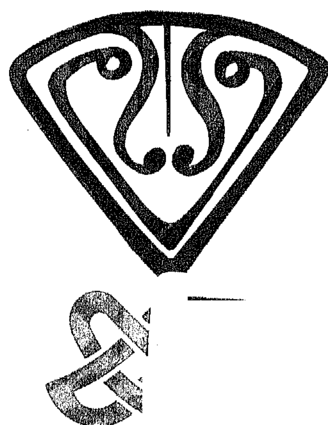
السودان بين العروبة والأفريقية



ـث العربية

السّودان

بين العروبة والافريقية

د. عبد الغفار محمّد أحمد

الطبعة الثانية ١٩٩٥
رقم الايداع : ٣٧٠١ / ٩٥
I. S. B. N. 977 - 5347 - 22 - X

الناشر
مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر
١٤ شارع عبد العزيز الدريني - المنيل - القاهرة
تلفون - فاكس : ٣٦٢٥٦٨٧
تصميم الغلاف: مايسة محمود
اعداد فني: عصام صلاح الدين عابدين

إهــداء

في ذكرى الدكتور السماني عبد الله يعقوب

.. رجل قلّ أن يجود هذا الزمان

بمثله في الوفاء وحبِّ الوطن

المحتويات

الباب الأول:

الباب الثاني:

الباب الثالث:

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت هذه المجموعة من المقالات في طبعتها الأولى قبل عدت سنوات تحت عنوان (قضايا للنقاش)، وكان الهدف من جمعها واصدارها تحت غلاف واحد هو إتاحة الفرصة للعديد من المهتمين في السودان من مطالعتها ومناقشة ما طرح فيها من آراء وافكار. ومنذ ذلك الحين (عام ١٩٨٨) وحتى الآن ظهرت كتابات عديدة تطرقت للمواضيع التى سعينا إلى طرحها بصورة أو أخرى وناقشت العديد من القضايا المماثلة. ورغم الكم الهائل مما طرح من مقولات في شأن المواضيع التى طرقناها فان مثل هذا النشاط ظل حبيسا بين فئة قليلة من القراء داخل السودان. ونسبة لما نراه من اهتمام فائق بهذه المواضيع لدى القارئ العربي والسودانى خارج القطر فقد رأينا إعادة نشرها بهذه الصورة الجديدة حتى تتاح فرصة نقاشها لمجموعة أكبر. وحرصنا على ذلك ينبع أساسا من أن ما ورد فيها من طرح لم يسبقه الزمن كثيرا، بل وفي تقديرنا أن التذكير به يصبح مفيدا جدا في هذه المرحلة من تطور السودان.

ان طرح الاشكالات التى تواجه السودان في شكل بنيته الثقافية وتركيبته السياسية وقواعد ودعائم أطره الاقتصادية لم تتغير بصورة كبيرة و ان اتجاه التغيير فيها يظل سائراً على ما هو عليه منذ أكثر من عقدين من الزمان. فمازالت قضية الهوية السودانية ومسألة التنمية ومشكلة الجنوب والحرب الدائرة فيه هى أهم ما يواجه مسيرة القطر ويشكل طابع الحياة عند اهله. ان الحديث عن التنوع العرقى والثقافى والبيئى يكون هو محور النقاش عندما يحاول الباحث ان يحدد هوية السودان كقطر وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تتجاذبها تيارات مختلفة. فالسودان كما توضح هذه المقالات هو بمثابة القلب النابض من هذه القارة والبلد الذى دار على مدى الحقب والاجيال حوار هادئ بين الثقافات فيه. ومن خلال هذا الحوار تشكلت فيه هوية ذات طابع خاص يمكن أن يشار إليها بالهوية السودانية.

ومسألة التنمية في السودان ارتبطت ارتباطا مباشرا بتنوع البيئة الطبيعية بين حدوده وما يوجد بها من موارد يمكن استغلالها لمصلحة سكانه. واذا حصرنا الأمر

في فترة الاستقلال وما تلاها نلاحظ بوضوح انعدام التوجه الصحيح للتنمية في القطر ككل وضعف الرابطة بين الاقليم والمركز وسوء توزيع فرص النمو بين الاجزاء الوسيطية والاطراف مما قاد إلى خلق فجوة كبيرة بين بعض الاقاليم والمركز.

ثم تأتي مشكلة الجنوب والحرب الدائرة فيه وهى حرب استمرت في مجملها لثلاثه عقود من الزمان من ما هو في مجمله أربعة عقود من عمر السودان المستقل. وقد ناقشت المقالات المطروحة هنا اسباب هذه الحرب وابعادها وتوجهات القوى التى تتصدرها، سواء كانت هذه القوى مركزية أو اقليمية. وكان التركيز بصورة خاصة على دور القيادات أو الصفوة عموما فهى التى تدير الأزمة التى تواجه السودان كما انها تغلب مصالحها الخاصة على ما يجب أن يكون عاما في مثل هذا الصراع. وما لم تتفكر هذه الصفوة فيما أشرنا اليه من معضلات عبر هذه الصفحات فإنها ستظل تحرث في البحر، ولن تكون هناك حلول شافية لازمة السودان التى ظلت تتفاقم مع كل صباح جديد.

هناك ضرورة لتأكيد وجوب التفكير في إعادة النظر في مسار التاريخ وتحليله عند أغلب المهتمين بامر السودان. وهنا يجب التركيز على الاستمرارية في هذا التاريخ. فهذه الاستمرارية تشكل أهم العناصر في فهمنا للتركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في سودان اليوم. يتطلب هذا ان نؤكد على ان تاريخ السودان لم يبدأ مع الهجرات العربية، بل ان معظم ما هو سائد في موروثنا الثقافي يعود تاريخه إلى أبعد من تلك الحقب بكثير، كما انه يشكل اليوم عنصرا فاعلا في حياتنا من مختلف زواياها.

هذه المقالات لا تختلف عن طبعتها الأولى في شئ يذكر وما أضيف قليل جداً. ولكنها كما ذكرت في مقدمة الطبعة الأولى لا تريد ان تصدر حكما بل هى تهدف إلى اثارة النقاش في قضايا هى في تقديرنا قضايا سودان اليوم والغد.

عبد الغفار محمد أحمد

أديس أبابا

ديسمبر ١٩٩٤

مقدمة الطبعة الاولي

ظل السودان لقرون عديدة ملاذا لأعداد هائلة من المجموعات السكانية جذبتها اليه موارده الطبيعية وأهمها مصادر المياه الدائمة فيه والمتمثلة في نهر النيل وفروعه. هذه الموارد الوفيرة في السودان نجدها شحيحة أو تكاد تنعدم لدى عدد من جيرانه. لقد كانت سهوله المنبسطة دار خير يتوجه اليها أهل شمال القارة وشرقها وغربها وجنوبها والوافدون اليها من قارات أخرى، يلوذون بها عند الضائقات دوما، ويطمع قادتهم وأولو السطوة فيهم في امتلك زمام الأمر فيها والسيطرة عليها أحيانا.

مثل هذا الوضع يجعل القاموس السياسي اليوم حافلا بالمفاهيم التي تحاول وصف مكانة ودور السودان ووجوده الاستراتيجي. وهذا أمر ليس بالجديد، فالحديث عن السودان كبعد استراتيجي لسكان شمال وادى النيل ليس وليد اليوم، فممالك مصر القديمة كان معظم توجه توسعها جنوبا كلما قويت شوكتها. وكان لأهل السودان في تلك العصور حظهم في حكم مصر بل وتخطيها إلى أمصار أخرى في الجهة الشمالية الشرقية منها. ولم يكن للخط الفاصل بين اثيوبيا وسودان اليوم وجود. وكانت علاقة المد والجزر بين ممالك النوبة القديمة وأولئك الذين يقطنون الهضبة العالية إلى الشرق منها هى ديدن التفاعل. وساعد في تثبيت جذور هذا التفاعل التشابه العرقى لتلك المجموعات مما جعل قدماء الرحالة يطلقون اسم أثيوبيا على كل المنطقة المتاخمة لحدود مصر القديمة من جهة الجنوب. ويتحدث التاريخ الحديث عن هجرات ذات أثر كبير من أثيوبيا إلى السودان وهجرات لأهل السودان في الاتجاه المعاكس مما نتج عنه وجود تجمعات سكانية يصعب تخطيط حد فاصل بينها. ويظل تداخل المجموعات الإثنية هو الواقع المعاش، لا الحدود التى ارتضتها القوى الخارجية التى كان لها الأثر الأكبر في تخطيط الحدود السياسية لأقطار أفريقيا الحديثة.

وموجات الدفع البشرى من الغرب كان لها أكبر الأثر في تشكيل واقع سودان اليوم. فخلافا لمعظم ما كان مقبولا من قول فان الباب الغربي للهجرات العربية هو أكثر الأبواب أثرا في تكوين الهجين العرقي الذى يسود أواسط السودان أو ما

يعرف مجازا بشمال السودان اليوم. ولم يكن الباب الجنوبى موصدا في وجه المجموعات الوافدة. فالقبائل النيلية جاءت من أواسط القارة الأفريقية مندفعة شمالا ولم تقف السدود حاجزا أمامها. لم يكن لستار الحشائش أثر يذكر في الحد من موجات النيليين الباحثين عن التوسع في البيئة الجديدة فواصلوا مدهم حتى ملتقى النيلين. وإذا كان قد حدث جزر لذاك المد عبر القرون القليلة الماضية فهو جزء من عملية التفاعل المتحركة المستمرة بين الانسان والبيئة وبين المجموعات السكانية فيما بينها.

ان التمازج العرقي والثقافي كما نراه عند عدد كبير من القبائل السودانية جعل الكثير من المثقفين يتحدثون عن دور السودان كجسر لربط الثقافة السائدة لدى سكان القارة شمال الصحراء مع تلك التى نجدها عند القاطنين بلاد جنوب الصحراء. وكما يرى آخرون أن الدور التفاعلى الحيوى لا يصور بشكل دقيق من خلال مثل هذا المفهوم ولذا يطرحون ضرورة النظر إلى السودان على أساس أنه بوتقة صهر لهذه الثقافات وله دور ايجابي في عملية الصهر هذه. ولأن هذه العملية ذات استمرار ذاتى فمن الممكن التأكيد على أن السودان كان ومازال وسيظل ملاذا لأفواج عديدة من سكان القارة فهو بمثابة قلبها المنظم لنبض حياتها، ومن الخطأ وضيق الأفق القول بأننا يمكن أن نغلق أبواب حدوده أمام الوافدين واللاجئين. لا أحد ينكر أن عملية اللجوء بشكلها الحالى أصبحت تشكل عبئا فى وجه الدولة السودانية بحدودها الحالية اذ أن آلاف البشر، ولظروف قاهرة، أصبحت تأتى من كل جهة. ولكن الحل ليس في اضاعة الوقت والجهد في محاولة لوقف مثل هذه الهجرات ولكن يكون جهدنا أكثر جدوى اذا حاولنا التعايش مع هذه الموجات واستخدامها ايجابيا لخلق صورة جديدة لوطن مازالت أبعاد شخصيته في حالة تكوين.كما يمكن الاستعانة بهذا الواقع في دفع العالم لتقديم المزيد من العون لحل ضائقة القطر الآنية. بل وأكثر من ذلك يمكن الرجوع اليها بصورة جادة لإعادة النظر في حدوده ومناقشة امكانية اعادة بعض الأطراف التى سلبتْ منه قبل أن يتشكل فيه الوعى القومى بالصورة الكاملة.

إذا كانت مثل هذه الأطروحات التى اختزلناها هنا تفرض نفسها على أذهان

المثقفين فانه يتوجب عليهم إعادة النظر في العديد من المسلمات حول قضايا السودان في الحاضر والرجوع بها إلى أصولها وبداياتها في الماضى ثم استخدام ما يستجد من معرفة من خلال هذه العملية في تأصيل الفهم المتعمق لهذا الحاضر ومن استشراف المستقبل.

القضايا عديدة وأساليب طرحها قد تختلف حسب الأسبقيات التى يحددها كل باحث منطلقا من نظرته وتقييمه للأحداث التى تدور حوله. ومن هنا كان منطلقنا في القضايا التى تطرحها هذه المقالات في الصفحات التالية. إن التركيز فيها ينصب، من زوايا مختلفة، على موضوع الانتماء والذاتية والتفاعل القائم بين الثقافة السائدة في أواسط السودان وشمال القارة وغربها مع تلك الثقافات المتمركزة خلف ذلك الخط. وفي هذا الصدد حاولنا ابراز النزاع الداخلى عند المواطن السودانى وتأطر ذلك بصورة معينة على الصعيد السياسى وانعكاسه على المعاناة اليومية للمثقفين والعامة وأثره على العلاقات بين المجموعات السكانية داخل القطر ومع تلك التى تقع خارج هذا الاطار ولكن لهما نفس التجربة التاريخية.

جميع هذه المقالات عدا مقال واحد تم نشرها في دوريات وصحف مختلفة بعضها لم يكن في ميسور معظم القراء في السودان الاطلاع عليه. لقد شجعنى النقاش الذى يدور وسط العامة والمثقفين اليوم في السودان على العمل على تجميعها ونشرها لعلها تجد فرصة أوسع من النقاش وربما تثير في البعض الحماس في التصدى لها بصورة ايجابية وتفنيد مقولاتها، اذ أنها تتصدى لمجالات طرقها البعض من قبل من زوايا مختلفة.

لقد نشر المقال الأول منها وهو بعنوان "السودان وديناميكية التنوع" في مجلة "المستقبل العربي" العدد ٨٣ بتاريخ يناير ١٩٨٦م، والمقال الثانى بعنوان "جنوب السودان ومآزق القيادة" في صحيفة "الشرق الأوسط" بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٨٧م. وقامت مجلة "دراسات عربية" في عددها الثانى بتاريخ ديسمبر ١٩٨٦ بنشر مقال "الحوار الفكرى في الوطن العربى". كما قامت مجلة "الآداب" البيروتية بنشر مقال "أثر الموروث الشعبى في السلوك والأنماط الفكرية" ضمن الملف الذى أعدته

عن ندوة "الموروث الشعبى في العالم العربى وعلاقته بالابداع الفنى والفكرى" التى أقيمت بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ضمن فعاليات المهرجان الوطنى الثالث للتراث والثقافة الذى انعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مارس ١٩٨٧، وقد كان هذا المقال ضمن أوراق تلك الندوة. أما مراجعات الكتب التى أرى أنها ذات صلة وثيقة بقضية الهوية الثقافية التى تتعرض لها بقية المقالات، فقد نشر الأول منها وهو مراجعة كتاب فرانسيس دينج "ذكريات بابو نمر"، بصحيفة "الصحافة" عام ١٩٨٢ كما نشر الثانى وهو مراجعة لكتاب "العنصر الانسانى في التطور الأفريقى" الذى قام بترجمته جمال محمد أحمد في صحيفة "الأيام" ١٩٨٥. كما رأيت أن أضيف لهذه المجموعة ورقة قصيرة كنت قد تقدمت بها للمؤتمر الاقتصادى القومى الثانى للسودان الذى انعقد في الخرطوم في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ مارس ١٩٨٤. وتأتى اضافة هذه الورقة القصيرة هنا لانها تعالج "أثر البترول على المجتمعات التقليدية" وشاءت الظروف أن تكون منطقة البترول هذه جزءاً من مناطق الصراع المسلح الذى يدور في السودان اليوم، ولعل اعادة طرح ما فيها من آراء قد يساعد على اتساع افقنا ونحن نناقش قضايا السودان الملحة.

أملى أن يجد القارئ ما يدفعه لمناقشة هذه القضايا أو غيرها مما يراه ملحا حتى نتمكن من خلال الحوار العلمى الجاد من انارة الطريق لكل من يود الاسهام في دفع عجلة التقدم والسلام في سودان اليوم الافريقى العربى الانتماء ...

الباب الأول

١/ السودان وديناميكية التنوع.

٢/ جنوب السودان ومأزق القيادة.

٣/ أزمة الصفوة وفرص السودان الضائعة.

السودان وديناميكية التنوع:
محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربى - افريقى

مقدمة:

ما يدور في السودان منذ السادس من نيسان/ ابريل ١٩٨٥ أصبح يغطى حيزا كبيرا من المجلات والصحف العربية والاجنبية ويبذل فيه جهد مقدر لتصوير وتحليل الأحداث وتراكماتها، غير أن هذا العمل يتطلب الماما - بقدر معقول - بتاريخ المنطقة والاطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تدور فيه الاحداث، وتهدف هذه الدراسة لطرح عام لمثل هذه الخلفية علها تساعد في تفهم ما يدور من صراع وتجعل القارئ يقدر ابعاد الصعاب التى تكتنف الادوار التى تشارك بها مختلف المجموعات والاتجاهات على مسرح الاحداث.

يلاحظ المتتبع للأحداث أنه عبر ستة عشر عاما، هى عمر حكم التسلط الفردى، حدثت العديد من التقلبات في الخطط الاقتصادية وتمت، ثم تفككت، العديد من التحالفات السياسية وبرزت للوجود فئات صفوية جديدة مدعمة للطبقة الوسطى وخاصة الشريحة الطفيلية منها التى سندها ودعمها النظام القائم، كما تحالف النظام مع قوى عالمية هى أبعد ما تكون عن مصالح الفئات الشعبية والطبقة الدنيا على وجه الخصوص [(١)] وانغمس النظام في تبعية مذلة؛ واستخدم القهر في تعامله مع الجماهير عموما والفئات التى عارضته على وجه الخصوص. وتفاقم الأمر عندما زادت الضغوط داخليا وخارجيا نتيجة لما حدث من جفاف وما تبعه من مجاعة، ووفود عديد من اللاجئين من جراء الحروب الأهلية في الدول المجاورة وفوق ذلك تفجرت الحرب مرة أخرى في اقليم القطر الجنوبى [(٢)].

و انفرط عقد تنظيمات القوى وضعف دور القوات المسلحة نتيجة لما واجهت من

---

(١) نود، بمصطلح الطبقة الدنيا، ان نشير إلى كل المعدمين الذين يجاهدون لايجاد قوتهم اليومى، ويعتمد جزء كبير منهم على بيع قوة عمله لتحقيق ذلك ونريد له أن يكون تعريفا أكثر شمولا من المصطلح الذى يكثر استعماله في مثل هذه الحالات، وهو مصطلح البروليتاريا ، أنظر: أحمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انكليزى - فرنسى - عربى (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨) ص ٣٣٢.

بجانب التحالف مع المعسكر الرأسمالي ممثلا في الدول الغربية فقد تحالف النظام ايضا مع المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولى وكذلك بعض الشركات المتعددة الجنسيات.

(٢) كانت الحرب الأولى في جنوب القطر قد بدأت في عام ١٩٥٥ واستمرت لمدة ١٧ عاما، أعقبتها فترة هدوء عقب اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ التى استمرت أكثر من عشر سنوات بقليل لتبدأ حرب أخرى، نحاول في هذه الدراسة سراد احداثها.

تصفيات إلى أن تحرك الشارع السودانى في الفترة ما بين ٢٧/آذار/ مارس - ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ ممثلا في طبقاته الدنيا التى لم تعد تتحمل تمادى النظام في التبعية وتضييق الخناق عليها رضوخا لأوامر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. في خضم الحركة الدائبة التى تبعت تلك الأحداث أصبح السؤال حول مستقبل السودان ودوره الذى يمكن أن يلعبه على النطاق الداخلى والمستوى الاقليمى يطرح نفسه، خاصة مقدرته في ربط افريقيا جنوب الصحراء بشمالها. وتحاول هذه الدراسة في طرحها للأحداث ان تركز على امكانية السودان في القيام بهذا الدور الذى أشرنا اليه.

أولا: الاطار العام: *الوحدة في التنوع*

من ناحية طبيعية وعرقية وثقافية يمثل السودان عالما افريقيا مصغرا، ذلك أن ما حققه القطر من نجاح خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، وما واجهه ويواجهه من صعاب، وما يزخر به من امكانات مستقبلة هى نموذج لما هو عليه الوضع الافريقى عموما، خاصة ما يسمى من هذه القارة بحزام السودان، الذى يمتد عبر القارة من القرن الافريقى شرقا وحتى المحيط الاطلسى غربا[1] . فالسودان كما هو اليوم أكبر بلدان افريقيا، يمتد من خط العرض ٢٢ شمالا وحتى خط العرض ٤ قرب خط الاستواء، ومن البحر الاحمر إلى تشاد في افريقيا الوسطى، وتبلغ مساحته نحو مليون ميل مربع، سكانه خليط من الأجناس والألوان، ويتبع ذلك تنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات، وآخر تقدير للسكان (١٩٨٣)[2] يقرر أن عددهم نحو ٢٢ مليون نسمة، وأن نسبة الازدياد السنوى هى ٨ر٢ بالمائة، ويلاحظ أن ٧٧ بالمائة من هذا العدد يعيشون في الجزء الشمالى والأوسط من السودان، من هذا العدد أيضا يعيش حوالى ٣ر١٤ مليون أى ما يعادل ٦٥ بالمائة في المناطق الريفية، وقد زادت الكثافة السكانية من ٤ أشخاص للكيلو متر المربع عام ١٩٥٦ إلى ٨ر٨ أشخاص للكيلو متر المربع عام ١٩٨٣.

وفي اطار الحديث عن السكان تجدر الاشارة إلى عنصر أصبح يشكل أهمية خاصة في مستقبل القطر، ذلك هو عنصر اللاجئين، فحتى عام ١٩٧٢، عندما توقفت الحرب الأهلية في الجنوب بعد توقيع الاتفاقية بين الحكومة المركزية والمجموعات التى حملت السلاح في الجنوب وهى الاتفاقية التى عرفت فيما بعد باتفاقية أديس ابابا، اسم العاصمة الافريقية التى وقعت فيها، كان اتجاه تدفق

(١) أنظر: مدثر عبد الرحيم، "العروبة والافريقية والانتماء في السودان" ، في:
Yusuf Fadl Hasan, Sudan in Africa (Khartoum: University of Khartoum,1971), and Ronald Oliver and J.D. Fage, A short History of Africa, Penguin African Library, AP2 (Baltimore: Penguin Books, {1972}), p.45.

(٢) الخرطوم، مصلحة الاحصاء، ملخص لاحصاء عام ١٩٨٣ (الخرطوم، المصلحة، (د.ت)، و
Charles Gurdon, Sudan at Cross Roads (England; Middle East and North African, Students Press,1984), p.6.

اللاجئين من السودان إلى الاقطار المجاورة، فقد هرب حوالى ربع مليون شخص من جنوب السودان إلى كل من يوغندا واثيوبيا وزائير وافريقيا الوسطى، هذا بالاضافة إلى ثلاثة أرباع المليون الذين هجروا قراهم إلى الغابة هربا من الحرب التى استعرت حولهم، ولكن بحلول عام ١٩٧٣ كان ما يقارب الـ ٨٠ بالمائة من الذين عبروا الحدود بالاضافة إلى معظم من هجروا قراهم إلى الغابة قد عادوا إلى ديارهم الأصلية.

منذ ذلك التاريخ انعكس اتجاه تدفق اللاجئين، حيث أصبح السودان ملجأ لاعداد هائلة من جيرانه من الاقطار الافريقية التى استعرت حروبها الداخلية، وضرب الجفاف اجزاء واسعة من أراضيها. وقد أصبح السودان حاليا ثالث أو رابع قطر في العالم من حيث ترتيب الاقطار المستقبلة للاجئين. وبالرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة لاعداد اللاجئين الا أن معظم الاحصائيات تشير إلى أن العدد الموجود داخل الحدود السودانية يفوق ٨٠٠ر٠٠٠ لاجئ [1]، ومعظم هؤلاء قد جاءوا هربا من الحرب التى تدور بين القوات الاثيوبية وقوات الثورة الاريترية ومعظمهم من الاريتريين وتقرنجا. وبجانب هؤلاء يوجد حوالى ٢٥٠ر٠٠٠ يوغندى و٣٥ر٠٠٠ تشادى تم وضعهم في معسكرات مقابل حدود بلادهم. وهذه الأرقام تزداد وتتقلص حسب تطور الاحداث في الاقطار المعنية، الا أن الغالب الاعم من هؤلاء اللاجئين يقيم بالسودان منذ أكثر من عامين، ولقد شكلت هذه الاعداد بلا شك عبئا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على قطر يعتبر من الدول الأشد فقرا في العالم، والتى تواجه صعوبات جمه في شتى المجالات خاصة مجالات التنمية.

وإذا كنا قد تحدثنا عن التركيبة السكانية من ناحية اعداد السكان، فقد يكون أكثر ما تبرزه هذه الأرقام هو التباين الواضح بين اعداد سكان الريف والحضر، وبين أهل السودان والوافدين عليهم، إلا أن هناك تنوعا أكثر أثرا على تفاعل السكان وعلاقاتهم ببعضهم البعض، وبجيرانهم في الاقطار الأخرى، وبالدور الذى كان من المأمول للقطر أن يلعبه خاصة وهو في وضع جغرافى يجعله صلة ربط طبيعية بين افريقيا شمال الصحراء، وجنوبها، من خلال مرور نهر النيل وفروعه

(١) Gurdon, Ibid., P.8.

عبر أراضيه، هذا التنوع يعود إلى الروابط العرقية والثقافية بين المجموعات التى تقطن سودان اليوم، فهناك على أقل تقدير حوالى تسع عشرة مجموعة رئيسية وما يقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية [(١)] ، وتمثل المجموعات التى تدعى الأصول العربية حوالى ٤٠ بالمائة من المجموع الكلى للسكان بينما يمثل الدنيكا وهم المجموعة الرئيسية وسط مجموعات جنوب السودان ١٢ بالمائة، والبجة وهم مجموعات غير عربية في شرق السودان ٧ بالمائة، بينما تمثل المجموعات غير العربية في غرب السودان ٦ بالمائة من مجموع السكان، وتجدر الاشارة هنا إلى انه لا توجد سوى مجموعة صغيرة جدا من السكان يمكن أن تدعى عدم الاختلاط بالمجموعات الاخرى، ولذا تظل هذه الأرقام ممثلة للاتجاهات الشعبية في نظرة الأفراد بعضهم إلى بعض، وعلاقاتهم التاريخية، والحدود التى يتحركون ويكسبون عيشهم بين ربوعها.

هذا التنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع مماثل من ناحية اللغة، فاللغة العربية هى اللغة الرسمية في المعاملات الحكومية ما عدا حالة الاقليم الجنوبى حيث تستخدم اللغة الانكليزية في المكاتبات الرسمية إلى جانب استخدام اللغة العربية، وبالرغم من انه يمكن القول بأن اللغة المستعملة عند عامة الشعب هى اللغة العربية، وان اللغة العربية المهجنة تمثل ايضا لغة التخاطب بين المجموعات غير العربية في جنوب السودان، خاصة عندما تتخاطب خارج الاطار القبلي أو المناطق الكبيرة، مثل عواصم

الاقاليم الجنوبية الثلاثة [(٢)] ، ولكن يجب أن لا ينسينا هذا حقيقة أن هناك حوالى ١٥ لغة للتخاطب تستخدمها المجموعات السودانية، منها ٢٦ لغة يتخاطب

(١) لتفاصيل أوفي، أنظر:

Harold Alfred MacMichael, Arab History in Sudan (London: Cambridge University Press, Frank Cass and Company,1922)

ونعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان (بيروت: دار الثقافة ١٩٦٧).

(٢) لقد انتشرت لغة خاصة بمناطق الاقليم الجنوبى تستخدم مفردات اللغة العربية ولكنها تلتزم أشكالا مختلفة في تركيب الجمل وفي التذكير والتأنيث، مما حدا بالدارسين في هذا المجال إلى تسمية هذه اللغة العربية "بعربي جوبا" نسبة إلى عاصمة الاقليم الجنوبى. وهم هنا يشيرون إلى اللغة المستخدمة في المناطق الحضرية، أنظر: محمود عشارى، المسح اللغوى في السودان، مجموعة تقارير (الخرطوم: معهد الدراسات الافريقية والآسيوية (د.ت) "البحث مستمر".

بكل واحدة منها أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة. وقد حدّ انتشار الامية بين السكان من امكانية استخدام اللغة العربية الفصحي لدى عدد كبير من المجموعات التى سبق الاشارة اليها، وبالرغم من أن هناك نشاطا في محو الأمية الا أنه يسير ببطء، فالأرقام بين عامى ١٩٥٦ - و١٩٧٦، تشير إلى أن نسبة الأمية انخفضت من ٧٦٫٩ بالمائة إلى ٥٥٫١٨ بالمائة بين الرجال، ومن ٩٦٫٥ بالمائة إلى ٨٢٫٠٦ بالمائة بين النساء[1]، وحتى تنخفض هذه النسبة إلى درجة أكبر سيظل عنصر التباين قائما على هذا المستوى الذى يؤثر على الصلات اليومية بين الافراد والمجموعات، وعلى الوحدة القومية، وتكوين المجتمع السودانى.

أما بالنسبة للمعتقدات فالملاحظ ان معظم الادبيات التى تتحدث عن السودان، وخاصة تلك التى تأتى من كتاب غربيين، تصر على التمييز بين الشمال المسلم والجنوب المسيحى. وقد استغل هذا التمييز بواسطة الحاقدين على وحدة السودان والآملين في جره بعيدا عن دائرة التعاون العربي الافريقى استغلالا بشعا، خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، كما أنه كان محورا أساسيا لتخطيط السياسة الادارية في الجنوب كما سنبين لاحقا، وواقع الأمر غير ذلك، فمن الواضح أن أكثر من ٧٠ بالمائة من مجموع سكان السودان يدينون بالاسلام وينتشرون في كل أرجاء القطر: شماله وجنوبه، شرقه وغربه، كما أن أكثر من ٤ بالمائة من مجموع السكان مسيحيون معظمهم جنوب البلاد، أما الاعداد الاخرى فهى تمارس معتقداتها التقليدية، وتجدر الاشارة هناإلى أن الاسلام كما هو ممارس يوميا عند العامة في السودان استقطب العديد من الممارسات السائدة وسط الثقافات التى امتزج بها فأصبحت بذلك بعض الممارسات لدى العامة بعيدة عن التعاليم الاصولية، وان كانت لا تتعارض معها. فهي تجمع في تفسيرها في اتجاه يجد عدم الرضا عند المتمسكين بالتقاليد القديمة كما هي عند السلف [2].

(١) أنظر تقرير منظمة العمل الدولية: International Labor Organization {ILO}, Growth Employment and Enquiry: A Comprehensive Strategy for the Sudan (Geneva: ILO,1972).

أنظر ايضا: مقترحات المنظمة عن التعليم، و Gurdon Sudan at Cross-Roads,P.9.

(٢) نلاحظ على سبيل المثال أن هناك عددا من الممارسات التي هي في أصولها مسيحية تمارس عند معظم القاطنين على ضفاف النيل مثل حمل الأطفال وغسلهم في النيل بعد الولادة بمدة معينة=

أن هذه المجموعات المختلفة بموروثها الثقافي الثري وألسنتها المتعددة في التعبير، تفاعلت مع بعضها البعض في ديناميكية منتظمة عبر الاجيال. ففي حدود ما يعرف الآن بالسودان التقت وتفاعلت الثقافات الافريقية الاصيلة بالحضارة المصرية القديمة، فكان حصادها مملكة نبته في كوش، ومملكة مووى جنوبا حيث كان الاسهام التقني الأول لتلك البقعة من افريقيا، حيث برزت إلى الوجود صناعة الحديد، وما أطلق عليه المؤرخون المحدثون برمنغهام افريقيا، ومنها انتشرت إلى بقية انحاء القارة. وقد نقبل بعض تفسيرات الشيخ انتاديوب فنقول أن أصل الحضارة المصرية افريقي وان طريقها إلى حدودها الشمالية كان عبر هذه المنطقة، وفي ممارسات بعض النيليين من عادات وتقاليد اليوم ما يحملنا على ترجيح بعض هذه الافكار [1]، ثم يمر الزمن ويحمل في طياته عناصر التغيير من خلال التفاعل فنرى الدول المسيحية تقوم ردحا من الزمن في علوة والمغرة فتصل المنطقة بعض آثار الحضارة الأوروبية، ويأتي التأثير الأكبر الذي يشكل دعائم الحياة وفاعليتها في عصرنا الحالي، ذلك هو وصول العناصر العربية ودخول الاسلام والتحول الذي قاد إلى ما نحن فيه الان وشكله على مدى أكثر من خمسة عشر قرنا خلت، وفي

= وهي عادة التعميد نفسها عند المسيحيين، كذلك الرقص واستخدام الطبول في الاحتفالات الدينية، وهي بعض الموروثات الثقافية ذات الاصول الافريقية التي ادخلت على الممارسات الدينية عند العامة وبعض قادتهم الدينيين من رجال الصوفية.

(١) للتوسع في عملية التفاعل هذه والاتصال بين الثقافات يمكن الرجوع إلى الكتب التالية:
Cheikh Anta Diop, The African Origin of Civilization: Myth or Reality, trans. from French by Mercer Cook (New York: Lawrence Hill and Co.,1974); Basil Davidson, Discovering Africa's Past (New York: Longman,1978), and J.D. Fage, A History of Africa (London: Hutchinson and Co.,1978).

من هذه العادات التي يمكن الاشارة اليها عادة القتل الطقسي الذي يمارسه الشلك بالنسبة لملكهم وحتى تنظيم الدولة نفسها وهي عادة ايضا وجدت عند الفونج، أنظر يوسف فضل حسن، الممالك الاسلامية في السودان (١٩٧٦)، وبالرغم من ان لهذه الاطروحات من يعارضها، الا انها تدل على أن هذا التفاعل بين ثقافات شمال الصحراء وجنوبها كان وما يزال قائما في Fage, Ibid., p.41 Æ†أنظر أيضا Francis Mading Deng: Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan (Khartoum: University of Khartoum1973), and Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro - Arab Sudan (New Haven: Yale University Press,1978; London: Ithaca,1980).

سباق اوروبا لاقتسام "الكعكة" الافريقية، وامتدادا لدعوتها للتنصير التى توارثها ابناؤها، بدأ التبشير المسيحي المدعوم من قبل الدولة المستعمرة يحاول أن يجد له مدخلا في الشمال وعند فشله في اقناع الاداريين بالسماح لدعاته بالعمل في شمال القطر اتجه جنوبا محاولا قطع الطريق الجنوبى ووقف زحف الثقافة العربية الاسلامية مستخدما ابشع وسائل التفرقة وبث الاحقاد. وكان كل حصاده خلق قوة صفوية صغيرة العدد أثرت على مستقبل السودان وعلاقته بالوطن العربي كما سنوضح لاحقا.

التنوع الثقافي في هذا الاطار الذى أشرنا اليه يعتبر من أبرز وجوه الشخصية السودانية، يمنحها هذا التنوع خاصية لا تتمتع بها شخصية أخرى في القارة سواها، تلك هي الشخصية ذات الهامشية المتعددة الجوانب كما سماها أحد الكتاب الافارقة[1]، أنها شخصية في ظاهرها التعدد وفي مضمونها الترابط العضوى بين اجزاء متكاملة، أنها الآن مزيج من العروبة والافريقية، نتاج عملية الوحدة في التنوع، ويمكننا تفهم هذا الامر اذا ما نظرنا إلى واقع الثقافة المؤثرة في حياة المجموعات السكانية كما حاولنا رسم خريطتها الديموغرافية.

"ان الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان يبدأ بعهد الفونج. ولكن هذا لا يعني ان الثقافة العربية لم تدخل السودان الا مع هذا العهد لانه ثابت ان الثقافة العربية اكتسبت مكانها المشروع بين ثقافات السودان في طليعة الغزو وليس في اعقابه، فقد تسربت مع قوافل الحجيج وفي أخراج التجار وحقائب الدعاة والمسافرين، وعلى الدوام كان المسجد يقام، والاذان يدوى في ممالك السودان المسيحية لتأتي على صداه جحافل الفتح العربي، بل ان تاريخ الثقافة العربية في السودان يضرب في اعماق التاريخ، إلى أبعد عمق من ذلك فيعود إلى ما قبل الاسلام وإلى أيام الخلفاء الأول، ولكن تلك بواكير لم تخرج عن مستوى اللقاء العابر إلى مجالات التأصيل والترسيخ" [2].

(١) أنظر: Ali Mazrui, "The Multiple Marginality of the Sudan," in: Hasan, Sudan in Africa, p.242

(٢) أنظر: محمد المكي ابراهيم، الفكر السوداني: أصوله وتطوره (الخرطوم: وزارة الثقافة والاعلام ١٩٧٦) ص ٣.

ولكن الثقافة العربية لم تجد الطريق سهلا لتضرب جذورها في أعماق المجتمع السوداني، اذ ان ثقافات المجموعات التي تسكن السودان الشمالى وخاصة ممالكه المسيحية كانت تشكل عقبة أمام المد العربي بكل صنوفه، ساعدها في ذلك أن الثقافة العربية في القرن الثالث عشر كانت قد تعرضت لعديد من الضغوط التي قللت من روح الدفع فيها، والتي كان يمكن ان تجعلها قادرة على احتلال مواقع جديدة في يسر، وعندما انهارت ممالك الشمال - ليس فقط نتيجة للضغط المتواصل من قبل المجموعات النازحة، ولكن نتيجة لما أحدثه قدوم هذه المجموعات من تغييرات داخل البنيات السائدة - قامت مملكة الفونج وبدأ عصر التلقي، وقتها "كانت الثقافة العربية قد غدت مسخا مشوها، ضاعت ملامحة الاصلية في ضباب الهزائم والمنازعات، فلم يتلق السودان منها سوى النفايات والقشور، (ذلك) لكونها غير قادرة على اعطاء الاكثر والاكمل، ولم يكن انهاك الثقافة العربية السبب الوحيد وراء تلك الظاهرة، فقد كان وراءها سبب آخر مهم هو نوعية الرجال الذين حملوها إلى السودان، فهم بلاشك لم يكونوا قادة الفكر والرأى في عصرهم، ولا حتى اشباه القادة، كانوا مجرد رجال عاديين، على حظ من العلم - وان كانوا لا يخلون أحيانا من الشعوذه والتهريج - قذفتهم شتى الدوافع إلى أصقاع السودان لينشروا العلم أحيانا، وليجمعوا الدنيا باسم العلم أحيانا أخرى" [(١)]، واذا أخذنا بالتعريف المبسط للثقافة على أساس أنها نظرية في السلوك فان ما لدينا من المادة التاريخية عن الحياة الاجتماعية في عهد الفونج، العهد الذى سميناه عهد الميلاد الحقيقي للثقافة العربية في السودان، نلاحظ ان الثقافة العربية ممثلة في سلوك دعاتها، لم تكن المورد الكافي الذى يروى ظمأ المجتمع السودانى الذى كان يتوق للجديد [(٢)]، والادبيات التى عالجت مثل هذا الموضوع أوردت من الأمثلة ما

(١) المصدر نفسه، ص ٥، هنا تجدر الاشارة إلى أن أغلب الدعاة وعدد من الرحالة العرب الذين زاروا السودان في عهد مملكة الفونج والفور من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر جاؤوا من المغرب العربي ولعل هؤلاء يشكلون جزءا من الفقراء الذين رحلوا من المغرب إلى مصر لما سمعوه من خبر الرفه بها ووصل بهم الطريق إلى السودان، في خبر هجرة هؤلاء الفقراء إلى مصر، أنظر: مقدمة ابن خلدون (القاهرة: المكتبة التجارية (د.ت)، ص ٣٦٢).
(٢) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٨ - ١٠ .

يؤكد صدق هذه المقولة خاصة عند تحليلها لدور بعض الشخصيات القيادية على المستوى الفكري في تلك الحقبة ووضعها في اطارها الاجتماعي عند محاولة تحليل التطور الاقتصادي والاجتماعي للامة السودانية في ذلك الحين [١].

يفرض علينا الواجب ونحن نعالج مثل هذا الموضوع ان نراعي واقعا جوهريا وهو ان ميزانية التاريخ ليست رصيدا من الكلام، بل هي كتل من النشاط المادي ومن الافكار التي لها كثافة الواقع ووزنه. هذه الميزانية المكونة من صنوف النشاط الايجابي هي في الحقيقة ميزانيات من القيم الثقافية التي تقوم على مقومات راسخة في المجتمع، ان الثقافة في جوهرها هي ثمرة المجتمع، ولا نودّ في مقال كهذا ان نتطرق إلى العوامل التى أدت إلى التطورات المختلفة التي مرت بها الثقافة السودانية، وانما نركز حديثنا على سودان القرن العشرين، انطلاقا من هذا التحديد نجد أن ما حدث في السودان في العقود الأولى من هذا القرن، من استسلام للتسلط والركود في الحياة الفكرية، كان انعكاسا واضحا وثمرة متوقعة للتحرك الاستعماري المتوحش بعد ثورة ١٩٢٤[٢].

لقد تمكن الاستعمار خلال تلك الفترة من تصفية طلائع المقاومة ممثلة في قيادات اللواء الابيض، لكنه لم يقف عند ذلك ايمانا منه بأن الصفوة التى اتيحت لها فرص التعليم والانخراط في السلك الاداري أو في الجيش قد فتحت آفق السودانيين على حقائق جديدة، لابد من أن انعكاس أثر مثل هذه الحركة قد يصل إلى الريف، ان لم يكن في الامكان خلق فجوة بين تفكير هذه الصفوة والصفوة التقليدية في اقاليم السودان المختلفة، وهذا ما تم بالفعل، اذ احتوت الادارة البريطانية

(١) أنظر: محمد نور بن ضيف الله، طبقات ود ضيف الله تحقيق يوسف فضل حسن (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٦٧)، عبد المجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها إلى العصر الحديث: الدين، الاجتماع، الادب (القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٩٥٣)، وابراهيم، الفكر السوداني: أصوله وتطوره.

(٢) يتحدث عن هذا الامر بتفصيل الدكتور عبد الرحيم، أنظر: مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان: دراسة في التطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩-١٩٥٦ (بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧١)، ابراهيم، المصدر نفسه: حيدر ابراهيم على، "السودان والوحدة العربية: خصوصية الدور والانتماء"، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣) ص ٧٢-٨٦، وأحمد الامين البشير "العلاقة بين السياسة والدين في السودان"، المستقبل العربى السنة ٨، العدد ٥٧ (تموز/يوليو ١٩٨٥، ص ١٠٤-١٢٥.

القيادات الاهلية في الريف وجعلت منها عدوا للقيادات التى كانت تمثل الفئات التي بدأت تظهر في المدن المختلفة، لكن النشاط الاقتصادى والحراك الذى لازم المجتمع أثناء هذه الفترة كان لابد له من أن يؤدى إلى ولادة جديدة لقيادات تمثل افكارها فئات المجتمع الحديث الذى بدأت اشكاله تتبلور، هنا نرى ملامح تنوع من نوع آخر في المجتمع وعلى أسس جديدة، معتمدا على موارد جديدة وتقسيم ثنائي للمجتمع، لقد كانت هذه الفترة من نشاط القيادات الجديدة تمثل خطوة تجاه تلافي الخطأ الذى وقعت فيه وثبة العشرينات، وذلك بتحقيق انفتاح أكبر على المجتمع السوداني، جاءت هذه القيادات ممثلة للتفاعل الذى بدأ داخل المجتمع ونتج عنه تشكيل جديد لفئات اجتماعية لها مصالحها التى تدافع عنها وأهدافها التى تعمل على تحقيقها ولغتها الخاصة التى تخاطب بها من تتحدث باسمهم، وفي هذا الخضم لم يكن غريبا ان يكون صوت الصفوة الارستقراطية هو الاكثر صدى، فهذه "طائفة تلقت أعلى أنواع التعليم المعروفة في البلاد، (واتيحت لبعضها فرص التعليم في الخارج)، وتسنمت وظائف لها خطرها ومكانتها في المجتمع، ووجدت المجال أمامها مفتوحا للترقى والتقدم، فنشأت منها ارستقراطية مثقفة ينسم أفرادها بالنزعة التفردية المتمكنة وبالطموح السياسى"[1]. وقد كانت اتاحة الفرصة لهذه الصفوة بالظهور كقيادة أهون بكثير على الحكومة الاستعمارية من خطورة السماح للصفوة التى أخذت على عاتقها تمثيل الفئات الدنيا من عمال المدن وصغار موظفيها وفئات الشعب في المناطق الريفية، فالاخيرة لها حصيلة من السند أوسع، كما أنّ جماهيرها ذات مصالح تتضارب مع تلك التى تمثلها وترعاها قوات الاحتلال.

والصفوة الارستقراطية مهما اختلفت سياسيا مع الادراة الاستعمارية، الا أنها دربت على أسلوب من السلوك يجعلها تتصرف بتعال في احتكاكها مع عامة الشعب، وذلك ناتج من حقيقة أنها نهلت من المنهل الثقافي نفسه الذى تربى في احضانه السادة المستعمرون، ذلك هو التمثل بالغرب ثقافة وسلوكا. ومن هنا تأتى بداية الفجوة التى حدثت بين هذه الارستقراطية المثقفة ورصيفتها التى تولت قيادة

(١) ابراهيم، الفكر السوداني: أصوله وتطوره، ص ٧٠.

الفئات الأخرى، أو حاولت القيام بذلك الدور بشكل أو آخر، كما ان هذا الموقف قاد الصفوة الارستقراطية في نهاية المطاف إلى الانفصال التام عن عامة الشعب، الشيء الذى نشهده في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، حتى بعد ان ذهب الاستعمار السياسى، هذه مشكلة ليست خاصة بالسودان بل عانت من مثل هذه الصفوة الارستقراطية معظم دول العالم الثالث ومازالت تعانى منها. هذا ما يقود إلى القول بأن هذه الصفوة، اذا أرادت لنفسها أن تقوم بدور فعال في مجتمعها عليها أن تدرك جذور وتفاصيل موقفها الحالى فكونها تجد نفسها منفصلة عن وسطها فهذا نتاج طبيعى لبعد المنشأ الثقافى (فكريا وفي بعض الاحيان جغرافيا) عن منشأ الحياة. فمثقف العالم الثالث الذى كونته لندن وباريس، على سبيل المثال، هو في أغلب الأحيان أوثق اتصالا بثقافة تلك البلدان من ثقافة الأرض التى ينتمي اليها، ويتمثل بأسلوب حياة تلك الشعوب أكثر من التزامه بقيم وتقاليد وأسلوب حياة موطنه. هذه مسألة مهمة في تكوين واتجاهات ووعي هذا المثقف، فهو بلا شك يستطيع أن يقوم بدور مهم بفضل مَا انغرس في فكره من نبات الثقافة الاوروبية. غير أن ذلك في بعض الأحيان يجعله ينظر إلى المشكلات التى تواجه حياته اليومية بكل جوانبها نظرة مزدوجة، وعندما يطغى الجانب السلبى في هذا الموقف، وهو الاتجاه إلى أخذ قشور تلك الثقافة الغربية، خاصة وأنها هى الأخرى تمر بمرحلة أزمة وتفكك وانحلال نتيجة للتناقضات في ديناميكية التفاعل بين مقوماتها، فان دور الصفوة يكون ذا خطورة بالغة.

ان انتقاد الصفوة الارستقراطية المثقفة، أو صفوة المجتمع الذى نال حظا أوفر من بقية أفراد الشعب في فترة ما قبل الاستقلال، لا يعنى الصفوة التى ارتبطت بالفئات الأخرى من اللوم. فهذه الصفوة التفتت إلى العمل السياسى اليومى وانغمست فيه إلى الدرجةالتى جعلتها تهمل المساهمة المباشرة في بلورة الافكار التى طرحتها بصورة متكاملة، ولا تستطيع حتى التعبير عنها بصورة متواصلة تجعلها ذات أثر فعال على المدى البعيد في سلوك الفرد.

لقد جاءت أزمة المثقفين السودانيين (وهنا نجمل كل مجموعات الصفوة الممثلة لمختلف الفئات) من وقوعهم في الشرك الذى نصبه الاستعمار منذ أول أيامه في

بداية هذا القرن، ذلك الشرك تمثل في النظام التعليمى الذى أراد له الاستعمار ان يكون ممثلا لثقافته وخادما لها، وإن كان نقله حتى لهذه الثقافة فيه الكثير من التحوير والتشويه والتحريف المقصود، وكان أن نتج عن هذا النظام البرج العاجى الذى وجد المثقف صعوبة في النزول منه. وبرزت هنا أزمة التخاطب فقادت إلى تباين من نوع آخر في المجتمع، فاللغة يتحدثها المثقفون في منتدياتهم وفي تخاطبهم من الاجهزة المتاحة كانت بعيدة كل البعد عن فهم العامة اذ أنها لا تنتمى كثيرا للعدد الوافر من الالسنة في السودان. وكانت لغة التخاطب عند المثقفين في أغلب الأحيان عاجزة عن تصوير حركة الحياة اليومية بصورة صادقة. وهذه مسألة قد يطول الجدل فيها، ولكنها أصبحت ذات أهمية كبرى في تغذية التنوع في اطار التكوينات الاجتماعية في السودان، ولم يعد ترفا ذهنيا أن نتحدث عن لغة التخاطب في السلم التعليمي أو في أجهزة الإعلام. يضاف إلى كل هذا غياب وجود صفوة حديثة فعالة على المستوى الاقليمى وخاصة الاقليم الجنوبي، فالتعليم هناك ترك في أيدى المؤسسات التبشيرية التى لم تتمكن من كسر الحاجز بينها وبين التنظيمات التقليدية، ولذا لم تتح لها الفرصة للتغلغل بالقدر الكافي الذى يجعلها تستقطب عددا كبيرا إلى جانبها، أو تؤهله إلى الانضمام إلى ميادين العمل التى استحدثها الاستعمار، خاصة في المجال الادارى، وحتى محتوى ما يقدم من تعليم لم يكن بامكانه ان يقود المتدرب من خلاله بعيدا، فهو لم يتعد كونه تدريبا في معظم الأحيان لتخريج خدم منزليين، وقد وضح جليا عدم وجود أو ضعف ما وجد، مما يمكن أن يشار اليه بالصفوة المتعلمة عند انعقاد مؤتمر جوبا الذى عالج مسألة الصلة بين الشمال والجنوب عام ١٩٧٤. وقد قاد هذا الأمر إلى ضعف المشاركة من الاقليم في المراحل الأولى من الحركة الوطنية التى انتظمت القطر بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: بذور الفرقة وتحجيم الدور:

في الاطار السابق كان التفاعل عبر القرون، بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها، يتم في استمرار وتناسق عن مزيج متوازن من التبادل الثقافي واشتراك في التجربة المصيرية، يشهد على هذا انتشار نظم ومعتقدات متشابهة لدى الممالك التى قامت في حزام السودان وشمال افريقيا [١]، غير أننا لابد من أن نشير إلى حقيقة أن التمازج بين المجموعات الافريقية والعربية الذى حدث في السودان بعد دخول المجموعات العربية بأعداد كبيرة خلال القرن الرابع عشر وجد بعض الصعوبات الموضوعية التى أثرت في وصول آثاره الثقافية وتمازجه العرقى مع المجموعات التى تقطن الأجزاء الجنوبية من القطر. لقد وقفت المستنقعات والذباب والرطوبة الاستوائية حائلا دون دخول المجموعات العربية إلى الجنوب "باعتبارها عوامل غير ملائمة لتربية الجمال ولا جذابة لأهل الصحراء، لهذا اتجه بعضهم شرقا فدخل الحبشة واستقر فيها، بينما اتجه آخرون غربا إلى سهول كردفان ودارفور ومنها غربا إلى أواسط افريقيا الغربية" [٢]. ونتيجة لهذه الهجرات السكانية والتمازج بين المجموعات الوافدة والسكان المستقرين حدث التمازج العرقي بالدرجة التى أصبح معها من الصعب القول بالنقاء العرقي للمجموعات الوافدة أو المستقرة التى احتكت بها، وعمّ الاسلام، واستعرب السودان ولو بنسبة تقل قليلا عن انتشار الاسلام فيه، وبقي الجنوب عمليا بعيدا عن هذه المؤثرات حتى القرن التاسع عشر. وهنا كانت بذرة التنافر التى يجنى السودان حصادها اليوم.

عزز هذا الاتجاه في الماضي القريب عاملان رئيسيان الأول تجارة الرقيق التى قامت في اعقاب فتح محمد على باشا للسودان (١٨٢١) والثاني السياسة تجاه الجنوب التى انتهجتها الادارة البريطانية في السودان حتى سنة ١٩٤٧. لقد هدفت

---

(١) أنظر بعض هذه النظم في الهامش رقم (٢)، ويمكن الرجوع إلى المزيد منها في: Deng, Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan.

كما يمكن الرجوع إلى بعض المعلومات عن حركة المجموعات الافريقية شمالا من أواسط افريقيا، في: Fage, A History of Africa, and Davidson, Discovering Africa's Past.

(٢) عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان: دراسة في التطور الدستورى والسياسى، ١٨٩٩-١٩٥٦، ص ١٥.

هذه السياسة إلى فصل المناطق الجنوبية عن بقية البلاد وذلك لضمها إلى ممتلكات التاج البريطاني المجاورة لاقامة اتحاد افريقي شرقي تحت السيطرة البريطانية [١]. وبالرغم من ان تجارة الرقيق مسألة لها أبعادها ومحدداتها التاريخية المعقدة، وانها فرضت على السودان فرضا من جانب القوات المصرية وقد شارك فيها نفر محدود من التجار ذوى الأصول الشمالية، الا أن ذلك لم يمنع دعاة الفرقة من اعادتها إلى مسرح نقاش علاقات الجنوب والشمال كلما اشتد الصراع واحتدم النقاش، وينسى هؤلاء أن تجارة الرقيق في السودان "لم يزاولها الأوروبيون من مختلف الجنسيات، والمصريون والسودانيون الشماليون فقط، بل ان القبائل السودانية الجنوبية كذلك تعاطت هذه التجارة فيما بينها، وكان أشهر المتعاملين بهذه التجارة "موبوى" أحد رؤساء قبيلة الزاندى الذى تاجر بالالوف من الأرقاء الذين حصل عليهم اما من القبائل المستعبدة التى أخضعها، أو بالغزو المنظم للشعوب المحيطة" [٢]. يضاف إلى ذلك أن هذه العملية المأساوية كانت جزءا من اتجاه بغيض في التاريخ الافريقى عمّ معظم أرجاء افريقيا غربا وشرقا وجنوبا ومارسته مجموعات مختلفة من البشر. وتجدر الاشارة إلى أن أسواق الرقيق في ذلك العهد في مدن السودان الكبرى كانت تعج بقوميات مختلفة تشارك كجزء من هذه العملية كمعروض أو مشتر [٣].

أما السياسة البريطانية فقد كانت الأرض الخصبة التى نبتت فيها ومنها بذور الفرقة التى حدّت من الدور الفعال الذى كان يمكن أن يلعبه السودان في الوحدة الافريقية بكونه انموذجا للتعايش بين المجموعات العرقية والدينية والثقافية

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٣) بعض الصور التى وصلتنا من الرحالة ومن بعض الاداريين أو من رافقهم توضح أن أسواقا مثل سوق أم درمان والخرطوم كانت تعج بأجناس مختلفة من البشر، فمن بينها نجد البريطانيين واليونانيين والايطاليين والأرمينيين والسوريين والمصريين والنيجيريين إلى جانب السودانيين، وقد شاركت بعض هذه المجموعات في نشاط سوق الرق. وتوضح بعض الرسومات التى بنيت على مشاهد حقيقية لهذه الأسواق، أن من بيعوا في سوق الرقيق في أم درمان هم أقرب إلى الأصول الاثيوبية من أصولهم الزنجية. أنظر الرسم في: سلاطين باشا، السيف والنار في السودان (لندن: مطبعة أدوارد أرنولد ١٩٠٧)، ص ٣٣٨-٣٣٩. بالنسبة لصورة الخرطوم في الثلاثينات من هذا القرن: أنظر كتاب ماجدولين كنج - هال.

المتنوعة في الاطار السياسى الواحد، كان يمكن أن يكون لبنان ما قبل الحرب الأهلية في افريقيا، ولكن يبدو أن القوى الخارجية ذات المصالح والمطامع الخاصة تريد له أن يكون لبنان الثمانينات في افريقيا، وكانت البداية أو المدخل لطرح سياسة التفرقة هي تأجيج نار الحقد باثارة ذكرى تجربة تجارة الرقيق بعد تزييف تاريخها وطمس الشخصيات المساهمة فيها لينصبَّ وزرها على التجار الشماليين فقط، ثم بداية حرب صليبية جديدة في محاولة لايقاف زحف الثقافة العربية وانتشار الاسلام جنوبا والذى تمكن، إلى مدى، من عبور العوائق الطبيعية التى أشرنا اليها، وأصبح يجذب بعض الأفراد إلى صفوفه، وكان أهم حملته التجار في القرى الصغيرة، وهو نهج تبعه انتشار الاسلام حتى في شمال ووسط السودان في الماضي.

وتشير المذكرات التى بعث بها السكرتير الادارى للمفتشين ان عليهم أن ينفذوا سياسة بسيطة شكلا حتى لا تلفت انتباه الشماليين، وخاصة الاداريين منهم، أو المصريين المشاركين في الحكم، على أن تكون هذه السياسة "هىَ العمل على قيام وحدات عنصرية قائمة بذاتها، أو وحدات قبلية ذات بناء ونظام يقوم إلى حد ما وفقا لمقتضيات العدالة، وان الحكومة الصالحة هى التى تشجع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية [1].

وكانت المعايير المطلوبة لتنفيذ ذلك، هى انشاء هيئة من العاملين الذين يتكلمون بغير اللغة العربية- سواء من الاداريين أو الكتبة أو الفنيين - والحد من هجرة التجار الشماليين والعمل على أن يعوّد الموظفون القبائل استخدام اللغة الانكليزية لدى استحالة التخاطب باللهجة المحلية.

وكان غرضهم الوحيد الدافع إلى طرح هذه السياسة هو اقصاء النفوذ العربي، ودعم تنفيذ هذه السياسة بوضع قيود شديدة بهدف منع الهجرة من الشمال إلى الجنوب تبلورت في قانون المناطق المغلقة الصادر عام ١٩٢٢، وهدفت الحكومة إلى تشجيع التجار اليونانيين والسوريين ليحلوا محل التجار الشماليين. وفضلا عن

(١) مذكرة السكرتير الادارى لكل من مديرى بحر الغزال ومنجلا وأعالى النيل بتاريخ ١٩٣٠/١/٢٥، في: جعفر محمد على بخيت، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنرى رياض (بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٢)، ص ٢٠٨.

تشجيع الموظفين البريطانيين على الالمام بثقافة القبائل التى حكموها، فقد ألقى على عاتقهم العمل على أن تكون اللهجات القبلية وسيلة يمكن من خلالها تدريس الانجيل والتبشير بآياته [١]. ووقع اختيار مؤتمر الرجاف الذى أنعقد في عام ١٩٢٨، وحضره ممثلون من حكومات السودان ويوغندا والكنغو والارساليات التبشرية في الاقطار الثلاثة على بعض اللغات الرئيسية لتطويرها كوسيلة من وسائل التربية والتعليم، وقد ركزت السياسة على "ان محاربة استخدام اللغة العربية مسألة ضرورية لتنفيذ أغراض الخطة العامة، لأن العربية سيقل استخدامها تدريجيا، لأنها ليست لغة المحكومين والحاكمين" [٢]. وجنح بعض المفتشين في التشدد في ظل هذه السياسة وفرضو: أوامر متفرعة منها مثلا: منع استخدام بعض الكلمات العربية أو اطلاق الاسماء العربية على أطفال مواطنى تلك المناطق، ومنعوا بيع أو ارتداء الملابس العربية المستخدمة في الشمال بل جاهد مدير بحر الغزال ليخلق حاجزا اصطناعيا بين التجار الشماليين القادمين إلى تلك المديرية من دارفور فقام بطرد ٥٠٠ نسمة من أبناء غرب افريقيا المسلمين من مركز كفياكنجى الذى أغلق مقر رئاسته وتركه خاويا للخراب حتى يكون أرضا محايدة بين دارفور وبحر الغزال لا يسمح لأحد بعبورها، وأجبرت رئاسة مركز راجا والارسالية الكاثوليكية على الانتقال غربا وذلك، كما يقول مدير بحر الغزال،" لأن هناك جامعا براجا، وانى أرغب في أن أراه مهجورا حتى لو حولت راجا من مكانها"[٣].

نلاحظ مما أوردنا من شذرات هنا، وهى فقط بعض ما أريد له ان يتم في اطار تلك السياسة، ان الهدف كان هو استئصال جميع معالم الثقافة العربية الاسلامية في الجنوب واستبدالها بالمسيحية واللغة الانكليزية. واستخدم في ذلك كل أسلوب

---

(١) هذا التشجيع وصل إلى درجة منحهم مكافآت وترقيات اذا ما تعلموا لغة المجموعات التى يعملون وسطها، اضافة إلى ذلك قامت الحكومة بتشجيع الدراسات التى تمكن هؤلاء الاداريين من تفهم قيم وتقاليد وعادات هذه المجموعات ودفعت بهذا الواجب للانثروبولوجيين، والاشارة هنا للدراسات التى اعدها سلجمان وايفانز برتشارد ونادل وغيرهم، أنظر: جيمس فارس وعبد الغفار محمد أحمد في: Talal Asad, ed., Anthropology and the Colonial Encounter (London: Ithaca Press, {1973},).

(٢) مذكرة السكرتير الادارى، في: بخيت، المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٣) مذكرة مدير بحر الغزال بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٢، في: بخيت، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

يمكنه أن يثير الأحقاد ويغذي النزعات العنصرية بين المجموعات في شمال القطر وجنوبه حتى تتم التفرقة المرجوة ويتعثر المد العربي الاسلامي جنوبا. غير أن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح لأسباب عدة منها: حدوث الضائقة المالية في البلاد، والأزمة الاقتصادية خلال عام ١٩٣٠، مما حال دون تطوير منفصل للاقتصاد في الجنوب. كما أن سياسة تفويض التعليم للارساليات قد عجزت عن تخريج جنوبيين مؤهلين أكفاء لملء الوظائف الادارية والتنفيذية يمكنهم أن يحلوا محل الموظفين الشماليين. وكل ما نجحت فيه هو أنها، ومن خلال النظام التعليمى التبشيرى خلقت بعض المثقفين المعادين للاسلام ولأبناء شمال البلاد دون جعلهم جنوبيين بالمعنى الوطنى السليم. وعموما فان هذه السياسة والتى استمر تنفيذها حتى عام ١٩٣٤ جعلت التلاحم بين الشمال والجنوب غير متوقع من وجهة نظر المتعلمين الجنوبيين. وهنا نبتت بذور الفتنة والتفرقة وقويت جذورها لتصبح المؤثر الفعلى في حياة السودان حتى اليوم وسيكون لها الأثر في تشكيل مستقبله.

وبالرغم من أن نقدا كثيرا ووجيها قد ركز على هذه السياسة منذ السنوات الأولى لتطبيقها الا أن التفكير الجدى لاعادة النظر فيها لم يبدأ الا بعدأن تمكنت الحركة السياسية في الشمال من العمل بالضغط المركز على الحكومة حتى تقوم بالغائها. وقد قاد مؤتمر الخريجين هذا العمل وضمّن هذا المطلب في مذكرته التى تقدم بها للحكومة عام ١٩٤٢. ثم جاء مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ ليؤكد ان مستقبل الجنوب هو في ارتباطه بالشمال [1]. ولكن الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب أصبح من الصعب تجسيرها، وما ترتب في النفوس من عدم الثقة لم يكن من السهل محوه، وأصبح يطل برأسه كلما أخطأ الساسة في الشمال، وما أكثر اخطائهم منذ الاستقلال! وقد يكون أكبر هذه الأخطاء ما حدث أثناء الحكم الذاتي وفترة السودنة حيث قاد الصراع حول المناصب وما أثاره من مشاحنات إلى التمرد

(١) الحديث عن هذا المؤتمر حتى اليوم يشوبه بعض التردد وعدم الثقة اذ ان هناك العديد من السياسيين الجنوبيين عبر السنوات التى تلت الاستقلال حاولوا أن يبرهنوا على عدم مصداقية ما توصل اليه، خاصة وان تمثيل الجنوبيين فيه كان ضعيفا من ناحية الخبرة السياسية والمستوى التعليمى قياسا لما كان عليه تمثيل الشماليين من أبناء القطر. كما أن هناك اتهامات بأن بعض الضغوط على الممثلين الجنوبيين قد صاحبت انعقاد ذلك المؤتمر وقد شارك فيها بعض الاداريين.

في توريت في آب/اغسطس عام ١٩٥٥، أى قبل أربعة أشهر لا بضعة أيام من اعلان الاستقلال. وهنا كانت بذرة الفرقة قد أصبحت نباتا له جذع وفروع استخدمتها قوى عديدة داخلية وخارجية في اشعال نار الانقسام وخلق حاجز بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها، حاجز قصد به أن يكون سدا منيعا بين أى تلاق للثقافة العربية الاسلامية بالثقافات الافريقية في وسط القارة. لقد أصبح الستار الأخضر من حشائش السدود ستارا سيظل إلى مدى طويل محفورا في ذاكرة التاريخ [١]، وتقلص الدور المرجو للسودان في أن يكون عنصر ربط وبوتقة صهر للثقافات المختلفة التى كان يرجى لها أن تتعايش جنبا إلى جنب في هذه المنطقة.

(١) "ستار الحشائش" The Grass Curtain كان هو الاسم الذى اختاره الجناح السياسى للمجموعات المتمردة، قبل اتفاقية أديس ابابا، للمجلة التى تصدر معبرة عن رأيه وقد صدرت منها أربعة أعداد قبل الاتفاق، والعدد الخامس بعد الاتفاقية مباشرة وجاء متضمنا لصيغة تلك الاتفاقية ثم توقفت بعد ذلك، وقد كان رئيس تحريرها هو السيد مدينج دى قرانق من الدينكا القلائل الذين شاركوا في قيادة الحرب الأهلية في تلك الفترة وأصبح وزيرا اقليميا للثقافة بعد الاتفاقية.

ثالثا: سنوات التأرجح بين الضياع والأمل

يمكن اختـزال كل الدعـاوى التى يثـيـرها الذين سـاندوا تمرد ١٩٥٥ في جنوب السودان والحركة العسكرية والسياسية التى تمخض عنها في ثلاثة محاور ثنائية المحتوى تحاول أن تؤكد التباين بين المجموعات الشمالية والجنوبية وتعمل على تصويره بأنه: (١)صراع بين عرب وأفارقة، (٢) صراع بين مسلمين ومسيحيين، (٣) صراع بين مستغلين ومستغلين. والعرض السابق يوضح بجلاء خطر هذه المحاور الثلاثة وعدم دقتها في عرض قضية التوازن التنموى بين أجزاء القطر والذى يشكل العقبة الرئيسية أمام التوحد، وهو أساسا نتاج لسياسة لم يكن للمواطن السودانى، شماليا كان أم جنوبيا، اليد في بذر بذورها وترسيخ قواعدها. وان كان يصح أن يحمل القادة السياسيون في سني ما بعد الاستقلال - وخاصة السنوات الأولى حتى منتصف عقد الستينات وهى السنوات التى يمكن أن نسميها سنوات الضياع - مسؤولية تفاقم المشكلة. لقد كانت نظرة هؤلاء السياسيين للمستقبل ضيقة، ولذا أصبح الجنوب مقبرة لأحلامهم.

واذا عدنا إلى المحاور الثلاثة يمكن أن نقول في إيجاز: إن سردنا للتكوين العرقي للمجموعات السكانية يوضح بجلاء عدم وجود عنصر عربي نقي في مناطق شمال السودان فالقبائل العربية التى دخلت بأعداد وافرة في القرن الرابع عشر اختلطت بالسكان وأخذت عنهم الكثير مثل ما أخذوا عنها، وتزاوجت معهم وتزاوجوا معها، وقد سبقتها موجات عديدة من الهجرة العربية امتزج أفرادها بالمجموعات الشمالية خاصة التى تقطن على ضفاف النيل وفروعه، ونتج عن كل هذا عنصر مميز في شخصيته وثقافته وانتمائه. فهو عربي اللسان والثقافة أفريقى التقاطيع، مزيج عرقي وسط يمكن أن نطلق عليه عربي أفريقى أو "أفرو - أراب" كما يقول الفرنجة. وأما بخصوص المحور الثانى فنجد أن انتشار الاسلام تخطى المجموعات العربية إلى مجموعات ذات أصول أفريقية بحتة كما انتشر في بعض مناطق الجنوب نفسه.ونكاد نجزم أن عدد المسلمين من أبناء الجنوب يكاد يفوق عدد المسيحيين فيه. الاختلاف الوحيد هنا أن المسيحيين يشكلون الصفوة نظرا لما اتاح لهم الاستعمار من سند في تولي بعض المناصب التى أهلتهم الكنيسة لها،

بينما ظل المسلم الجنوبي جزءا من العامة يواجه باضطهاد من قبل الحاكم الاجنبى. وتجدر الاشارة هنا أيضا إلى أن هناك مجموعات في شمال السودان غير مسلمة تعيش في أمان وتنعم بالحرية اذا ما استثنينا ما تعرضت له من مضايقات في آخر عامين من حكم التسلط المايوى.

أما الحديث عن الصراع بين الجنوب والشمال على أساس أنه صراع بين مستغلين ومستغلين ففيه شئ كثير من عدم المصداقية في عرض المشكلة. ان وجود تجار شماليين في مناطق الجنوب حقيقة واقعة، وقد لاحظنا فيما مضى من عرض كيف كانت تتم محاربتهم، وكيف أن البديل لهم من يونانيين وسوريين كان يتم تشجيعه لتولي زمام أمر الاقتصاد، ولكنه لم يتطوع بالقيام بما أريد له أن يقوم به لعدم جدوى ربحية النشاط، ولا نريد أن ندافع هنا عن التجار الشماليين في الجنوب، ولكن نريد أن نقول أن الاستغلال الذى يتم من جانب هذه الفئة في المناطق الريفية في السودان يكاد يكون نفسه في كل الاقاليم، وتشهد على ذلك الشكاوى التى نجدها في الشرق والغرب والوسط دون استثناء.

أما أذا كان يقصد بالحديث عن الاستغلال عدم التنمية المتوازنة فان في هذا الأمر بعض المصداقية ولكن تجدر الاشارة إلى أن بدايات التنمية التى أثرت في توجه القطر الاقتصادى كمنتج لنوع معين من المواد الأولية كانت مرتكزة في المناطق التى يمكن أن تنتج بأقل تكلفة، حتى يتمكن الاستعمار الذى يستفيد من هذه العملية من جني أكبر قدر من الأرباح، هذا هو الأمر الذى قاد إلى قيام مشروع الجزيرة وماتبعه من مشروعات. وهنا يجب اثبات أن ضيق أفق المخططين في فترة ما بعد الاستقلال، ونهم المستثمرين الذين لا يريدون سوى الربح، هو الذى دفع إلى قيام معظم المشاريع في أواسط السودان لجودة التربة وسهولة المواصلات وتوفر الأيدى العاملة، وبمعنى آخر، ضمان الربح بأقل قدر من التكلفة. ولكن الجنوب لم يكن منسيا تماما كما يريد أن يصور مروجو هذا المحور، فحتى في آخر أيام الاستعمار قام مشروع الزاندى، وهو أول مشروع للتنمية الريفية يقصد

به خلق اكتفاء ذاتي في جزء من القطر (١)، ورغم أن الهدف السياسى من وراء المشروع يسير في اتجاه تدعيم التباين، وبناء سند اقتصادى للفرقة الا أنه كان من الممكن أن يكون مثل هذا المشروع نواة لمشاريع مثيلة وأنموذجا يمكن الاستفادة من ايجابياته وسلبياته في مستقبل التخطيط في الاقليم لكن مثل هذا الأمل كان مصيره الضياع نتيجة لتمرد عام ١٩٥٥ وما تبعه من نشاط حربي وسياسي.

أن الأدبيات التى تعالج قضايا الوحدة والترابط في اقطار ذات تنوع شبيه بما هو حادث في السودان، تؤكد أن من أهم مقومات الانفصال أو الدعوة له، تتأتى من اختلاف المعتقدات، والبعد الجغرافي للاقليم المتحفز للانفصال عن مركز السلطة، واختلاف التجربة التاريخية خاصة في المجال الادارى، ثم فوق كل هذا احتمال - أو على الأقل أمل الداعين في - تدخل جهات أجنبية إلى جانبهم (٢).

واذا كنا قد تطرقنا بصورة أو أخرى للمقومات الثلاثة الأولى فان علينا أن نذكر شيئا عن المقوم الأخير الخاص باحتمال أو أمل التدخل الخارجي في آب/أغسطس ١٩٥٥ عندما تمردت المجموعات النظامية في توريت، كان يحدو قادتها الأمل بالتدخل من جانب القوات البريطانية، وليس سرا ان هذا التفكير كان يدور في خلد بعض الاداريين البريطانيين ويجد تشجيعا من المؤسسات التبشيرية، الا أنه في آخر الأمر لم يتمخض عن نشاط فعليّ للقوة الخارجية، وأصيب الذين دبروا التمرد باحباط شديد ومن هنا بدأ التوجه في النشاط السياسي عبر المنابر التى أتيحت آنذاك، وجاءت الدعوة للحركة الفيدرالية بقيادة الأب ستارنينو ولكنها أجهضت مع بقية الحركات الأخرى في الشمال والجنوب عند استيلاء العسكريين على السلطة في عام ١٩٥٨.

(١) أنظر: Conrad C. Reining, The Znade Scheme: An Anthropological Case Study of Economic Development in Africa (Evanston, Illinois: North western University Press,1966).

(٢) انظر Fred R. van der Mehden, Politics of the developing Nations (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1964); Mohamed Omer Beshir, ed., Southern Sudan: Regionalism and Religion, Graduate College Publications, 10 (Khartoum: University of Khartoum, 1984). and Rsphael K. Badal, Oil and Regional Sentiment in Southern Sudan, Discussion Paper, 80 (Syrscuse: Syracuse University Press, Department of Geography, 1983).

وبدل أن يوجه العسكريون انتباههم إلى أسباب الشقاق ودوافع التباين خاصة في مجال التنمية نجد أنهم اتجهوا إلى الحل العسكرى، مما قاد كل قيادات الحرب الأهلية التى أتت بعد ذلك إلى أن تتجه إلى استجلاب العون الخارجي، وعبر السنين - ربما في ذلك فترة ما بعد تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٤ حين عاد السياسيون للحكم وحاولوا، إلى حين ، رأب الصدع وعقدوا مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ الذى انفض دون الوصول إلى اتفاق بين المجموعات التى جاءت ممثلة للجنوب والأحزاب الشمالية - استمر البحث عن الدعم الخارجي، وكانت اسرائيل، بما لديها من استراتيجية في هذا الجزء من افريقيا ومالها من أهداف وراء عزل السودان عن بقية أفريقيا جنوب الصحراء، أول المساهمين في مد يد العون للقوات التى نظمها المحاربون في جنوب القطر، كما أن الاستخبارات المركزية الامريكية لعبت دورا فعالا في دعم هذه المجموعات في بداية أيام حكم مايو ١٩٦٩ [١]، أما الدعم المعنوى والمادى في بعض الأحيان فقد كان يصل من المؤسسات الكنسية خلال فترة الحرب الأهلية الأولى.

الا أن التدخل الأجنبي في آخر أيامه لم يكن كله سلبى الجوانب. فالتدخل الخارجي هو الذى قاد إلى جمع ممثلى القوات المحاربة في الجنوب والحكومة المركزية حول مائدة واحدة في المحاولة إلى الوصول إلى حل يرتضيه الجانبان. وقد كان للجهد الذى قام به مجلس الكنائس العالمى والمؤتمر العام للكنائس الافريقية بجانب الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا في ذلك الحين، الفضل في التوصل إلى اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا حيث وقعت [٢]. لقد كانت هذه

---

(١) Badal, Ibid., P.5; C. Eprile, War and Peace in the Sudan (London: David and Charles,1974), pp.140-144, and Mohamed Omer Beshir, The Southern Sudan: From Conflict to Peace (London: C. Hurst and Co., [n. d.]; New York; Praeger,1968), pp.90-92.

(٢) لقد شاهد كاتب هذه الدراسة عن قرب نشاط المؤسسات الكنسية في اسكندنافية حيث كان يدرس في النرويج في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣، وقد كان للنشاط الذى قام به الاعلام والتوجيه الذى قاده مجلس الكنائس النرويجي في عام ١٩٧٠ و١٩٧١، الفضل في أيجاد بعض نقاط الالتقاء بين الجهات المتصارعة، وكان التمهيد لزيارة السيد ابيل الير الزعيم الجنوبي الذى كان وقتها وزيرا للأشغال في حكومة مايو أثر كبير في التمهيد للالتقاء في أديس أباب، وكان أبيل الير هو الذى أوكل اليه أمر قيادة وفد الحكومة ليفاوض المحاربين بقيادة جوزيف لاقو.

الاتفاقية أداة فعالة في احتواء الدعوة، أو الجنوح نحو الانفصال، لأنها استجابت لكل ماكان مطروحا من جانب الصفوة في الجنوب منذ عام ١٩٥٣، وهو منح الأقليم وضعا مميزا من خلال الوضع الذى تم الاتفاق عليه، هناك تمثيل للأقليم في محلس الشعب القومي بجانب وجود مجلس شعبي اقليمي، كما تم استيعاب "الأنيانيا" (١) في الجيش السوداني. كما تم التأكيد على مبدأ تطوير الثقافات المحلية الذى كانت قيادة مايو قد اعلنته في ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩ بعد توليها السلطة مباشرة، وتجدر الاشارة إلى أن الصفوة الجنوبية كانت قد قبلت الاتفاقية بما يشبه الاجماع، الا أن عددا قليلا جدا أصر على موقف مناصبة الشمال العداء ورفض الاتفاقية مما جعل له أثرا مهما في تطور الأحداث في السنوات الأخيرة.

لقد كانت سنوات ما بعد الاتفاقية هي سنوات الأمل في أن يتم الحاق الاقليم الجنوبي من ناحية تنموية برصيفه في الشمال كما أن كل الأسباب التى كانت تدفع إلى العزلة والانفصال سيتم العمل على ازاحتها، ويتم التفاعل الثقافي من خلال تنشيط وتطوير الثقافات المحلية بحيث تأخذ مكانتها في خارطة القطر الثقافية، وكان الأمل في أن التوصل لمثل هذا الحل يمكن أن يكون أنموذجا يحتذى بالنسبة للعديد من الأقطار في حزام السافانا التى تواجه مشكلة تنوع مماثلة، واذا ما قدر لمثل هذا الحل أن يطبق في بلد مثل تشاد، يصبح الاتصال بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها متيسرا من عدة مداخل، وربما يصبح التفاعل بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية أكثر حركة ونشاطا ويكون له أثره الايجابي على المستوى الاقليمى والعالمي، ولكن القوى الخارجية ذات الأهداف الاستراتيجية في المنطقة، ومنها من شارك في صنع اتفاقية أديس أبابا، لم يكن ليرضيها مثل هذا التقدم في العلاقات، وكان عليها أن تعمل على اثبات ان مثل هذا الأنموذج الذى طرحته الاتفاقية لا يمكن أن يعمل على المدى البعيد، والمؤسف أن يساعد في مثل هذا الأمر ضيق الأفق لدى القائمين بأمر الحكم المركزى في القطر نفسه.

---

(١) الأنيانيا، وتعنى الثعبان السام في لغة احدى المجموعات التى تقطن المديرية الاستوائية، هو الأسم الذى اختاره المتمردون لقواتهم.

رابعا: العودة إلى متاهات الفرقة مرة أخرى

لسنا في هذا المقال بصدد سرد ما حدث من تدهور في الأحوال الاقتصادية والسياسية في السودان بشكل تفصيلى فهناك العديد من الدراسات التى قدمت في هذا المجال من متخصصين محليين وعالميين [1]، كل الذى نود أن نخلص اليه من تلك الدراسات - وهو الذى يساعد في فهم عودة الاتجاهات التى تدعو إلى الفرقة مرة أخرى - هو أن الأحوال الاقتصادية والسياسية وصلت حدا من التدهور جعل من الصعب التحكم منطقيا في سير الحياة اليومية في السودان على مستوى المركز أو الاقليم. لقد أصبح السودان يعاني من مجاعة حادة منذ أكثر من عامين وهو القطر الذى كان في بداية السبعينات يرفع شعار المقدرة على غذاء الوطن العربي وأنه سيكون السلة الغذائية للأقطار العربية اذا ما توفر له المال. وقد توفر المالى إلى مدى، ولكن انعدم التخطيط الذى يقود القطر للقيام بما استشعر من دور، والمؤسف أن التشبث بالسلطة جعل النظام المايوى يرفض حتى اعلان المجاعة في الوقت المناسب ليساهم العالم عامة والوطن العربي خاصة في انقاذ الملايين من

---

(١) نشير هنا إلى بعض الدراسات التى تطرقت لتحليل الأوضاع الاقتصادية في السودان، وهى جزء من العديد من الدراسات التى تطرقت إلى هذا الموضوع، ولم نشر إلى تقارير البنك الدولي ومنظمة النقد الدولية وفيها معلومات وافرة عن النقد السوداني وما وصل اليه من انهيار.
P. Osterdiekhoff and K. Wohlmath, "The Breadbasket is Empty: The Options of Sudanese Development Policy." Canada Journal of African Studies, Vol.17 no.1 (1983), pp.35-67; M.H. Awad, why is the Breadbasket Empty, Development Studies and Research Centre (DSRC), Seminar,40 (Khartoum: University of Khartoum DSRC, 1983); M.H. Awad, Economic Islamization in the Sudan: A Review, DSRC Seminar,50 (Khartoum: University of Khartoum, DSRC,1984); I.El Badawi, The Sudan Demand for International Reserve: A Case of a Labour Exporting Country, DSRC Seminar,56 (Khartoum: University of Khartoum,1984), and Richard Brown, A background Note on the Final Round of Economic Austerity Measures Imposed by the Nimeiry Regime, June1984 to March1985, Work Paper preparded by DSRC and ISS (Khartoum: University of Khartoum, DSRC,1985.

أما في الجانب السياسي فتجدر الاشارة إلى: منصور خالد: لاخير فينا ان لم نقلها (الخرطوم: جامعة الخرطوم، قسم التأليف والنشر (د.ت) والسودان والنفق المظلم: قمة الفساد والاستبداد (لندن: مطبعة ايدام، ١٩٨٥م).

الجوعى.

أما في الجانب السياسى فقد كان الاتجاه الأساسي للحكم المايوى هو على غرار "فرق تسد"، ورفض لاى رأى معارض حتى ولو جاء من صديق، وكبت لأى حرية في التعبير. وفي هذا الاتجاه.جاءت فكرة تقسيم القطر إلى وحدات اقليمية تمشيا مع ما حدث للجنوب بعد الاتفاقية، ثم جاء تقسيم الاقليم الجنوبي مؤخرا إلى ثلاثة أجزاء بهدف اضعاف مقدرته في أن يمثل قوة ضغط على الحكومة المركزية. وفي حمّى التكالب على السلطة بدأت المشاكل التى تؤجج نار الفرقة تتراكم مع مر الأيام. وقد زاد من اشعال هذه النار اضافة عامل جديد للعوامل التى تحدثنا عنها كعوامل قد تدفع إلى محاولة الانفصال. ذلك هو اكتشاف النفط في بعض مناطق غرب السودان وجنوبه. ولقد أثبتت التجربة في معظم الدول، ومنها على وجه الخصوص بعض الدول الافريقية التى يوجد فيها تنوع في التركيبة السكانية ان اكتشاف معدن نفيس من شاكلة النفط بمقدوره أن يشجع الفئات التى تشعر بظلم في علاقتها مع بقية المجموعات في القطر إلى الدعوة للانفصال اذا ما كان المعدن جغرافيا في مناطق سكنها، هذا ما حدث في حالة مجموعات "الايبو" في بيافرا في نيجيريا عندما اكتشف النفط فيها في أوائل الستينات من هذا القرن، وفي حالة اقليم شابا عندما حاول الانفصال عن زائير والاحتفاظ بالنحاس في اطار دويلة جديدة. فهذه المعادن ومصادر الطاقة، بالاضافة إلى فتح شهية المجموعات الانفصالية وتعضيد دعوتها، وشعورها بأنها لم تعد عبئا على كاهل الدولة ويمكن ان تحرز تقدما في مجالات التنمية اذا ما استأثرت بكل ما هو مخزون لديها من معادن ومصادر طاقة أيضا تقوى من أمل التدخل الأجنبى. وهذا ما حدث ويحدث في السودان بعد اكتشاف النفط، فقد قوت الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للاقليم مكانة مميزة. وتبع ذلك العديد من المشاكل النابعة من الموضوع نفسه أو المرتبطة به، ويغذيها الشعور بامكانية الاعتماد على الذات مستقبلا، ورغم عدم تصريح القيادات بمثل وجهة النظر هذه.

كان أول هذه المشاكل هو مشكلة الحدود بين الاقليم الجنوبى والاقليم الشمال وتفسير بعض ما ورد في، أو ما صمتت عنه، اتفاقية أديس أبابا في هذا الشأن.

المناطق المتنازع عليها ثلاث هي: منطقة حفرة النحاس، ومنطقة بانتيو، ومنطقة شالي والكرمك، وكلها مناطق ذات امكانية اقتصادية ربما يكون بعضها مؤثرا في مستقبل التنمية في السودان. فمنطقة حفرة النحاس كانت منذ زمن مجال استكشاف لمعدن النحاس وان لم يكن هناك تحديد دقيق لكمياته وامكانية استغلاله تجاريا. وهي المنطقة التي حاول الاستعمار أن يجعل منها حاجزا خاليا من السكان بين الشمال والجنوب لوقف امتداد الثقافة العربية الاسلامية جنوبا، وقد أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن السياسة الاستعمارية في الجنوب. ورغم أنها عند الاستقلال كانت جزءا من مديرية بحر الغزال، احدى المديريات المكونة للاقليم الجنوبي، الا أنها في بداية الستينات ألحقت بمديرية دارفور في الغرب. أما منطقة بانتيو فهي المنطقة التي أشارت استكشافات شركة شفرون التي تنقب عن النفط أنها أغنى المناطق التي تم التوصل اليها حتى الآن وتشكل المركز الأساسي للحقل النفطي المكتشف. ومنطقة شالي والكرمك، وبالرغم من أن مواردها الاقتصادية المعروفة حتى الآن شحيحة جدا الا أن اتصال المنطقة بالهضبة الاثيوبية وكون هذه المنطقة احدى المناطق المهمة كمصدر للذهب في الماضي، عندما اتجه اليها قادة جيوش محمد علي باشا بعد استيلائهم على سنار عام ١٨٢١ يجعل منها منطقة يمكن معاودة الاستكشاف فيها مرة أخرى، بالاضافة إلى أنها من ناحية ثقافية وانطلاقا من الانتماءات العرقية لسكانها تكون أكثر اتصالا بمناطق الاقليم الجنوبي منها بالوسط الذي تقع فيه الآن.

لقد كان لنقاش مجلس الشعب القومي لمسودة لائحة حدود الاقاليم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ صدى واسع بين السياسيين في الاقليم، وخاصة أعضاء مجلس الشعب الاقليمي في الجنوب. واللائحة نفسها لم يكن فيها ما يحمل مناهضتها الا أن الخريطة المرافقة لها وضعت المناطق المشار اليها في الاقاليم الثلاثة المجاورة وهي دارفور وكردفان، والاوسط، وقد رأى فيها مجلس الشعب الاقليمي تخطيا واضحا لاتفاقية أديس أبابا والتي تقول ان "المديريات الجنوبية تعني بحر الغزال والاستوائية واعالي النيل حسب ما كانت عليه حدود هذه المديريات في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، بالإضافة إلى أي مناطق ذات سمات

ثقافة جنوبية، أو تقع جغرافيا في حدود الجنوب ويقرر موقفها بالاستفتاء"[(١)]، وبالإضافة الأخيرة في تحديد الاتفاقية حول المناطق ذات السمات الثقافية كانت تشير إلى وضع الكرمك وشالي، حيث أن معظم السكان في هذه المنطقة أكثر انتماء عرقيا وثقافيا للمجموعات الجنوبية منها إلى بقية مجموعات السودان الأخرى. وهذا أمر ينطبق أيضا على منطقة أخرى هى منطقة ابياى في جنوب كردفان التى يسكنها الدينكا، ولكن هذه المجموعات كانت قد اختارت أن تكون جزءاً من كردفان وحسمت أمرها حتى عندما تطرق مجلس الشعب الاقليمى لمناقشته في عام ١٩٧٩.

وبعد نقاش مستفيض رفض مجلس الشعب الاقليمى هذه اللائحة ورفع الأمر إلى رئيس الجمهورية يدعوه للتدخل كما ثار عليها معظم المتعلمين الجنوبيين في الخرطوم خاصة طلاب الجامعة الذين يشكلون وزنا خاصا وسط الصفوة الجنوبية تؤثر سلبا وايجابا على مجريات الأمور السياسية، في نهاية الأمر تدخل رئيس الجمهورية ليقف في صفوف مجموعة الصفوة الجنوبية ومجلس شعبها الاقليمى ويكون بذلك أول من حمل معول تحطيم المؤسسات التى تنادى بها حكومة مايو[(٢)].

ثم تلت هذه المشكلة مشكلة أخرى ظهرت بوادرها في عام ١٩٨١ وهى إقامة مصفاة النفط التى تقرر أن تكون كوستي موقعا لها. ومرة أخرى طلب مجلس الشعب الاقليمى من رئيس الجمهورية التدخل لنصرته ضد القرار الذى أصدره وزير الطاقة وادارة شركة شفرون، وقد ارتكزت دعوى مجلس الشعب الاقليمى على أن بانتيو هى أصلح منطقة لقيام مثل هذه المصفاة اذ أنها منطقة الانتاج وان قيام المصفاة فيها سيتيح للمنطقة كلها قدرا من التنمية الاقتصادية هى في أشد الحاجة اليها. ولكن هذه المرة لم تسر الأمور كما حدث في المشكلة الأولى، وتمخض كل الصراع عن الاستمرار في العمل على قيام مصفاة كوستي مع الوعد بقيام مصفاة صغيرة في بانتيو.

أما المشكلة التى أجّجت نار الصراع بين السياسيين الجنوبيين والحكومة المركزية فهي مسألة تقسيم الاقليم الجنوبى إلى ثلاثة أقاليم،حقيقة الأمر ان الاقتراح لم

(١) انظر تفاصيل هذه الموضوع، في: Badal, Oil and Regional Sentiment in Southern Sudan, PP.12-17.

(٢) أنظر موقف غيرى من المؤسسات التى خلقها نظام مايو في: خالد: المصدر نفسه.

ينبع من المركز وانما تقدم به القادة الجنوبيون من المديرية الاستوائية، وعلى رأسهم جوزيف لاقو قائد الانيانيا السابق، ورئيس الجمهورية عند تقديم الاقتراح في عام ١٩٨١. وقد كان الهدف الأساسي هو محاولة الحد من سيطرة الدينكا على أجهزة الحكم في الاقليم، والدافع هو تذمر مجموعات الاستوائية وهى مجموعات صغيرة العدد ولكنها ترى نفسها أكثر تقدما من المجموعات الأخرى، غير أنها تعجز عن السيطرة لكثرة اعداد الدينكا وحلفائهم من القبائل النيلية الأخرى، وقد أشرنا في حديثنا عن التركيبة السكانية أن الدينكا يمثلون تقريبا ٢ر١ مليون نسمة.

وبالنظر إلى الدور الذى قامت به مجموعات الاستوائية في الحرب الأهلية قبل اتفاقية أديس أبابا نلاحظ أنها فعلا كانت المحرك الرئيسي لكل النشاط، وقد كانت مساهمة المجموعات النيلية والدينكا على وجه الخصوص لا تمثل شيئا بالنسبة لما قامت به اللاتوكا، وهى المجموعة التى ينتمي اليها جوزيف لاقو قائد الانيانيا، وبحكم وجود المجموعة الاستوائية على مقربة من مصادر السلاح ومن المستشارين الاسرائيليين الموجودين وقتها في يوغندا، وتمكنت هذه المجموعات من السيطرة على قيادة النشاط المسلح، ولكن بمجرد أن وقعت الاتفاقية رأت هذه المجموعات السلطة تفلت من يدها وتذهب إلى الدينكا وأبناء عمومتهم النوير والذين يمثلون مجتمعين حوالى ٦٠ بالمائة من سكان الاقليم. وبعد صراع طويل قاد إلى حل مجلس الشعب الاقليمى وتكوين حكومة عسكرية قرر رئيس الجمهورية قيام انتخابات جديدة لمجلس الشعب الاقليمى أتت بجوزيف طمبرة، وهو من مجموعات الاستوائية المؤيدة للتقسيم، ورئيسا للمجلس التنفيذى العالي للاقليم الجنوبي في نيسان/أبريل ١٩٨٢.

وهنا كانت بداية الصراع القبلى في الاقليم الجنوبي وشهدت هذه الفترة ظهور المجموعات التى حملت السلاح وسمت نفسها بالانيانيا "اثنين"، وقد انضم لهذه المجموعات المتفرقة عدد من الجنود الذين تمردوا على وحداتهم في مختلف أنحاء الاقليم. ومع استمرار هذا الصراع على المستوى الاقليمى والذى أخذ طابع استخدام القوة في بعض الأحيان قام نقاش على المستوى المركزى في أوساط

الاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم) وأوساط المثقفين الجنوبيين، وحسم هذا الصراع رئيس الجمهورية بقراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم هى المديريات الثلاثة نفسها التى كانت قائمة قبل الاتفاقية، وكان ذلك القرار في آيار/مايو ١٩٨٣، ولم يكن الهدف هو أرضاء جهة أو أخرى بقدر ما رأى فيه رئيس الجمهورية فرصة اضعاف موقف قوة ضاغطة لم يعد نظام حكمه قادرا على مجاراتها سياسيا.

وهنا كانت البداية الفعلية لتمزيق الاتفاقية في الذهن الشعبي، ووجد الذين حملوا السلاح المبرر العملي لفعلهم، كما أصبح في مقدروهم استقطاب بعض القادة السياسيين الذين يئسوا من امكانية اعادة الأمور إلى نصابها عبر أجهزة النظام المتهالكه، واذا كانت اتفاقية أديس أبابا قد أنهت "أخطر فجوة تفصل بين الشمال والجنوب في السودان وبين العرب والأفارقة وبين الاسلام والمسيحية في افريقيا" (١) فان نظام مايو ممثلا في رئيسه ومستشاريه قد تمكن، بتمزيقه لهذه الاتفاقية، من اعادة عقارب الساعة أكثر من عشر سنوات للوراء وأعاد أسباب الفرقة والخصام، وأضاف اليها قدرا من عدم الثقة يصعب على الأجيال القادمة محوه في يسر.

وكأن هذا العمل التخريبي في تجربة العلاقة بين الشمال والجنوب لم يكن كافيا، فاذا بالنميرى يقوم بعمل كان يجب أن يعلم سلفا أنه سيدخل السودان في مرحلة جديدة من تاريخة السياسي ويجعل منه بركانا أو لبنانا جديدا، يمكن أن ينفجر في أيّ لحظة. لقد قام باعلان تطبيق الشريعة الاسلامية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وتطبيق الشريعة الاسلامية في السودان أمر لم يبرح ذهن معظم القادة السياسيين في السودان منذ الاستقلال، الا أنهم جميعا كانوا يتدبرون الأمر ويحاولون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة والتنوع في القيم والمعتقدات لدى جميع المجموعات السكانية التى اذا ما أجبرت على الأخذ بالشريعة ربما تدخل في تصادم يقود إلى حرب أهلية. وبهذا الفعل لم يطعن نميرى الوحدة الوطنية طعنة نجلاء فقط، وأنما طعن حتى آمال الذين كانوا ينشدون تطبيق الشريعة السمحاء في السودان، خاصة اذا ما لاحظنا أن

(١) أنظر: البشير، "العلاقة بين السياسة والدين في السودان" ص ١١٨.

ما طبق في السودان يشك كثير من الفقهاء في أنه يمثل الشريعة الاسلامية، بل ويرى البعض فيه تشويها جائرا لمبادئ سامية [1].

وفي ضوء ما حدث نشطت بعض المجموعات الانفصالية وسط السياسيين الجنوبيين كما نشطت المجموعات المسلحة وأصبحت تجد السند المعنوى من بعض السياسيين الشماليين. وتعلن أيضا أن بعض الجنود الشماليين، خاصة من أبناء غرب السودان، قد انضموا لصفوفها، أما على المستوى العالمي فقد وجد المبشرون المسيحيون فرصة لا تعوض في الدعوة إلى الفرقة وتمزيق القطر إلى كيانات صغيرة يسهل عليهم ابتلاعها.

(١) لم تعرف تطبيقات غيرى سوى التمسك ببعض الحدود بواسطة بعض القضاة الذين افتقروا إلى الخبرة، وقد كان تطبيق حد السرقة على سبيل المثال على الجياع المسلمين وعلى غير المسلمين على السواء دون مراعاة لظروف المعيشة في السودان والذى اثبتت الأيام أنه كان وقتها يعاني من المجاعة الشاملة في كل أقاليمه.

خامسا: حركة تحرير شعب السودان
والتأرجح بين الانفصال والوحدة

لا يمكن النظر لما يحدث في جنوب السودان بمعزل عما يحدث في اريتريا أو شمال أثيوبيا، كما تنظر اليها حكومة ذلك القطر من وجهة نظر مركزها في أديس أبابا. فالدعم الذى وجده المتمردون في جنوب السودان، على مدى السنوات الأخيرة في حرب ١٩٥٥ - ١٩٧٢، ومع بداية التمرد الحالى، كان مرتبطا بالقضية الاريترية، اذ أن حكومة أديس أبابا ترد استراتيجيا على حكومة الخرطوم في دعمها للمحاربين الاريتريين، لذا فعندما بدأ التناحر القبلى عام ١٩٨٠ وما تلاه، وبدأ عدد من اللاجئين يتدفق على الجزء الجنوبى الغربي من اثيوبيا نلاحظ أن الحكومة الاثيوبية عمدت إلى ارسالهم إلى قمبيلا حيث أصبح يتم اختيار الشباب ذوى الميول الايديولوجية التى تناسب الاتجاه الذى تتبناه الدولة الاثيوبية ويرسل هؤلاء إلى العاصمة أديس أبابا، وفي أديس أبابا يتم توفير السكن والزىّ الحربي والأسلحة لهم، كما يتلقون بعض التدريبات بواسطة الجيش الاثيوبي والخبراء الكوبيين وغيرهم قبل اعادتهم إلى السودان في مجموعات صغيرة بهدف الهجوم على المنشآت الاقتصادية والعسكرية، واضعاف سلطة القيادات التقليدية المحلية. وحتى نهاية ١٩٨٢ لم يكن لهذه المجموعات أثر يذكر لضعف امكانياتها ومقدرتها العسكرية ولم يكن عدد المجموعة التى اطلقت على نفسها اسم "الانيانيا اثنين" أكثر من ٥٠٠ فرد. ولكن الأحداث التى تمت على مستوى السياسة الاقليمية والمركز في تلك الفترة، مع بداية عام ١٩٨٣، حملت هذه المجموعات على القيام بهجمات عديدة كان لها أثر فعال في اظهارها على مسرح الأحداث كقوى يجب أن يوضع لها اعتبار. وقد كان هذا من خلال هجومها على بعض المراكز التجارية وعلى أحد مراكز شركة شفرون المنقبة عن النفط.

وساعد في تفاقم الأحداث أيضا تمرد وحدات عسكرية تمثل الفرقة ١٠٥ من الجيش السوداني، ومعظمهم من جنود الانيانيا الذين تم استيعابهم بعد اتفاقية أديس أبابا وكانوا موزعين على كل من بور والبيبور وفشلا. وعندما أخمد هذا التمرد قتل عدد

كبير من هؤلاء الجند وقادتهم، بينما هرب عدد آخر عبر الحدود إلى اثيوبيا، ومن هناك انضم إلى "الانيانيا اثنين"، ومن ضمن هؤلاء الذين هربوا العقيد جون قرنق دى مبيور، القائد الحالى للمتمردين، والذى كان في زيارة لمدينة بور أثناء استعادتها بواسطة القوات المركزية في آيار/مايو ١٩٨٣ (١). وقد أدّى تمرد الفرقة ١٠٥ إلى زيادة عدد المشاركين في حركة الانيانيا اثنين إلى ما يقارب ثلاثة آلاف رجل، والاضافة الجديدة تمثل ٢٠٠٠ كانوا في الوحدات المتمردة و٥٠٠ من البوليس والسجون وقوات الصيد (٢)، وقد تمكن جون قرنق دى مبيور ومن انضم معه من قادة عسكريين للمجموعات المتمردة من جعلها قوات مدربة خلال شهور بسيطة هى فترة الأمطار بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/اكتوبر من ذلك العام. وفي الفترة نفسها انضم إلى هذه المجموعات عدد من السياسيين الجنوبيين الذين سموا انفسهم بالتقدميين، والذين لم يكونوا موافقين أصلا على اتفاقية أديس أبابا، وكانوا دائما يضعون الانفصال هدفا لهم، وتجدر الاشارة هنا إلى أن معظم الذين هربوا من الوحدات العسكرية، بالاضافة إلى السياسيين، كانوا من اقليمى أعالى النيل وبحر الغزال من ناحية جغرافية، وينتمون إلى مجموعتي الدينكا والنوير من ناحية اثنية. وسنوضح مالهذا الانتماء من مغزى لاحقا.

---

(١) عمدت الحكومة المركزية في الخرطوم في منتصف عام ١٩٨٣ م إلى الترويج للخلط عمدا بين اسم جون قرنق دى مبيور واسم الوزير السابق في مايو وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني جوزيف قرنق الذى أعدم عام ١٩٧١ بعد انقلاب تموز/يوليو الذى قاده الشيوعيون، وحقيقة الأمر انه لاصلة البتة بين الرجلين، اذ أن جوزيف قرنق من مديرية بحر الغزال وهو من قبيلة الجور بينما يأتي جون قرنق دى مبيور من قبيلة دينكا بور، وجون قرنق عمره الآن حوالى ٣٨ سنة، استوعب في الجيش السوداني بعد اتفاقية أديس أبابا وكان برتبة عقيد عندما أنضم إلى القوات المتمردة في آيار/مايو ١٩٨٣، نال تعليما أكاديميا في الولايات المتحدة حيث حصل على البكالوريوس من جامعة ولاية أيوا عام ١٩٦٩، ثم بعث للحصول على الدكتوراه وأحرزها عام ١٩٨١ وكان موضوعها عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقناة جونقلى. وتقول بعض الروايات ان جون قرنق قد حصل على تدريب في اسرائيل قبل اتفاقية أديس أبابا، أما اذا كان انضمام جون قرنق للمتمردين مدبرا سلفا قبل سفره للجنوب في نهاية آزار/مارس وبداية نيسان/ابريل ١٩٨٣ أو أنه وجد نفسه في خضم معركة استعادة بور، وعومل معاملة سيئة بواسطة القوات المركزية التى استعادت المدينة فهذا أمر يصعب التحقق منه الآن، الا أن كاتب هذا المقال يستطيع التأكيد على أن جون قرنق كان لديه التخطيط للعودة من العطلة والعمل كأستاذ غير متفرغ بمركز الدراسات والبحوث الانمائية بجامعة الخرطوم مع بداية آب/اغسطس ١٩٨٣، وقد قدم له كاتب هذا المقال هذا العرض عندما كان مديرا للمركز المعني، وقبل العرض ووافق على ما يمكنه أن يدرس من مقررات.

(٢) Gurdon, Sudan at Cross Roads, P.90

أظهر حادث جبل بوما في آخر حزيران/يونيو ١٩٨٣، حيث اختطفت مجموعة من الاوروبيين العاملين مع المجموعات المسيحية عند هبوط طائرتهم، ان قيادة المجموعات المتمردة في ذلك الوقت لم تكن موحدة أو تنسق أعمالها مع بعضها البعض أو أن لها أهدافا سياسية واضحة، وقد كانت المطالب التى تقدم بها المتمردون الذين كانوا بقيادة لادو لوكرانج في جبل بوما هى الحصول على ٧٥ألف دولار وبعض الأدوية والملابس، وقد انتهى الحادث بتحرير المعتقلين بواسطة الجيش السوداني وهروب من نجا من المتمردين إلى اثيوبيا، ولذا فقد كان تركيز جون قرنق ومن معه من الضباط الآخرين هو توحيد هذه المجموعات وتدريبها وجعلها قوة ذات أثر، وقد كان لوجود مثل هذه القيادة العسكرية المدربة والتى لم تتوفر حتى في أثناء الحرب الأهلية الأولى، أثر كبير على الأحداث وعلى اعداد القوة والدور الذى تقوم به الآن، اذ أنها أصبحت قوة يجب وضع وزن لها حتى من جانب القوات المسلحة المركزية، فبجانب جون قرنق على سبيل المثال، نجد العقيد وليم كوناى، والعقيد جون أوكيج، والعقيد قور، والعقيد كار ابينو الذى كان قائدا للفرقة ١٠٥، وكلهم نال تدريبا في القوات المسلحة، وخبر مقدرتها ويدرى ما يجب ان يكون عليه أداؤه ومقدرته ودرايته أن اراد أن يحاربها.

وفي عملية توحيد هذه المجموعات والتنسيق بين القيادات السياسية والعسكرية والتنسيق بين الأفراد على مستوى القيادة التى جاءت من مجموعات قبلية دارت بعض المصادمات وتمت بعض التحالفات التى لم ترض البعض، مما قاد إلى تصفيات على مستوى القيادات العليا، وقد أخذت هذه التصفيات طابع الصراع القبلي بين مجموعات الدينكا بقيادة جون قرنق دى مبيور وجموعات النوير بقيادة أكوت اتيم الذى كان يرى في نفسه قائدا للجناح السياسي لحركة تحرير السودان، وان جون قرنق عليه ان يتولى القيادة العسكرية للحركة تحت امرته، ونرى تصعيدا أكثر لمثل هذا الصراع فيما تم من تصفية للسيد عبد الله شول وهو من قيادات النوير في الحركة، وممن قسبلوا التفاوض مع الحكومة الجديدة في الخرطوم بعد ازالة حكم مايو في ٦نيسان/ابريل ١٩٨٥، وتجدر الاشارة هنا إلى أن نصيب مجموعات الاستوائية في حركة تحرير السودان ضئيل جدا، وهو وضع يكاد يكون على نقيض ما كان حادثا قبل

اتفاقية أديس أبابا، ويرجع هذا في الأساس إلى أن معظم السياسيين من المديرية الاستوائية كانوا يساندون الخط السياسي الذى انتهجته حكومة مايو في آخر أيامها حيال تقسيمها للاقاليم، الشئ الذى رأوا فيه تحريرا لهم من سيطرة المجموعات النيلية عامة والدينكا على وجه الخصوص، وبرغم أن حركة تحرير السودان في وضعها الحالى تدعى أنها تتشكل من مجموعات تمثل كل قبائل السودان بما في ذلك بعض الأفراد من قبائل غرب السودان وشماله الا أن كل الأدلة تشير إلى أن كل يوم يمر يؤكد موقفها كحركة تمثل المجموعات النيلية ان لم نقل الدينكا فقط. ويمكن ملاحظة هذا من حقيقة أن كل نشاطها يتم في مناطق يسكنها الدينكا أو مجاورة لمناطقهم، الشئ الوحيد الذى ييسر حرية الحركة والتسلل.

والحديث حول مشاركة أفراد أو قيادات شمالية في الحركة يأتي متماشيا مع ادعاء عدد من السياسيين الشماليين في أنهم يتحدثون باسم هذه الحركة، ومن هؤلاء د. منصور خالد وأحمد ابراهيم دريج وخليل عثمان، كما أن هناك بعض الاشارات إلى أن الضابط السابق يعقوب اسماعيل وهو من قيادات الجبهة الوطنية العسكرية التى لم تشارك في المصالحة الوطنية قد انضم، هو ومن معه من المحاربين، لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ أواخر عام ١٩٨٣ (١)، غير أن يعقوب اسماعيل اشار في الأونة الأخيرة إلى أنه جمد علاقته بالحركة، كما أن جون قرنق في لقاء له مع احدى الصحف السودانية (الأيام ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥م) نفى عضوية يعقوب اسماعيل في حركته. الا أن ذلك اللقاء أكد عضوية يوسف كوه، وهو من أبناء جبال النوبة وكان يشغل منصبا اقليميا في مؤسسات النظام السابق، في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن رغم كل هذا تظل التركيبة الاثنية للحركة غير

(١) عمل منصور خالد مع نظام مايو منذ أول أيامه وتقلد العديد من المناصب الوزارية ثم أصبح مستشارا للرئيس ودريج أحد قادة حزب الأمة كان عضوا في البرلمان قبل قيام مايو، وأصبح حاكما لاقليم دارفور ضد رغبة نميرى الذى أذعن للضغط الشعبي الذى أصر على تقليد أحد أبنائه للمنصب، وقد اختلف مع نميرى وهجر السودان بنهاية عام ١٩٨٣. خليل عثمان رجل أعمال تعاون مع النظام ثم اتهم بالمعارضة واعتقل عدة مرات والجبهة الوطنية كانت تنظيما يضم الاحزاب المعارضة لنميرى خارج السودان ولها جناح عسكرى، قبل جزء منها المصالحة مع نميرى عام ١٩٧٧ ثم تراجع عن المصالحة بعد أن اختلف معه. وهذا الجزء كان بقيادة الصادق المهدى الذى عاد معارضا مرة أخرى عام ١٩٨٠.

واضحة المعالم، والادعاءات كثيرة ومحاولات اللحاق بالركب متعددة خاصة من عناصر سياسية أصبحت ترى فيها حركة ناجحة يجب القفز على عربتها قبل فوات الأوان، وأنها الحصان الرابح الذى يجب المراهنة عليه. وهذا موقف ربما اتخذته العديد من الجهات الأجنبية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة.

وفي محاولة لتوحيد كل هذه الفئات في حربها ضد حكومة مايو بقيادة نميرى حاولت حركة تحرير السودان أن تطرح شعارا فضفاضا وهو إزالة النظام المهترىء واقامة نظام اشتراكي مبني على تنمية اقتصادية واجتماعية وعلى أسس المساواة الدينية، وبهذا لم تكن الدعوة أبدا للانفصال، وانما لسودان موحد خلف هذا الشعار[١]، وأصبح جنوب السودان هو الساحة الأولى لمعركة التحرير ولا يخفى ان هذه الدعوة قد وجدت قبولا من عدد من الجهات السودانية التي كانت تتمنى أن ترى نظام مايو يذهب إلى أعماق التاريخ مطويا، ولم يجهر أحد بعدائه لهذه الحركة سوى المجموعات المنتفعة من بقاء النظام وعلى رأسها قيادات الاتحاد الاشتراكي والأخوان المسلمين.

لقد كان واضحا بنهاية عام١٩٨٤ أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أخذت زمام المبادرة على المسرح السياسي السوداني وفرضت نفسها كجهة يجب سماع صوتها ومحاورتها من جانب القيادات التقليدية في مختلف قطاعات المعارضة. أما الشارع السوداني في الخرطوم فقد وضح أنه أصبح من الصعب السيطرة عليه وتطويقه، ولم يكن من الممكن أن يتحمل أى ضغوط اقتصادية جديدة - كتلك التى يتزعم الدعوة لفرضها مستشارو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتى قادت في نهاية المطاف إلى القرارات الاقتصادية التى أدّت إلى رفع أسعار بعض السلع وتخفيض قيمة الجنية السوداني، وكان هذا العمل هو الثقاب الذى أشعل نار الثورة الشعبية في أواخر آذار/مارس ١٩٨٥ [٢]. وهنا لابد من الاشارة إلى أن الحركة

---

(١) للتعريف بأهداف الحركة وشعاراتها وتصورها لمستقبل السودان، أنظر: Sudan People Liberation Movement, Sudan Today (London,1985).

(٢) تفاصيل الخطوات الاقتصادية التى أتخذها حكم مايو في آخر أيامه يمكن الرجوع اليها في ورقة العمل التى أصدرها مركز الدراسات والبحوث الانمائية، أنظر: Brown, A Background Note on the Final Round of Economic Austerity Measures Imposed by the Nimeiry Regime, June,1984 to March,1985.

أخذت زمام المبادرة بتأييد مادار في الشارع السوداني انطلاقا من أنها حركة تساند المظلومين في مختلف بقاع القطر وتؤيد انتفاضتهم ضد نظام مايو، وبموقفها هذا كانت سباقة، مقارنة مع كل الأحزاب السودانية في القطر، وحتى من المؤسسات الفئوية التى لم تتمكن من تنظيم صفوفها والتحرك بصورة فعالة الا في بداية نيسان/ابريل، أي بعد أن أصبح المد الثورى لدى الشارع أقوى من أن يوقفه أى قهر، هذا التأييد المعنوى للشارع السوداني هو الذى أكسب الحركة الشعبية أرضية جماهيرية لا بأس بها.

غير أن مسايرتها للأحداث ومقدرتها في التقويم الصحيح لامكانيات الشارع السياسى والمنظمات الفئوية والأحزاب الأخرى التى هى أكثر قربا من خطها الايديولوجي المطروح لم تكن في المستوى المطلوب، فهذا الشارع وهذه المنظمات والأحزاب، رغم انتفاضتها، لم يكن بامكانها اسقاط نظام مايو وازاحته دون سند عسكرى، ولم يكن في مقدور هذه الحركة الشعبية أن تمنح هذا السند لبعدها عن مركز القوى ولضيق امكانياتها، والذى يعرف مجريات الأمور في عهد مايو وترسانات دفاعه، يعلم أن قواته الخاصة متمثلة في الأمن القومي لا يمكن دحرها دون خسارة بشرية فادحة الا اذا تدخلت أو انقسمت عليها القوات النظامية، اضافة إلى أن الجيش السوداني كان ومازال جزءا من الشعب يحس آلامه ويحلم بآماله، ولذا لم يكن غريبا أن يتحرك لتغيير الوضع لصالح الشعب بكل فئاته ويطوح شروطا جديدة للعبة السياسة ترتضيها كل الجهات.

وكان من المتوقع أن تؤيد "الحركة الشعبية لتحرير السودان" ما حدث في الخرطوم، بل وتسارع بتلبية الدعوة التى وجهتها لها قيادات التجمع الوطني للانضمام اليها في محاولة لترتيب البيت السوداني، ولكن الحركة الشعبية بدأت تكشف عن وجه آخر يجد فيه المتعمق نوعا من الطرح المجافي للدعوة الوحدوية التى كانت تنادى بها الحركة، فخروجها عن الاجماع الشعبي فيه اشارة إلى عدم مصداقيتها في الدعوة للوحدة، بل ويفتح المجال للتساؤل عما اذا كان الطرح الأول مرحليا، وأنها دعوة انفصالية تلبست بلبوس الوحدة إلى حين. لقد رفضت الحركة الشعبية الانضمام لقوى التجمع مالم يذهب العسكريون إلى ثكناتهم في ظرف أسبوع، وأعلنت أنها ستواصل

الحرب رغم التزام المجلس العسكرى بوقف اطلاق النار من جانب واحد، بل وأثبتت الأحداث أنها أكثرتشددا مما كان يتوقع من قيادة أكثر وعيا من القيادات التى سبقتها في الاقليم. وقد انتهزت فرصة الجدل في الخرطوم حول علاقة المجلس العسكرى بمجلس الوزراء والمحاولات الجادة لتصفية آثار حكم مايو لتنقل حربها إلى مناطق جديدة من السودان، سمّتها منطقة الحرب الثانية، وهى فى اقليم كردفان والاقليم الأوسط، حيث هاجمت مناطق الانتاج الزراعي الذى كان متوقعا منه، بعد الأمطار الجيدة التى هطلت عليه، أن يساهم فعليا في حل مشكلة المجاعة في القطر. بل وأكثر من ذلك منعت وصول مواد الاغاثة للجياع في الجنوب بدعوى أن الجيش السوداني سيستغل الفرصة في نقل دعم عسكرى للقوات في تلك المناطق. ولعلها بحركتها هذه تحاول أن تضع حدودا جديدة يمكن أن تساوم عليها في حالة المفاوضة. ذلك أن هذه التحركات والتحرشات تتم من منطقة تعتبر جزءا من مناطق الخلاف حول الحدود بين الاقليم الجنوبي والاقاليم الأخرى المتاخمة كما أشرنا من قبل.

ورغم كل هذا بذل جهد كبير في جذب هذه الحركة إلى مائدة المفاوضات الا أنها ظلت تردد عبر أحاديث لكثير من الذين يزعمون التحدث باسمها، وعبر اذاعتها القوية من مكان ما في اثيوبيا، أنّ لها بعض التحفظات على حركة بعض الأحزاب الطائفية، خاصة تلك التى شاركت في حكم البلاد في الفترة الماضية مثل حزب الأمة والأخوان المسلمين، وان رؤساء هذه الأحزاب يدعون إلى تطبيق الشريعة الاسلامية، وإلى عروبة السودان، وبالرغم من أن الحركة ليست ضد أن يكون الناس مسلمين، الا أنها ضد استخدام الدين كوسيلة للوصول إلى السلطة، كما أن الحركة تؤكد عدم اعترافها بخصوصية العلاقة مع مصر، وتؤكد أنها ليست حركة انفصالية، وأنها تؤمن بالنظام الفيدرالي [١]، وهى دعوة تريد للسودان ان يتخلى عن سماته العربية التى هى نتاج موروث تاريخي، ونتيجة تمازج عرقي وثقافي من المفيد للقارة تأكيد ايجابيته لا التخلي عنه.

ورغم الاعلان الذى أصدره مجلس الوزراء محددا فيها المبادئ الأساسية التى تلتزم بها كل الجهات الحزبية والشعبية في مناقشتها لمشكلة الجنوب في المؤتمر القومي

(١) أدلى بهذه التصريحات جون لوك ممثل الحركة في لندن خلال آب/اغسطس ١٩٨٥.

المزمع عقده، والتى تؤكد أن الجميع متفقون على ضرورة الحل ورفع المظالم وتحقيق خط جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الا أن الحركة ظلت عند موقفها المتصلب، بل وأكثر من ذلك بدأت تملي بعض شروطها للتفاوض، والتى لخصها زعيمها جون قرنق في ما يلى:

أولا: تنفيذ الاستقالة الفورية للمجلس العسكرى الحاكم ومجلس الوزراء الحالى.

ثانيا: تكوين حكومة انتقالية جديدة تشترك فيها كل أطراف القوى السياسية في البلاد، إلى جانب الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وأنهم لن يقوموا بابداء رأيهم حول النقاط التى وردت في بيان مجلس الوزراء والآراء التى وردت فيه قبل ان يستقيل المجلس العسكرى ومجلس الوزراء.

ويلاحظ المتتبع لردود فعل الحركة الشعبية لكل ما يصدر من الخرطوم أنها تحاول بقدر الامكان التقليل من شأن اداء القيادات الحاكمة ووصفها بأنها "مايو اثنين" وهو أمر، خاصة بالطريقة التى يقدم بها من اذاعة الحركة، فيه استفزاز ليس للقيادات الحاكمة وانما للشارع السوداني الذى أتى بها، وباستثناء بعض قيادات الصفوة وقليل من الجهات الحزبية فان التأييد المعنوى الذى وجدته الحركة في بداية أيامها صار في انكماش مستمر، اضافة إلى هذا فان هجومها على مناطق الانتاج الزراعى في اقليم كردفان والاقليم الأوسط أفقدها مصداقيتها في الوقوف إلى جانب المظلومين، فهذه القرى فيها الكثير من العزل الذين لا ذنب لهم، اذا كان الهدف هو تعطيل المشاريع الخاصة التى يمتلكها التجار في المنطقة فان الأسلوب كان بلا شك معوجا، وكان يمكن تحقيق هذا الهدف دون اثارة الكراهية لدى هذه المجموعات التى تقطن المنطقة. فتجربة الهجوم بهذه العشوائية نفسها من جانب القوات المسلحة قبل اتفاقية أديس أبابا هو الذى أفقد الحكومة المركزية سيطرتها على المنطقة، والعاقل هو من استرشد بتجارب غيره.

رغم ردود الفعل هذه فان، قيادة التجمع الوطني التى تساند الحكومة في الخرطوم وكذلك مجلس الوزراء نفسه لم يوقفا جهودهما في جذب قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لدائرة الحوار، وقد بذل جهد مكثف عبر مبعوثي مجلس الوزراء والتجمع لاقناع جون قرنق وزملائه بالحركة في لقاء قومي يطرح قضايا القطر عامة،

ومن ضمنها قضية الجنوب وتشارك فيه كل القوى السياسية، وقد أثمر هذا النشاط في الوصول إلى وقف اطلاق النار الجزئي الذى أعلنه جون قرنق لمدة أسبوعين يسرى من ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ بهدف توفير الجو اللازم لكل القوى السياسية لدراسة رسالته التى كان قد بعث بها للتجمع ولرئيس الوزراء في وقت سابق محددا فيها بعض شروطه التى أشرنا اليها وطارحا فيها بعض المقترحات للحوار، ووقف اطلاق النار، هذا رغم أنه أعتبر موقفا ايجابيا من بعض الجهات السياسية خاصة تلك التى ترى أن دعوة جون قرنق ليست انفصالية وانما هى جزء من الحركة الوطنية التى أسقطت نظام مايو [1]، الا أن القوات المسلحة رأت في عدم شموله للأهداف المتحركة جوا وبرا وبحرا قدر كبيرا من التعنت وعدم صدق النوايا، والشاهد ان وقف اطلاق النار هذا تم خرقه أكثر من مرة قبل انقضاء مدته مما يؤكد عدم توفر حسن النوايا، ويعمل التجمع الوطنى جاهدا من خلال مبعوثه لمد فترة وقف اطلاق النار هذه وتحديد نقاط الالتقاء التى يمكن في ضوئها ان تساهم الحركة الشعبية لتحرير السودان في المؤتمر الوطني الذى تسعى الحكومة الانتقالية لعقده.

لقد استقبل الشارع السياسي السوداني بروح من التفاؤل اعلان جون قرنق بوقف اطلاق النار رغم ما شابه من تحديد وخرق، وكذلك قبوله مبدأ الحوار، ورأى فيه بادرة حميدة ووعيا واضحا من جانب القيادة السياسية والعسكرية للحركة بضرورة الحل السلمى، وعموما فان هذا الموقف يشير إلى مدى تقدير الحركة لما تواجهه من تقلص في التأييد من جراء مواقفها المتشددة التى أصبح الذهن الشعبي يتمعن فيها كثيرا.

وقد ساهم في اتخاذ الحركة الشعبية لتحرير السودان لهذا المنحى الجديد في اتجاهها الحربي والسياسي ارتفاع بعض الأصوات من أبناء الجنوب والتى تقول جهارا بعدم تمثيل الحركة لها، كما أن قوات "الانيانيا اثنين" التى يبدو أنها مازالت في انفصالها عن الحركة، نشطت في هجومها على قوات جون قرنق وقامت بطردها من بعض المواقع واتهمتها بالهجوم على الأبرياء ونهب ممتلكاتهم، يضاف إلى هذا أن الموازين الاستراتيجية لدى المساندين للحركة من خارج القطر بدأت في التغيير، مما

(١) تتمثل هذه الجهات في التجمع الوطني وقوى اليسار السوداني بمختلف ألوانها والتى تؤمن بأن دور الحركة في هز اركان النظام المايوى كان هو المعهد الفعلي لانهياره.

يوحى بأنه اذا ما اتبعت الحركة خطها المتشدد قد تجد أن هؤلاء الذين مدوا لها يد العون لفترة قد يتخلون عنها.

ان مواقف الحركة الشعبية أصبحت تثير التساؤل حول من هم الذين يساندونها، خاصة وان الادعاء بأنها تمثل كل السودان وحتى كل جنوب السودان أصبح مثار جدل، ان استمرار الحرب لن يقود إلى شئ سوى التدمير وتحطيم المقدرة الداخلية للقطر اقتصاديا ويقود إلى تفش أكثر للمجاعة، الشئ الوحيد الذى لن يقود له هو انتصار جانب دون الآخر، وهذا أمر يعلمه كل من يتمعن في ما سردنا من وقائع عن السودان في هذا المقال. كما أن استمراره سيضعف مع الأيام امكانية قيام السودان بدوره في ربط افريقيا جنوب الصحراء وشمالها وخلق الأرض الصالحة لحوار الثقافات العربية منها والافريقية ومزجها ببعضها البعض وابراز العناصر الايجابية في هذا التفاعل والى يمكن لافريقيا ان تستفيد منها في مستقبل أيامها، والذين لا يريدون للسودان أن يقوم بهذا الدور هم الذين يغذون مايدور فيه من شقاق ويدفعون ببعض أبنائه للحرب، وعلى رأس هذه الجهات المتنفعة بالأمر المتعصبون من المبشرين، دعاة محاربة المد العربي الاسلامي جنوبا، الذين لا يغفرون للسودان طردهم من الاقليم الجنوبي في بداية الستينات، ثم أولئك الذين تفرض عليهم استراتيجيتهم في المنطقة شغل عناصرها المختلفة بحروبها الداخلية حتى لا تساعد في حرب التحرير ضدهم، فالسودان الموحد القوى سند لمصر والأقطار العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل لا يرضيها هذا ولذا كانت سندا لحرب الجنوب الأولى، وليس ببعيد عليها أن تكون سندا للحرب اليوم ولا يحتاج مثل هذا الاستنتاج لذكاء، ثم هناك الاستعمار الحديث ممثلا في الشركات المتعددة الجنسيات والتى لم تكن ذات أثر في الصراع الأول قبل اتفاقية أديس أبابا لكونها لم تكن تعر السودان وقتها انتباها، ولكن جنوب السودان اليوم وهو يعوم فوق بحيرة من نفط، لابد من أن يشكل هدفا لها، ولذا اذا وجدته كيانا صغيرا ضعيفا خارجا من حرب ضروس فذلك مبتغاها، وعندها تفرض شروطها وتنهب موارده الجديدة بربحية كبيرة، والذى يجعل المتتبع لما يدور في الجنوب يستغرب، هو لما لم تمس مصالح شفرون سوى في الفترة الأولى أيام كانت ضرورة الدعاية عالميا تحتم أن تمس حتى تتصدر المجموعات المحاربة نشرات الأخبار العالمية؟.

ان عدم ثبات الحركة على موقف معين وتأرجحها بين الدعوة للوحدة والجنوح للأنفصال عندما تمد لها يد السلام يدعم الافتراض بأن قيادتها غير متفقة فيما بينها في موقفها من هذا الاعلان السياسي الذى تطرحه، بل وأكثر من هذا ان هناك جهات أقوى من المحاربين والسياسيين المتصدرين للقيادة في الحركة تخطط لأهداف أخرى لا يمكن أن تحقق الا باستمرار عدم الاستقرار.

سادسا: آفاق المستقبل

إن السعي بجد لفصل الاقليم الجنوبي عن بقية القطر كان هو العمود الفقرى في السياسة البريطانية حتى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، ورغم ان ذلك المؤتمر أسفر عن ضرورة قيام الوحدة الوطنية، الا أنه أظهر شعورا قويا بين ممثلي الجنوب بعدم الثقة في نوايا الشمال، ومن المؤسف أن مستقبل الأيام نمّى هذا الشعور وقاد إلى التمرد قبل اعلان الاستقلال بفترة وجيزة، ثم كان قرار حكم عبود في نهاية الستينات بطرد المبشرين المسيحيين فرصة للتعاطف الغربي مع حركة المتمردين في ذلك الوقت على أساس أنها حركة دينية محورها الصراع بين المسيحية والاسلام، وكان لجهد حكومة اكتوبر الشعبية في عقد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ - رغم فشل هذا المؤتمر في تحقيق هدفه وهو حل مشكلة الجنوب - اتاحة للفرصة لكل الأحزاب المشاركة في التعرف على أبعاد المشكلة ومدى تعقيدها.

ثم كانت أهمّ مراحل هذه العلاقة بين الشمال والجنوب هى اتفاقية أديس أبابا، وأثرها لم يكن على الجنوب فقط وانما على نظام الحكم في السودان ككل. فالحكم الذاتي للاقليم الجنوبي أثار امكانية توزيع السلطة على أقاليم أخرى. ورغم ما تبع هذا الأمر من شوائب الا أنه لو تم الالتزام بقواعده لسارت الأمور بوضع أفضل. لكن حكم الفرد أراد أن يخضع كل الرغبات للحفاظ على سلطته حتى ولو كان ذلك عن طريق القهر أو انتهاج أسلوب "فرق تسد"، ولم يكن للمشاركة الشعبية التى طرحت كشعار أىّ أثر في المواقع الملموس. وكان أن حدث ما أفقد العديد ممن شاركوا في التجربة ثقتهم في صدقها وضمانهم لمستقبل استمرارها.

"ولاشك في أن الجنوبيين محقون في المطالبة بضمان أوثق بعد الذى حدث في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، ولاشك أيضا في أن الجنوبيين قد أصبحوا، بعد اكتشاف حقول النفط في الجنوب في وضع أمتن للمساومة، ليس فقط حول المزيد من الضمانات الدستورية، بل حول اهتمام أزيد بقضايا تنمية الاقليم، ومن الجانب الآخر تخطئ القيادات الجنوبية التى مازالت تراودها أحلام الانفصال خطأ استراتيجيا جسيما ان

ظنت بأن هذه الأحلام يمكن أن تترجم إلى واقع فاغلبية أهل الشمال لا يمكن أن تقبل مثل هذه الدعاوى، وستقف صفا واحدا وراء أيّ نظام بعمل على الحفاظ على وحدة الوطن بأيّ ثمن، خاصة في ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة ... ونحن نقول هذا يجب أن نضيف بأن انفصال الجنوب لا يعني بقاء الشمال، فالشمال والجنوب تعبيران جغرافيان ولكنهما لا يعكسان واقعا حضاريا متكاملا، ولاشك لديّ في أن انفصال الجنوب سيقود إلى انفصال الغرب أو بعض أجزائه" (١).

فليكن اذن فيما يحدث في نيجيريا من حين إلى آخر عظة لكل الساسة ضعاف النظر الذين يعتقدون ان مشكلة جنوب السودان يمكن أن تحل بالتوازنات كما أراد لها مؤتمر المائدة المستديرة. وبما أن القيادة الجديدة في الشمال والجنوب يتوقع لها المراقب ان تكون بعيدة النظر، واضعة لهموم الشعب في مقدمة اسبقياتها، فان الوضوح في عرض وجهات النظر سيساعد كثيرا في انجاح أى مؤتمر قومي أو أى لقاء بين القيادات المتنازعة. لقد كان واضحا في شأن التنمية، على سبيل المثال - عدم الاستنارة بالرأى الشعبي والاصغاء لما يرى الانسان العادى في أن يكون دوره في مستقبل أيامه، ولذا كان التخطيط من بعد هو السبيل في طرح كل المشاريع، ثم التخلي عن أيّ فكرة بمثل السرعة التى تقبل بها وتطرح في البداية. وأصدق مثلا على هذا ما حدث في شأن القناة الموازية لقناة جونجلي، وكان مقصودا منها ريّ المنطقة غرب القناة على أساس أن تصبح مشروعا أو مشاريع تنموية تساعد في رفع مستوى المعيشة في المنطقة والاقليم ككل. اختفى ذكر هذه القناة فجأة عند التنفيذ وبعد مدة طرحت فكرة بديلة وهي وضع أنابيب كبيرة قبل عملية الحفر في مواضع حددت بواسطة استشاريين بقصد أخذ ماء لمشاريع ريّ للحيوان الأليف والوحشي والمزارع الصغيرة. وحتى هذا المشروع لا يعرف عنه الا عدد قليل من المسؤولين، ناهيك عن أهل المنطقة، فالاشياء كانت تدار من وراء الكواليس ولم يعرف أحد الحقيقة (٢) وهنا تتولد جرثومة عدم الثقة.

---

(١) خالد، السودان والنفق المظلم، ص ٦٤٢ - ٦٤٣.

(٢) طرحت العديد من الدراسات عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقناة جونقل بواسطة فريق من تخصصات متداخلة قبل البدء الفعلي في تنفيذ القناة، وقد قام بزيارة المنطقة عام ١٩٧٥ وواصل دراساته التى كانت تسلم للجهاز القومي لتنمية منطقة جونقلي، وقد اتيحت لهذا الفريق فرصة==

التنوع الثقافي واختلاف المعتقدات في جنوب القطر والتدخل السافر من جانب المجموعات المسيحية التى لم تخف تعاطفها مع المتمردين خاصة، والسياسين الجنوبيين عامة، بعد أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ عند اعلان تطبيق نموذج نميرى في الحكم الاسلامي، جعل السودان يدخل مرحلة جديدة في تاريخه و"أصبح بركانا، أو لبنانا جديدا يتصاعد منه الدخان ايذانا بانفجار وشيك" (١). ولذا فان الاعلان حول المؤتمر القومي لحل المشكلة يجب أن يضع في الاعتبار أن بعض الغبن والاجحاف الذى لحق ببعض المجموعات الاثنية في آخر أيام نظام مايو يجب أن تتوفر الشجاعة لازالته. ويجب الخروج من شرك المحاور الثنائية التى أراد لها دعاة الانفصال أن تزدهر في السابق عندما تحدثوا عن الشمال المسلم والجنوب المسيحى رغم خطأ المقولة.

ثم يجب علينا دائما أن نضع نصب أعيننا أن قضية الجنوب ليست قضية داخلية ولم تكن كذلك عبر السنوات الطويلة من تاريخ هذا القطر.

"إن القوى التى يسرها - أو في القليل لا يضيرها - أن ينفصل الجنوب هى أكثر من أم تعد: أثيوبيا تريد ودول افريقية محيطة بالسودان تريد، ولست أتحدث هنا عن نوايا حكومة ما، بل عن شئ أهم من ارادة الحكومات جميعا، وهى طبيعة الأشياء، فالدول تحب أن تتعامل مع كيانات أصغر منها وبالتالى أضعف منها، والسودان بحجمه الضخم اذا وقف على قدميه صار "دولة افريقية كبرى" وامتدادا عربيا إلى جنوب خط الاستواء، وامريكا تريد، وروسيا تريد، لأن الدول الكبرى بالمنطق نفسه، تجد من الأسهل عليها التعامل مع الكيانات الصغرى وسياسة "فرق تسد" نسبت إلى

== الاتصال بأهل المنطقة والتوصل إلى ما يرونه مناسبا من برامج التنمية. وبالرغم من أنه كان ضد قيام مشروع كبير على نهج مشروع الجزيرة في أواسط السودان كما كان يرى بعض الصفوة من القيادة الجنوبية، الا أنه اقترح أن تقام عدة مشاريع تراعي الحدود القبلية وأحقية أهل المنطقة بالملكية والحفاظ على خطوط سير مواشيهم في ترحالها السنوى، وقد شارك كاتب المقال في الفريق، وفي اعداد الدراسة حول امكانية وضع الأنابيب لاستخراج مياه لرى الأرض وسقي الحيوانات الأليفة والوحشية أنظر: "Small off-take Points of Water from Tonglei", a report presented to: The National Commission for the Development of Tonglei Project Area, Khartoum June,1981, (Prepared by associated consultants).

(١) البشير: "العلاقة بين السياسة والدين في السودان"، ص ١٢٤.

الانكليز ولكنها أقدم القواعد في سياسة الدول منذ وجدت الدول والسياسات، وأوروبا الغربية تريد، واسرائيل تريد، وجميعات التبشير في أوروبا وأمريكا تريد"[١].

وفوق كل هؤلاء تأتي الاحتكارات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التى أصبح لها أطماع في الانفراد بمصد ثروة جديد، واذا لم يضع الذين يخططون لمستقبل السودان كل هذه الأمور في اعتبارهم فان دور السودان في افريقيا سيعود بسلبيات لا حصر لها في العلاقات بين المجموعات الاثنية داخل القطر الواحد، وفي الحوار بين الثقافات الافريقية على وجه العموم والحضارة العربية الاسلامية في شمال القارة.

(١) أحمد بهاء الدين، "السلام على وحدة العرب اذا انفصل جنوب السودان"، المستقبل، السنة ٩،العدد ٤٤٦ (٧ أيلوب/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٩.

جنوب السودان ومأزق القيادة

قصر النظر وعدم التأمل في الأوضاع الداخلية بمنظار شمولي، والعمى الدبلوماسي، خاصة في التعامل مع جيراننا، وعدم وضوح مرتكزات موقفنا الحيادى سيجعلان من مسألة الجنوب مقبرة لاحلام كل السودانيين. هذه مقولة ليست جديدة، ولكن تكرارها يظل ضرورة تفرضها الأحداث في السودان والمنطقة المحيطة به. كما أن تصعيد المليشيات القبلية لأعمالها يؤكد بلا أدنى شك مقولة أخرى كنا مع غيرنا قد طرحنا في السابق أيضا ألا وهى أننا ندفع أو نندفع دون احتراس في اتجاه هذا البلد الذى يحفل بالتنوع، لبنان آخر، منفرط العقد على أسس عرقية وايديولوجية وتقوده في طريق الدمار في هذا الزمن الذى لا يسعد فيه سوى تجار السلاح والسموم.

لا أحد ينكر أن ما يدور في السودان، وخاصة ما يدور في جنوبه، قد استنزف كل مقدراته الاقتصادية وفكك روابطه الاجتماعية وساهم في موت الأبرياء من مواطنيه في مختلف أنحائه دون ذنب. واذا لم يحدث مثل هذا الموت بالرصاص فانه يكون نتاجا للجوع والمرض. ويتحمل وزر كل هذا قادة السودان السياسيين ومثقفوه على وجه الخصوص، ذلك لأن الأطماع الشخصية لعدد كبير منهم تطغى في معظم الأحيان، على المصالح والمتطلبات اليومية للمواطن العادى. واذا كانت القيادة السياسية بمختلف اتجاهاتها تتعارك في غير معترك وعلى مقاعد رمزية لا منفعة فيها الا للذين يجلسون عليها، فان هناك أيضا عددا كبيرا من المثقفين، غير الملتزمين حزبيا، يتحمل قدرا كبيرا من المسئولية فيما يدور. ذلك أنهم صمتوا أو تحدثوا من وراء حجاب كثيف من البلاغة والتورية. لا نود أن نقول إن عليهم أن يحدثوا جعجعة محمومة، كما يفعل بعض المأجورين الذين يلقى الشك بظلاله على نواياهم، ولكننا نود أن نؤكد أن للوطن عليهم ديناً لا يمكن رده الا بوضع معرفتهم وخبرتهم في متناول كل القيادات العاملة من مختلف الفعاليات السياسية، ذلك لأنهم جزء من الثروة القومية التى يجب أن يعم نتاجها كل المواطنين. نعيد لهم مرة أخرى القول المأثور بأن "الصامت عن الحق شيطان أخرس" خاصة في هذا الزمن الذى تتلاشى فيه أسباب الوحدة في السودان العربي الافريقي معتنق الاسلام المتسامح المتفاعل مع المعتقدات الأخرى دون قسر أو إرهاب.

لقد حفظت وحدة هذا القطر قيادات كانت تتمتع بعمق الفهم لواقعها والواقع المحيط بها وبعد النظر في تعاملها مع الأحداث التى تقع خارج نطاق نفوذها. ونخص بالذكر هنا بعضا من تلك القيادات التى وجهت مسار الحياة والتفاعل في مناطق التماس بين المجموعات ذات القيم والتقاليد والمعتقدات التى تبدو في ظاهرها متباعدة والتى أصبحت اليوم ديار حرب. لقد كانت زعامات مثل بابو نمر ودينج مجوك ويوسف المرضي أبو روف، ومثلهم كثر، تفتح للتفاعل الثقافي والتعايش السلمى والتعامل الادارى دروبا مهدها حسن القيادة وبعد النظر وسماحة المعشر وأواصر القربي وروابط الدم مما جعل التفاعل الثقافي والوحدة تصبحان جزءا من الواقع اليومي. غير أن الدهر قد غيب مثل هؤلاء الرجال وغابت معهم مواريث عديدة كانت هى قاعدة الوحدة في التنوع، لأن ما خطوه من عرف في التعامل واحترام للتنوع وتقدير لضرورة التعايش لم يجد من بعد غيابهم من يفهم كنهه أو يوجه مساره. لسنا هنا بصدد نعى تلك القيادات فقد فات أوان ذلك ولا نريد أن نقول أن الدهر لن يجود بمثلهم فالأمل معقود على الأجيال القادمة، ولكننا نريد أن نقول أن واقع اليوم في هذا المجال يشوبه ضباب كثيف يحجب الأنظار ويجعل الكثيرين يسعون إلى التقاط ما تحت أرجلهم دون إلمام بجوانب أضرار مثل هذا النهج على مستقبل التعايش في قطر مثل حجم السودان.

نقول هذا ونحن نلاحظ أنه لا يمر يوم تظهر فيه بادرة تقارب بين القيادات المتناحرة في الشمال والجنوب الا وتبعتها في اليوم التالى بوادر أخرى من الدعوة للتشتت والاتهام الذى ينفر الساعين لعقد التصالح والداعين لحسن التخاطب. لا نريد هنا أن نسرد أخطاء القيادات ولا حتى أخطاء الأفراد على خطوط التماس بين المجموعات المختلفة التى تشكل واجهة التفاعل الثقافي اذ أن مثل هذه الأخطاء أكثر من أن تحصى هنا. لكن بودنا أن نعيد إلى الأذهان بعض ما أثرنا من نقاط قبل نحو شهرين أو أكثر من واحد من المنابر المتاحة اليوم في السودان (الاشارة هنا إلى ندوة صحيفة السياسة السودانية، أغسطس ١٩٨٧)، حيث ركزنا على ضرورة التعمق في فهم ما يدور في السودان وأثره على العلاقات بين المجموعات الأثنية في كل القارة الافريقية

وعلى وجه الخصوص العلاقات بين افريقيا شمال الصحراء وافريقيا جنوب الصحراء، اذ أن السودان بحكم موقعه وواقعه وخبرته التاريخية الضاربة في القدم كان عنصر الربط الأكثر أثرا بين شمال القارة وأواسطها.

نوجز ما نطرح في النقاط التالية :

أولا : لا أحد ينكر أن مايدور في السودان اليوم قد خرج عن كونه مشكلة داخلية، ومن يقول بغير ذلك لاشك يكون قليل الدراية أو عديم الالمام بواقع الحياة التى تعيشها دول العالم اليوم من تدخل في شؤونها الخاصة فرض توجهات معينة على قياداتها. والسودان حسب موقعه والظروف المحيطة به يقع في منطقة أحلاف منها الواضح ومنها المستتر. تتجاذبه حسب موقعه الاستراتيجي عدة محاور وتطمع في أن يكون لها موقع فيه في الحاضر والمستقبل، ولذا فان هذه المحاور تدعم في وقت واحد جميع المتنازعين داخل حدوده. يريد الشرق أن يكون له مرتكز في السودان ويريد الغرب أن يكون له نفس الوضع كذلك، يريد الصهاينة ومن قبلهم الصليبيون الجدد أن يكون لهم نقطة انطلاق أو موقع يمكنهم من صد المد الاسلامي إلى قلب افريقيا. وفي وضع مثل هذا لم يكن من المستغرب أن تسعى بعض جارات السودان من دول لتحقيق أطماعها القومية، سواء كانت تلك الأحلام توسعية في الرقعة الأرضية أو في استغلال الموارد الطبيعية، على حساب أحزانه. لذلك فان تعمد ادانة جهة واحدة والتركيز عليها، مهما كان دورها، فيه خطأ كبير وقد يحدث من الأضرار في العلاقات الدولية ما يصعب على الأجيال القادمة من القيادات علاجه. وهنا نترك للقارئ فرصة التمعن في تفاصيل ما أوجزنا حتى لا نقع في الخطأ الذى حذرنا منه.

ثانيا : لا أحد ينكر أن حركة تحرير شعب السودان قد ارتكبت أخطاء عديدة كان أولها وأهمها اتهامها لقيادة المجلس العسكرى في أيام الانتفاضة الأولى (أبريل ١٩٨٥) بأنه "مايو الثانية". كما أن قياداتها رفضت العودة للوطن لتساهم في توجيه مسار الحياة السياسية فيه في وقت كانت الأحضان مفتوحة والشارع السياسي في أمس الحاجة لقيادة جديدة تقود طفرته وتبني صرح الديمقراطية التى يمكن أن تسمح بالمشاركة الشعبية الفعالة في ظل السودان الجديد. وتدفع حركة تحرير شعب السودان ومعها الوطن كله عمليا ثمن هذه المواقف دما ما كان له أن يراق لو لا ضيق الأفق

وعدم الالمام بتركيبة القوات المسلحة على المستوى الإثني.

وفي المقابل تخطئ القيادات السياسية التى توجه مسار الأمور في الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية كثيرا اليوم لعدم فهمها لماهية أسباب قيام حركة تحرير شعب السودان وما سبقها من تحركات في بداية هذا العقد من الزمن مع عدم الالمام بالأفكار المعلنة والاطروحات المستترة التى توجه نهج العمل عند قيادتها. من السهل في هذا الزمن الاتهام بالعمالة والتنديد بالآخرين ولكن من الصعب جدا الوصول إلى توافق وتفاهم دون تقدير الظروف التى تدفع الآخرين للسير في الاتجاه الذى هم فيه سائرون. ومن السهل أيضا القول بأن رجلا واحدا وسط قيادات الحركة الشعبية له أفكار يمكن مناقشتها لأن توجهها معروف، كما ذكر في الندوة التى أشرنا اليها أعلاه، ومن ثم التقليل من شأن من معه من قيادات. ونحن أن قلنا ذلك سوف نصور مثل هذا الشخص على أنه دكتاتور جديد وهذا اتهام يمكن أن يرد إلى الدافعين به.

يفيدنا كثيرا أن نعمق فهمنا لأهداف القيادات الجديدة في الجنوب خاصة إذا عرفنا أن هذه الأهداف تجد جذورها في الواقع السياسي المعاش. صحيح أن أخطاء القيادات الجنوبية، منذ أن بدأت المشكلة قبل أكثر من ثلاثين عاما، كثيرة ولكن أكثر منها أخطاء القيادات في وسط وشمال السودان في طرحها للمشكلة وفي توجهها وتعاملها مع القيادات الجنوبية المشار اليها. وبنفس التأكيد نقول أنه يفيدنا كثيرا في تعاملنا مع قيادة حركة تحرير شعب السودان وفي الوصول معها إلى حل سلمى لقضية الحكم في السودان لو تفهمنا أن طرحها الجديد للقضية القديمة فيه بعض الجوانب الأكثر موضوعية من الأطروحات التى تقدمت بها القيادات في العقود السابقة. ان في طرح الحركة بلاشك تمرداً على حكم الفردوتمرداً على الهوس الايديولوجي الذى يريد أن يوجه السياسة (وأن كان في طرحها استبدال بهوس آخر). ولكن طرحها فوق كل هذا وذاك تمرد على نوع الطروحات التى قدمتها عبر الزمن القيادات السياسية في الشمال والجنوب معا. فالقيادة الجديدة في الجنوب ممثلة في قيادة الحركة الشعبية مهما كان رأينا في توجهاتها وفي انتهاجها للعنف علينا بلاشك أن نعترف لها بأنها تمرد على الخط السياسي القديم الذى كان ينتظم مسار الحركة السياسية في السودان.

جزء من التبرير لتباطؤ الحركة الشعبية في العودة بعد الانتفاضة ووقوفها موقف المتفرج يمكن استقراؤه من مسار الأحداث اذ أن قيادتها أرادت أن ترى ما اذا كانت القيادات في الجنوب والشمال قد أصلحت من أمر نفسها أم لا. ودلائل الأحداث التى يوضحها المناخ السياسي السائد في السودان اليوم تشير إلى أن شيئا من هذا لم يحدث. فالقيادات الجنوبية التى تريد أن تحكم الجنوب من الخرطوم هى نفس القيادات التى أكلت من موائد كل العهود ومازالت على عهدها السابق من فقدان التوجه واستعداد للمساومة والتحول في مواقفها حسب المصالح الشخصية. بل وأكثر من ذلك نجد تجديدا بينا لأخطاء الديمقراطية الأولى (١٩٥٤ - ١٩٥٩) والديمقراطية الثانية (١٩٦٤ - ١٩٦٩) من استقطاب غير أخلاقي للقيادات الجنوبية من جانب الأحزاب السياسية القومية لقضايا وطروحات هى في نهاية الأمر ليست في صالح الوطن في الجنوب والشمال معا. وما لم تصلح قيادات السودان التى تسلمت مواقع السلطة اليوم من أمرها فستظل قيادة الحركة الشعبية قادرة كل يوم على استقطاب الشباب الجنوبي الغاضب والذى ظل دوما مع الوحدة والسلام ووقف ضد العنف كنهج سياسي. والأمثلة كثيرة على مثل هذا التوجه. هذا التوجه هو الدى سيجعل من جون قرنق القائد الأوحد للجنوب. القائد الذى يسعى الكثيرون إلى الحج في دياره، وسيتساوى في هذا الأمر الجنوبي الغاضب والشمالي المهمش بالأضافة إلى القيادات الجنوبية التقليدية التى تصبح دائما مع التيار وتعرف كيف توجه سياستها عندما تتهدد مصالحها ويضمن من يدفع الثمن.

ومواسم الهجرة إلى أديس أبابا أصبحت كثيرة بفضل العمي الذى أصاب نظر وفكر موجهى الأحداث في المركز.

صحيح أن بعض الأحزاب التزمت طرحا جديدا ونهجت نهجا جديدا في التعامل مع مشكلة الجنوب ومع قياداته. لقد قام حزب الأمة بوضع ميثاق تفاهم مع الأحزاب الجنوبية وتقدمت الجبهة الاسلامية بميثاق لحكم السودان يمثل التصور الوحيد المتكامل في الساحة السياسية رغم تباين الآراء حوله. ولكن يظل مطلوبا فوق كل هذا ميثاق شرف في التعامل مع الأخوة الجنوبيين من الأحزاب الممثلة في الجمعية التأسيسية ومع

قادة الأحزاب خارجها والتى تتمركز قياداتها في الخرطوم. ميثاق توقع عليه هذه الأحزاب مع الأحزاب القومية يوجه العمل ويحرم الاستقطاب والاحتضان لغير المصلحة القومية. اذا ما تم هذا فاننا سنجد بلا شك أن التوجه نحو الحل السلمى لكل مشاكل السودان، ومشكلة الجنوب واحدة منها، سيكون له حظ وافر من النجاح.

ثالثا : هناك مشكلة قومية أخرى يجب الوقوف عندها طويلا. تلك هى مشكلة تنظيم المليشيات القبلية. ألا يكفي العالم الثالث عامة والوطن العربي على وجه الخصوص تجربة المليشيات في لبنان وما قادت وتقود اليه من دمار؟ أنريد أن نحقق مقولة "أن السودان هو لبنان افريقيا؟" ثم اننا اذا ما تمعنا في تجربة السودان نفسه سنجد درسا يفيدنا كثيرا في العمل الجاد على وقف مثل هذه التوجهات أو ترشيدها، اذا كان الأوان قد فات على الايقاف. المؤسف حقا أن ذاكرة القيادات في السودان ضعيفة جدا. كما أن ذاكرة القيادات في القوات النظامية قد شابها الخلل أيضا رغم مالديها من المقدرة على الاستخبارية. اذا عدنا إلى الوراء قليلا سنجد أن تجربة استخدام المليشيات في الحد من خطورة العصابات ليست جديدة على السودان. ابأن العهد العسكرى الأول تم اعداد المليشيات من قبائل المورلي في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان لتقطع الطريق أمام وصول الانيانيا الأولى، التى كانت أهم مراكزها في شرق الاستوائية، إلى مناطق القبائل النيلية في جنوب شرق السودان. والقبائل النيلية في تلك المنطقة وذلك الزمان لم تشارك في حركة الانيانيا الأولى بنسبة توازى حجمها العددى من القوى البشرية. كان هذا التكوين والاعداد للمليشيات في نهاية الستينيات وفي أثناء تلك الفترة ومن ثم بعد اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) التى قادت إلى الحكم الاقليمي ظلت هذه المجموعات لسنوات عدة تستخدم ما قدم لها من أسلحة في الهجوم على القبائل النيلية والنيل منها وأخذ أبقارها بل وسبي نسائها وخطف أطفالها. وسبي النساء وخطف الأطفال كان في هذه الحالة بهدف حل المعضلة التى واجهت هذه المجموعة منذ الحرب العالمية الثانية نسبة لتناقص عدد أفرادها بسبب انتشار الأمراض الجنسية التى تفشت بينهم وأدت إلى انتشار العقم بين نسائهم نتيجة لاحتكاكهم بالقوات الايطالية أثناء تلك الحرب. وعندما عمل كاتب هذه

السطور في قيادة فريق البحث الاجتماعى في منطقة قناة جونقلي بجنوب السودان وسط قبائل النوير والدينكا عاصر عن قرب بعض أحداث هجوم المورلي على هذه المجموعات (١٩٧٦). بل أن أهم المرتكزات التى قام عليها دفع أهل هذه المنطقة بتغيير مسار خط القناة لتكون شرق مناطق سكنهم في موسم الأمطار هو أنها ستشكل حاجزا طبيعيا قد يحد من هجوم المورلي عليهم. ثم أن المؤتمر القبلى الذى عقد عام ١٩٧٦ (على وجه التقريب) بقيادة السيد ناتالى الواك الذى كان وزيرا في الحكومة الاقليمية في الجنوب قد توصل إلى أن مليشيات المورلي قامت فعلا بسبي النساء وخطف الأطفال وحيازة الماشية التى تخص القبائل النيلية وحكم عليها برد النساء والأطفال والتعويض عن الماشية. اليس في هذا درس تجدر الاستفادة منه في التعامل مع الأحداث في مناطق التماس التى تشهد نشاط المليشيات المتعددة اليوم. مهما كانت الأهداف والنوايا فإن ترك الأمر في يد المجموعات القبلية ذات التاريخ العميق في الاحتكاك يقود في نهاية الأمر إلى توجيه السلاح لغير الهدف الأساسى الذى منح أو سمح به من أجله خاصة ونحن نشهد غيابا تاما للادارة الأهلية وللقيادات الأهلية المسؤولة حتى على المستوى الفردى. إن حماية الأمن هى مسئولية القوات النظامية بشقيها (القوات المسلحة والشرطة)، واذا أرادت هذه القوات أن تستعين بالمليشيات نسبة لاتساع رقعة الأرض التى تتم عليها العمليات وحماية لمصالح المواطنين العزل فلتكن هذه المهمة منظمة مقننة تقع على عاتقها وتتحمل هى مسئولية تنظيمها ومن ثم فيما بعد تسريحها واستلام أسلحتها. ولكن عملا مثل هذا يعنى بالضرورة اعادة الادارة الأهلية في المناطق المعنية لتقوم بالمشاركة في الأشراف والتنظيم وتحمل المسئولية. أما أن يترك الأمر للقبائل والأحزاب دون رقيب فانه بلاشك سيقود إلى أكثر مما وصلت اليه الأمور من تفكك وعدم انضباط وإلى دخول الأسلحة ليس للمناطق الريفية البعيدة عن خطوط التماس فقط وآنما إلى داخل المدن وربما يقود ذلك، لا قدر الله، إلى حرب المدن.

رابعا : قبل دعوة الأصدقاء لمساعدتنا في حل هذه المشاكل التى نعانى منها، واجب علينا أن يكون لنا تصور واضحا لما يجب أن يكون عليه المستقبل. ان معظم

الأحزاب في الشمال أو الجنوب ليس لها مثل هذا التصور الواضح لنظام الحكم الذى يمكن الاتفاق عليه. وحركة تحرير شعب السودان توقفت عند اعلان كوكا دام الذى عفى الدهر على ما فيه من روح وتجاوزته الأحداث التى كان للحركة في تصعيدها نصيب الأسد. خلاصة القول أنه بخلاف "ميثاق السودان" الذى تقدمت به الجبهة الاسلامية ومبادرة الحكومة وبعض المبادرات الأخرى لاشئ له معنى في الساحة. وحتى هذه الموجودة عليها الكثير من التحفظات. اذ هناك ضرورة لايجاد مرتكز يمكن لدعاة التوفيق من الخارج التحرك في اطاره وليت هناك من يسمع.

وعلى مستوى آخر، وفي اطار الحديث عن الوساطة الخارجية، اذا كان بعض القادة يرى أن نهج قرنق السياسي أكثر قربا من نهج قادة شرق افريقيا ، لماذا لا يكون الوسيط من هناك أو على الأقل مشاركا للجنرال اباوسانجو في ما بدأ من مهمة. يعلم من أعنى هنا من القادة اننى قد تقدمت لهم قبل عام بمقترح الوساطة هذه وحددت خطوطا عريضة للسناريو الذى ينفذ الآن ولكن بقيادة من شرق افريقيا كنت أرى أنها أكثر قرباً في توجهها إلى قرنق. وكان من الممكن طرح بعض التعديل على اقتراح من دعا اباوسانجو، وربما مازال في الوقت متسع لأن يتم هذا الأمر. كما أننى على اعتقاد جازم بأن مثل هذا العمل لا يمكن أن يثمر بدون مشاركة شخصيات سودانية قومية منذ البداية لأن فهمها المتعمق لواقع مشاكل السودان قد يسهل العمل على ايجاد الانموذج الذى يمكن ان ينبنى عليه الحوار وبذا نكون قد اختصرنا الوقت. وعامل الوقت مهم جدا فالأبرياء يموتون مع بزوغ كل فجر لا لشئ الا لعجز القيادة عن تدبر أمرها والخروج من مأزق التيه الذى ينتاب صفوفها. ان عقد مؤتمر لنقاش نظام الحكم في السودان شئ مطلوب والمشاركة فيه يجب أن تكون لكل الأطراف، لكن متى وعلى أى أساس؟ على القيادات السياسية والمثقفين الواقفين على رصيف الشارع السياسي ان يجيبوا على هذا السؤال.

أزمة الصفوة

وفرص السودان الضائعة

تدور معارك عدة داخليا وخارجيا وتبدأ مع اطلالة كل فجر جديد معركة أشد خطرا من سابقتها في سودان اليوم. وتختلف ميادين المعارك وتتنوع أسلحتها، فالداخلى منها يكون ميدانه مجال الصراعات السياسية وسلاحه سلاطة اللسان والمقدرة على استخدام لغة جارحة في صحف سيارة تتاجر في فكر غث. أو يكون الميدان أطراف وأرياف السودان حيث يحصد السلاح آلاف الأبرياء ويقتل الجوع والفقر والمرض ملايين أخرى بينما ترفل القيادات المتصارعة في نعيم حياتها في عاصمة القطر أو في فنادق أديس أبابا وبقية أقطار شرق افريقيا. ويشفق المراقب للأحداث لأن السودان أصبح "أصعب شعوب الأرض حظا (وان) عبرة التاريخ السوداني الحديث أن الجيش يتدخل بسبب خلافات الساسة والزعماء المدنيين لا غير. ومع ذلك فها نحن نرى الزعماء بعد أقل من سنتين من الحكم العسكرى يتشاجرون كأنك تقرأ صحف ١٩٥٨ أى قبل ثلاثين سنة" [(١)]. ورغم الخطر المحدق بالتجربة الديمقراطية الثالثة في السودان فان ضيق أفق السياسيين وسلبية المثقفين وعدم وضوح الرؤيا واهتزار المرتكزات التى تنبنى عليها المواقف تجاه كل المشاكل اليومية منها والطويلة الأمد، تشكل العقبة الكبرى في طريق الوصول إلى حل يوقف زحف الموت على أكواخ الفقراء في السهول والوديان والغابات في بلد حافل بالتنوع في مجالاته البشرية والثقافية والبيئية. ذلك لأن التوجه العام لدى القيادات الحاكمة ومنافسيها من المتطلعين إلى مواقع السلطة وكراسى الحكم هو ان يوكل أمر حسم هذه المعارك للغير في شكل انابة لم يأذن المواطن السوداني بها. أما بعض المثقفين اللاحزبيين فقد صاروا يتغنون ببطولات أيام مارس - أبريل ١٩٨٥ كأن على التاريخ أن يقف عندها ولا يتحرك وأصبح البعض تائها في دروب السياسة الداخلية منتقدا لكل ما هو موجود غير قادر على قبول الواقع وتفهمه والمشاركة في تغييره، رافضا الانضمام إلى أى جهة. وتولد من هذا الوضع اتجاه من عدم المبالاة عند البعض كأن الأمر لا يهمهم بعد أن أثبت التنظيم الذى بنوا عليه آمالهم (التجمع الوطنى) غير قادر على الحركة أو طرح البديل. والحال هكذا بدأ المثقفون الذين شكلوا جمهرة المطبلين في عهد حكم الفرد المايوى يطلون برؤوسهم

---

(١) أحمد بهاء الدين، "التاريخ يعيد نفسه في السودان"، الشرق الأوسط، ١٩٨٧/٩/١٩م.

وينضمون، دون حياء، لقيادة الأحزاب ولحركة تحرير شعب السودان ويوجهون مسار الحياة ويصنعون القرار الذى يوجه سير القطر.

الذى نراه اليوم يثبت بلاشك ان السودان هو القطر سيد الفرص الضائعة في افريقيا عبر التاريخ. كان في مقدوره ان يشكل طليعة النهضة والتقدم منذ نحو خمسة قرون أو أكثر قبل الميلاد عندما سادت شماله وأواسطه حضارة كانت أكثر قوة وأعظم معرفة من الحضارات حولها في كل الاتجاهات، صنعت الحديد واستحدثت لغتها الخاصة ودونت معرفتها وروضت الطبيعة والحيوان، وبرغم هذا اضاعت فرصة أن تكون مركزا للتفاعل الثقافى وانموذجا للحياة الاقتصادية والسياسية يحتذيه الجيران من حولنا. يتكرر ضياع الفرص جيلا بعد جيل ولكن لم يجلس المفكر السوداني حتى اليوم لتقصى أسباب الفشل ومبررات الضياع. نعم كانت هناك بلاشك صعوبات واجهت كل التكوينات السياسية في تلك الرقعة التى تعرف اليوم بشمال وأواسط السودان، منها تعدد الدويلات التى تتابع نشوءها في رقعة صغيرة مما نجم عنه اختلاف في النظم السياسية التى تداخلت مع الانساق المجتمعية الأخرى من قيم ومعتقدات وفهم عام للكون. وجاءت القوى الخارجية لتفرض نظام دولة غريب على أهل البلاد تحت ظل السيطرة الأجنبية على أيدى الأتراك، ومن بعد بالمشاركة بين الأتراك الذين حكموا مصر وحلفائهم البريطانيين. وكان اخفاق الدول المهدية في صقل الروح القومية وخلق الشخصية السودانية العربية الافريقية، اذ أنها ركزت على التوسع العسكرى في محاولة لكسر حلقة السيطرة الاجنبية، مثالاً آخر من الفرص الضائعة.

ويتكرر ضياع الفرص مرارا مع بدايات الحركة الوطنية وتوجهاتها التى كانت في معظم الأحيان ردود أفعال لما تقوم به القوى المسيطرة على السودان. وبدلا من خلق حركة سياسية مؤصلة الجذور، مرتبطة بمصالح الانسان العادى، محققه لوحدة وطنية بين قطاعات الشعب، مازجة لكل ألوان الطيف المتمثلة في التركيبة العرقية والاختلافات الثقافية والبيئية، جنحت الصفوة الحديثة، التى نتجت عن نظام التعليم الحديث الذى فرضه الاستعمار ليصنع له عناصر الادارة الوسيطة والدنيا، وجنحت

معها أيضا القيادات القبلية والطائفية التقليدية لادارة الصراع مع معتركات هى أبعد ما تكون عن واقع الحياة.

وسلسلة الاخفاقات لا تنقطع لدرجة يصعب فيها على المرء احصاؤها. فشلت الأحزاب في وعودها التى قطعتها على نفسها قبل وبعد الاستقلال، وفشل الحكم العسكرى في انجاز ما ادعى أنه سبب وصوله إلى السلطة. وأخطر الفشل كان لجماهير الشعب نفسها عندما مسكت بيدها مقاليد الحكم مرتين واسلمت دفة القيادة لعناصر قليلة التجربة خيبت الآمال. حدث ذلك عام ١٩٦٤ وتكرر عام ١٩٨٥ أى بعد عقدين من الزمن ضاعا من عمر شعب كان الأمل فيه أن يكون موجها للحركة الوطنية في افريقيا كلها. دثرت شعارات أكتوبر عام ١٩٦٤ عندما أخطأت جبهة الهيئات في اختيار القيادة الصحيحة وكتب التجمع الوطنى لانقاذ البلاد صك تنازله عن أهداف أبريل عام ١٩٨٥ يوم أن ارتضى أن تتدخل بعض الأيدى الخفية في توجيه اختيار الوزارة التى كان يجب أن تكون مثالا للشرعية الثورية، وكان موقف تحرير شعب السودان من الانتفاضة ووقوفها بعيدا عن الأحداث بدلا من المشاركة اخفاقا آخر اضاع فرصة وضع حل لمشكلة الحكم في السودان عموما وانهاء الحرب الدائرة في الجنوب وربما يكون الاستثناء الوحيد هو اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) رغم مالنا عليها من تحفظ وقبل أن يطالها التخريب.

يتكرر مسلسل ضياع الفرص اليوم عندما يفشل القادة في استغلال ما اتيح منها لحل مشاكل السودان المستعصية وعلى رأسها المشكلة الاقتصادية واستمرار مشكلة الجنوب أو قل مشكلة نظام الحكم عامة. يوجه اللوم إلى معظم قطاعات الصفوة في الشمال حيال هذا الوضع، كانت هذه الصفوة تقليدية أم حديثة، في قيادات الأحزاب أو مستقلة، وحتى تلك الهامشية التى لم تجد لسلم السلطة وسيلة الا بيع ولائها للحكومات العسكرية. وكانت الصفوة القائدة للقوات المسلحة نفسها من الطامعين في تولى الأمور وساهمت بقدر وافر في ضياع الفرص. لاشك أن ما يثار من نقد فيه كثير من الحقيقة. والذى يراقب الموقف السياسى اليوم يلاحظ فقدان التوجه وعدم المقدرة على اتخاذ القرار على كل المستويات، كما يلاحظ عدم المبالاة لدى كثير من المثقفين

الذين فقدوا الأمل في اصلاح الوضع. أما القوات النظامية بشقيها، والتى يقع عليها عبء حفظ الأمن ترى ان القيادات السياسية أصبحت عاجزة عن ايجاد حل وتدفع بها للتهلكة دون أن تمدها بالسند المادى والمعنوى اللازم بينما يتبارى رموزها في دفع المكافآت لانفسهم على جهد سياسي يفترض أن يكون ما قد نالهم منه من ضرر قد قبلوه تطوعا وتحسبا لمرضاة الله والشعب. وفي مثل هذا الجو الخانق يفقد الانسان العادى الأمل في اصلاح يأتى عن طريق مثل هذه الديمقراطية السائدة مما يفتح المجال مجددا أمام حكم عسكرى يجد أمامه من وقعوا ميثاق الحفاظ على الديمقراطية ان ذلك الميثاق ربما لا يساوى قيمة القلم الذى مهر به. وهذا حديث سنعود اليه لاحقا.

وفي كل هذا الحوار أين تقف الصفوة الجنوبية؟ نفعل خيرا اذا عدنا وطالعنا تاريخها الذى كتب من وجهات نظر مختلفة بدءا من حديث وليم دنيق وجوزيف أودهو عنها خلال عرضهم لمشكلة الجنوب في أول الستينات مرورا بالتقييم القصير الواضح الذى قدمه جوزيف قرنق عام ١٩٧١ ثم الدراسات التى أعقبت ذلك وقد أعدها العديد من أفراد هذه الصفوة من أمثال فرانسيس دينق ودانستان واى وغيرهم [١]. نجد في طيات التحليل الذى تقدمه هذه الدراسات، وفي بعض الأحيان بين السطور، كيفية ظهور فئة المتعلمين الجنوبيين وجذور الفكر الذى حملوه وتوجهاتهم السياسية وقضية الانتماء عندهم. تدخلت عوامل عدة واثرت أحداث تاريخية عميقة الجذور على تكوين شخصية المثقفين الجنوبيين الذين يجزمون أنهم يمثلون الجنوب اليوم. وأثرت هذه الأمور بالتالى على مواقفهم من قضية التواصل بين الشمال والجنوب واصبحت معظم تحركاتهم تمثل ردود فعل لنشاط رصفائهم في الشمال مما جعل حديثنا عن ضياع الفرص ينطبق عليهم أيضا.

(١) أنظر على سبيل المثال: Oduho, J. and Deng, W., The Problem of the Southern Sudan, Oxford University Press,1963. Garang, J., the Dilemma of the Southern Intellectual is it Justified?, Ministry of Southern Affairs, Khartoum,1971., Deng, F., Dynamics of Identification: A basis for national integration in the Sudan Khartoum University Press,1973, Wai, D., The African - Arab conflict in the Sudan, Africana Publishing Company, New York, London,1981.

لقد كان الزعماء القبليون في مناطق الاحتكاك بين القبائل ذات الثقافة العربية والقبائل ذات الثقافة الافريقية، والذين نصنفهم ضمن الصفوة التقليدية[1] أوسع أفقا وأبعد نظرا في تحديدهم لأسلوب التعامل وطريقة التفاعل بين الثقافتين أو الأنماط السلوكية الناتجة عنهما. ومن هنا لم يكن غريبا أن تنمو - على سبيل المثال - صلات رحم ومودة وتعاون بين المسيرية والدينكا نوك وبين فروع من دينكا النيل الأبيض وكل من قبائل رفاعة الهوى وسليم. بدلا من النظر في هذه المواقف الايجابية في حوار الثقافة ظل ذهن الصفوة الجنوبية مركزا على البدايات المتعثرة للحركة الوطنية الحديثة النمو، وعلى وجه الخصوص، موقف رصفائهم في الشمال من مؤتمر جوبا الذى ظلوا يرون أنه كان تزييفاً لارادة الجنوب بينما تراه الصفوة في الشمال مرتكزا للوحدة. ومن هذه المواقف المتباينة سارت الأمور وبدأت سلسلة الإحداث التى عمقت الشعور بعدم الثقة وقادت إلى فشل كل الجهود التى بذلت للوصول إلى حل شاف يمكن القطر من دمل جراحه وتكريس جهد أبنائه لخلق المناخ الملائم لأحداث تنمية فعلية يستفيد منها المواطن العادى بقدر كبير من التساوى بين أجزاء القطر المختلفة. تباينت الآراء في مؤتمر المائدة المستديرة فجمدت النتائج المنطقية التى توصل اليها المتحاورون [2]. واستخدم مهندسو اتفاقية أديس أبابا من منظرى فكر مايو تلك النتائج مع قليل من التحوير والتبديل ليتوصلوا إلى صياغة قانون الحكم الذاتى. ولكن جاء كبيرهم ليضرب بكل ذلك الجهد عرض الحائط وليستند على تظلمات بعض فئات تلك الصفوة في تحطيم الانجاز الوحيد الملموس عبر سنوات حكمه الكالحة مما عمق جذور عدم الثقة في القيادات الشمالية عند معظم المثقفين الجنوبيين.

نقول كل هذا ونحن نتحدث عن الصفوة الجنوبية كأن لها وحدة داخلية، ولكن حقيقة الأمر غير ذلك. أنها أبعد ما تكون عن الفريق المتجانس اذ ان الولاء القبلى والمطامع الشخصية هى التى توجه تحركاتها. وان كان لها شئ واحد تلتقى فيه فهو بعدها عن الجماهير التى تدعى تمثيلها. مثلها مثل معظم مجموعات الصفوة التى انتجها التعليم الموجه من الارساليات في مناطق افريقيا المختلفة فقد فرض عليها عدم

(١) أنظر مقالي: Tribal Elite; a base for social stratification in the Sudan.

(٢) لتفاصيل مادار في هذا المؤتمر أنظر: مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، الدار السودانية، ١٩٧٠.

الاحتكاك بواقعها الأثنى منذ أول انتسابها للكنيسة كما فرض عليها عدم ممارسة النشاط اليومي في حياة القبيلة وفي بعض الأحيان الزمها بعدم التخاطب بلغة القبيلة. شاهدى على مايحدث في هذا المجال، بالاضافة إلى ماطالعت من كتابات في هذا الموضوع، هو المعايشة الواقعية لنوعية هذا التغيير المفروض. أذكر كمثال لهذا الوضع حالتين: الأولى تأتي من منطقة جنوب الفونج عند قبيلة الاودك حيث نشطت ارسالية السودان الداخلية "سوادن انتريرمشن" ومركزها قرية "شالى" جنوب الكرمك. عملت باحثا في هذه المنطقة لفترات متقطعة بين أعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وتعرفت على العاملين في الارسالية والمجموعة الصغيرة من السكان التى أعتنقت المسيحية وبت حياتها بنشاط الارسالية. لقد كانت تعاليم الارسالية، من ناحية تنظيمية، تفرض عزلا تاما على المنتمين اليها عن الحياة العادية للسكان من حولهم. تحرم عليهم المشاركة في العمليات الانتاجية والاحتفالات العامة وكل ضروب اللهو التقليدية، كما تحد من التفاعل الاجتماعى بين الفرد وبقية أعضاء أسرته ممن ظلوا يمارسون طقوسهم التقليدية. وبالرغم من وجود الارسالية في مكانها الذى مازالت تحتله الا أنها لم تنجح في ضم عدد مؤثر في حياة المجتمع المحلى إلى جانبها، بل ظلت اعداد من المنضمين للارسالية تحن إلى حياة القبيلة من حولها فتهرب لتعيش تلك الحياة رغم ما يعرضها له هذا السلوك من عقاب وربما الطرد من الكنيسة. عموما ظلت هذه المجموعة نقطة في محيط قليلة الأثر لا هى تعرف القدر الكافي من تقاليد القبيلة ولا هى ملمة بتعاليم المسيحية، كانت مسخا يحاول أن يتعالى على الذين من حوله لأنه فقد الانتماء لانقطاع الجذور التى تربطه بالمجتمع التقليدى وضعف الجذور الجديدة التى أريد لها أن تربطه بالواقع المستحدث.

الحالة الثانية تعود إلى مشاهداتى وملاحظتى لأداء بعض زملائنا من أبناء الدينكا والنوير أثناء قيامنا بالبحث الميدانى في منطقة جونقلى في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧. لقد ضم فريق البحث الاجتماعى الاقتصادى عدد من الأخوة من أبناء تلك المنطقة كمساعدى بحث أملا في أن تكون معرفتهم بالمنطقة وباللهجات المحلية مساعدا للبقية من أعضاء الفريق الذين أتوا من مناطق أخرى من شتى أنحاء القطر. الذى حدث هو أن هؤلاء الأخوة كانوا أكثر عضوية الفريق تبرما بالحياة الشاقة في

المنطقة لأنهم، بالرغم من أن أسرهم تمثل أكبر مجموعات الأسر المتعددة في المنطقة الا أنه اتضح أنهم كانوا لا يزورونها الا لماما، بل هم أكثر جهلا بقيم وعادات وتقاليد أهلهم من بعض أعضاء الفريق الذين وصلوا إلى منطقة الدراسة لأول مرة. ذلك لأنهم منذ التحاقهم بالمدارس الكنسية في نعومة أظافرهم عزلوا عن هذا الواقع القبلى ففقدوا الارتباط بإرثه الثقافي، المدهش على سبيل المثال، أن بعضهم لم يعش في معسكرات الأبقار الا عندما جاء مع فريق البحث. بعض هؤلاء اليوم يحتل مركزا مرموقا في حركة تحرير شعب السودان ! [1].

نعود لنقول إن هذه الصفوة الفوقية قليلة الارتباط بالواقع تمثل مصالح المتعلمين من أبناء الجنوب وقد ساعد نهج الحكم والنظام الديمقراطى الذى جاء بعد الاستقلال في تمكينها من فرض نوع من الهيمنة على تمثيل المواطن من جنوب القطر في كل الحكومات، المدنى منها والعسكرى. والمؤسف أنها طوال هذا الوقت لم تكن قادرة على الالتفاف حول أهداف محددة أو توحيد صفوفها للوقوف ضد سيطرة الطائفية والانتهازية التى كانت تفرض سيطرتها على الحكم المركزى. وكان الأمل معقودا على هؤلاء الذين قادوا حركة التمرد الأولى وتوجوا أعمالهم بعقد تصالح مع الحكم العسكرى المايوى اذ كان من المتوقع أن يكون لهم تصور لتوجيه التنمية الاقليمية والعمل على حل المشاكل اليومية للمواطن في الجنوب، غير أن واقع الأمر كان غير ذلك.

جاءت هذه القيادة لتحذو حذو القيادات الحزبية السابقة لها، واتسم تصرفها بعدم المسئولية والنفعية والانتهازية وتبديد الأموال. وكانت صلتها وتحالفها ليس مع القيادات القبلية التقليدية التى ظلت بعيدة عن مجالات صنع القرار السياسي في جنوب القطر، بل كان التحالف مع الرأسمالية الطفيلية المتمثلة في القلة الجشعة من التجار الشماليين وبعض الاداريين الفاسدين الضالعين في التعاون معها [2]. ولذا لم

(١) للالمام ببعض الاسماء كأمثلة يمكن الرجوع إلى تقارير دراسات البحث الاقتصادى الاجتماعى لمنطقة جونقلى والمتوفرة لدى اللجنة القومية لتنمية منطقة جونقلى وزارة الرى بالخرطوم أو تقارير المجلس القومى للبحوث لنفس الفريق والصادرة من مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.

(٢) بنى هذا الحكم على تجربة المعايشة لسلوك هذه الصفوة أثناء وجودى لمدة عام كعميد لكلية==

يكن من المستغرب أن تبرز قيادات جديدة تقف ضد هذا الوضع وتحاول أن تعمل على تصحيحه، ويكون هدفها القضاء على هذه الهيمنة من خلال حركة "ثورية" تتجه إلى المواطن العادى لتستقطبه إلى جانبها. من هنا برزت الصفوة التى تطرح لنفسها شعار التزام جانب المواطن المظلوم وآملة فك القيود التى تكبله. ولا أظننا اذا قلنا إن هذا هو أهم ما طرحت. كما أننا لا نظلم بقية الصفوة الجنوبية اذا قلنا إنها عادت إلى سابق ممارساتها للمتاجرة باسم المواطن الجنوبى في مجالات العمل السياسي في الخرطوم دون أن يحاول أى من قادتها الذين يدعون التحدث باسم المواطن زيارة مدن الجنوب. اكتفوا بالنضال من الفنادق في الخرطوم وهى حرفة امتهنها بعضهم في فنادق شرق افريقيا قبل اتفاقية أديس أبابا. ولم يكن أمر هذه القلة غائباً على قيادات حركة تحرير شعب السودان فالحركة تنظر إلى نفسها على أنها ثورة على مثل هذا النهج في العمل السياسي.

خلاصة القول إن ضعف الصفوة الجنوبية وتمركز بعض العناصر الانتهازية في قياداتها وعدم توحد كلمتها جعل القيادة الفردية المايوية ومن بعد قيادات الأحزاب في الشمال تشعر بأنها قادرة على توجيه هذه الصفوة بعد دفع أبخس الأسعار لها. وترى هذه الأحزاب، وكذا رأى حكم الفرد في مايو، أن خلق الشقاق بين الجنوبيين أنفسهم هو أسهل الطرق لاخضاع الجنوب للحكم المركزى. وعندما يبرز طرح جديد مثل الذى تقدمه حركة تحرير شعب السودان تصاب القيادات في المركز بالهلع. وبدل أن تعدل من مواقفها وتعيد حساباتها، تجنح إلى الاتهام بالعمالة وما يتبع ذلك من شعارات أملا في منع التواصل بين فئات الصفوة الجنوبية. وفى هذه الأحوال يظل المواطن الجنوبى العادى غائبا عن موائد الحوار وميادين الصراع ولكن يقع عليه الغبن أولا وأخيرا. فصراع الصفوة في السودان شبيه بصراع الأفيال، الخاسر الأول فيه العشب الذى تتصارع عليه. وموضع المواطن الجنوبى في هذه القضية هو موضع العشب.

==الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة جوبا (عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨) عند قيام تلك الجامعة مما أتاح لى الفرصة أن ألم بما يدور عن قرب. كان الصرف البذخي والتفاخرى والتصرف في أموال الدولة سمة من سمات الحكم الاقليمى. عند نهاية العام المالى كانت تقوم كل وزارة بعدد من الحفلات تنفق فيها الأموال المتبقية في الميزانية وتبعثر فيها أموال مشاريع التنمية على أنغام الموسيقى الكنغولية في حفلات "الترم ترم".

هذا هو واقع الصفوة الجنوبية الذى يجب تفهمه والتعامل معه، وفي ضوئه يجب النظر إلى جهود التقارب بين مختلف الفئات الجنوبية على أنها خطوة ايجابية. فاعلان أديس أبابا ولقاء كمبالا واعلان نيروبى، وكلها حدثت خلال سبتمبر ١٩٨٧، يجب النظر اليها على أنها خطوة إلى الأمام نحو خلق جبهة حوار تمهد لعقد لقاء قومى حول مشاكل السودان. وليس من المنطقى فرض عنصر الوصاية من جانب بعض القيادات المركزية ومطالبتها لبعض مؤيديها داخل الصفوة الجنوبية بمعاقبة من قاموا بهذا الجهد. لم يرض عن هذا العمل رئيس الوزراء لأنه يود أن يتعامل مع جنوب ذى قيادات متنافرة حتى يستقطب جزءا منها في انجاز مصالح تخص حزبه ولا تهم بالضرورة المواطن في الجنوب. واطالة فترة اللاحل تكون جزءاً من الاستراتيجية التى يود ان يستخدمها في الاعداد للدورة القادمة للبرلمان. كما أن هذا اللقاء يحمل معنى آخر يجب على المهتم بالسياسة في السودان أن يعيه، ذلك أن قيادة الحركة ممثلة في جون قرنق بدأت تفهم أن عليها أن تتعاون مع بقية الصفوة الجنوبية وهذا اعتراف منها بأنها ليست المتحدث الوحيد باسم الجنوب وأنه مهما كان رأيها في الصفوة الجنوبية التى تعسكر قرب كراسى الحكم في الخرطوم فان عليها التعاون معها، ولو مرحليا، لخلق جبهة موحدة للدخول في أى تفاهم قد يقود مستقبلا إلى حوار يساهم في حل مشاكل السودان. كما أن تحرك صفوة الجنوب في الخرطوم في اتجاه قرنق يعنى من جانب هذه الصفوة أن مصالحها لم تعد مرتبطة بالتعاون مع الأحزاب في الشمال. وبحسها السياسي الذى يدفعها للبقاء بدأت التحولات في الموقت المناسب لتصبح الشريك للطرف الرابع.

أحد عناصر الصفوة الحديثة في السودان والتى ساهمت في ضياع الفرص هى قيادات القوات النظامية. هذه هى المجموعة الوحيدة في سودان اليوم التى تمكنت من أن تصبح بوتقة صهر للعناصر القبلية والعرقية والاقليمية المتباينة ومن ثم هى الوحيدة بين القوى السودانية الحديثة التى حققت نوعا من التجانس فشلت فيه كل التنظيمات السياسية التى عاشت في نفس زمانها. لقد كانت قيادات الجيوش عبر تاريخ السودان متطلعة للسلطة. ومنذ الاستقلال حتى الآن وصلت هذه الصفوة إلى سدة الحكم مرتين وشاركت أو قادت، حقيقة، الفترة الانتقالية التى مهدت للمرحلة

الديمقراطية الحالية. وكان في مقدورها أن تستمر لمدة أطول الا أنها أحجمت لأسباب موضوعية منها أن المواطن العادى كان مهيئا للمقاومة لأى سلطة فوقية وقتها، كما أن الوضع عموما وداخل القوات النظامية خصوصا كان بدرجة من السوء لا تسمح بتحمل عبء الجمع بين القيادة السياسية والعسكرية، إضافة إلى حدوث نوع من الفجوة بين القيادات الصفوية للجيش والقاعدة مما ينذر بظهور عناصر التفكك عن طريق تأكيد العنصرية والقبلية. لكن تظل كل هذه ظروفاً وقتيه قد تتجاوزها القوات المسلحة. وعندما تتمكن من اعادة بناء هيكلها الذى خرب خلال سنوات حكم مايو وتعيد إلى الشعب الثقة في أنها قادرة على القيام بواجبها الأول وهو حماية الوطن، سوف تلتفت بلا شك لمراقبة الأداء السياسي للأحزاب. واذا ما وجدت أن الشارع السياسي قد ضاق ذرعا بالأحزاب وظهرت بينه عناصر تدعو إلى التغيير خارج اطار الديمقراطية ربما عاودها الحنين إلى السلطة. حينها لن تجدى دعوى المتفائلين بأن الشارع قد اختط ميثاقا بعد الانتفاضة لحماية الديمقراطية. أى ديمقراطية تلك التى تودون لها أن تحمى؟ في ذلك الوقت سيكون رفض الديمقراطية قد فرض على الشعب فرضا اذا ما استمر نهج السلوك الحزبي بالصورة التى نراها اليوم، وعندها لن تغتصب القوات النظامية السلطة ولكن ستدعى، كما أدعت الصفوة العسكرية قبلها مرتين منذ الاستقلال، انها تأتى لخلاص الانسان السوداني من زيف الحزبية والطائفية. وربما يكون الاعتراض على موقفها غير ذى بال. نعم ان قرائن الأحوال في السودان تقول إن دائرة الانقلابات لم تغلق بعد ولكن هذه المرة هناك اختلاف واضح عما حدث في المرتين السابقتين وهو أن منفذى الانقلاب يعلمون أنهم لن يستولوا على مقاليد الحكم في يسر. لقد تجاوز السودان عهد الأنقلاب الأبيض، والأنقلاب القادم، ان لم تستيقظ القيادات السياسية، سيكون على نسق الانقلابات في افريقيا الغربية لأن هناك من سيقاوم في بلد أصبح السلاح فيه ميسورا للجميع وهو أكثر وفرة من الخبز في بعض المناطق.

اذا كان هذا هو حال الصفوة القائدة في الشمال والجنوب عموما، مشتته وهائمة، تضرب في كل اتجاه، عاجزة أمام ما وصل اليه القطر من حال لا يسر الا العدو فما هو حال بقية المثقفين الذين في مقدورهم المساهمة في البحث عن مخرج من المآزق

الذى يجد القطر نفسه فيه؟ ربما كان الاحباط الذى أصاب قطاعات واسعة من المثقفين اللاحزبيين ناتجا عن رؤيتهم لاحلام انتفاضة مارس، ابريل تتبخر كما تبخرت أحلام "ثوار أكتوبر ١٩٦٤". في الحالتين كان للقيادة، التى تولت الأمر في تلقائية، أثر كبير في عدم توجيه الأمور الوجهة الصحيحة، ولم تتمكن من استثمار غضب الشارع لارساء دعائم لنظام جديد يعكس الشعارات المطروحة. كل ما قامت به هذه القيادة هو أنها فتحت الطريق واسعا أمام القوى الحزبية لتجهض الانتفاضة، ومن ثم كتبت صك موتها بيدها. ومن هنا يأتى عزوف البعض من الخوض في السياسة وتعففهم من المشاركة فيما يدور من جدل لا يرون أنه مجدٍ، اذ أنه لا يعالج قضايا الحياة اليومية وفيه نكوص عن أهداف انتفاضة البؤساء.

غير ان هذا الا يعنى عدم وجود فئات من المثقفين تحاول جاهدة أن تقدم بعض ما تراه من حل لجزء من القضايا الملحة المطروحة. مثال هذا الجهد نراه في محاولة التجمع الذى سمى بندوة واشنطون التى عقدت في كنف معهد "ودرو ولسون" في العاصمة الامريكية في فبراير ١٩٨٧ وظهرت نتائجها في كتاب صادر عن المعهد، في ظرف شهرين من انتهاء الندوة، تحت عنوان "البحث عن السلام والوحدة في السودان" (١).

يقول الذين دعوا للندوة:

"ان الجهد الفردى والجماعى من أجل السلام والوحدة الوطنية، وكذلك العمل من أجل بناء القومية لا يمكن أن يتوقف نسبة لعدم وجود تقدم ظاهر. ان الهدف النهائى لا يمكن الوصول اليه الا من خلال الجهد الفردى المستميت المدفوع والمساند والمدعوم بالعزيمة الوطنية لايجاد نهاية لهذه الحرب المكلفة. لذا يجب النظر في ضوء هذا القول للمبادرة بتنظيم ندوة للعلماء والمثقفين لمناقشة مشاكل واحتمالات السلام والوحدة الوطنية في السودان تحت رعاية معهد ودرو ولسون في واشنطن" (٢).

وبالرغم من آن عددا ممن قدمت لهم الدعوة لحضور ذلك اللقاء لم يتمكنوا، لسبب

---

(١) The Search for Peace and Unity in the Sudan, Francis Deng and Prosser Gifford (ed.), The Wilson Centre, Washington D. C.,1987.

(٢) المرجع السابق، ص (xv)

أو آخر من تلبيتها، خاصة اولئك الذين يمثلون أقصى اليسار وأقصى اليمين، على حسب تصنيف المنظمين، الا أن هذا لم يمنع الداعين للندوة من التعبير عن اغتباطهم بأن ذلك أوجد نوعا من التوازن الوظيفي في المنظور لدى المساهمين. لقد كان الجمع يمثل توجها وسطيا متقارب التفكير مما ضيق شقة الخلاف في التصور الموضوعى للمشاكل واتجاه الحلول. حقيقة الأمر أن مثل هذا التلاقى الفكرى لا يكون مفاجأة لمن ينظر في اسماء المساهمين الفعليين الذين كانت مادة أوراقهم هى الموجه للحوار. احتوى الكتاب على خمس عشرة مساهمة قدم أربع منها وزراء سابقون في حكم نميرى أحدهم يعتبر واحدا من المهندسين الذين وضعوا لبنات اتفاقية أديس أبابا (منصور خالد) يضاف إلى هؤلاء فكر الجبهة الاسلامية ممثلا في ميثاقها الذى وضع ضمن الاسهامات رغم أنه لم يكن هناك ممثل للجبهة لتقديمه وشرح أهدافه. وعموما الجبهة، شأنها شأن وزراء مايو، يصعب عليها التنصل من وزر حكم نميرى في أيامه الأخيرة، فقد كانت له سندا وان اختلفت المقاصد. والذى يقرأ ما بين سطور هذه المساهمات لا يندهش عندما يجد أنها تلتقى إلى مدى كبير مع فكر حركة تحرير شعب السودان كما قدمه الأعضاء الأربعة الذين مثلوا ذلك بالفكر باسهامهم في الندوة بقيادة لام أكول. أولم يصبح أحد هؤلاء الوزراء عضوا في حركة تحرير شعب السودان، وحاول آخر الانضمام الا أنه أحجم بعد التقائه بقيادتها بعد الانتفاضة في أديس أبابا؟ ولم يكن غريبا ان يلتقى معهم الثلاثة من المثقفين الشماليين الذين يمكن أن نصف وضعهم بالهامشية تجاه التيارات السياسية التى تشكل القوى الاساسية في الساحة السياسية اليوم.

هذه هى أهم أسباب التوازن الفكرى الوظيفي، وهو أمر يجعلها محاولة اكاديمية جديرة بالتمعن قليلة الارتباط بالواقع العملى. ان أجود ما قدم فيها من اسهام هو النقاط التى صاغها "كولن ليجم" ، وهو من المتخصصين في شؤون افريقيا، عن ما اجمعت عليه المجموعة ولكن جاءت النقاط بعد أن غادر أغلب المساهمين الندوة وهى نقاط لا تعبر بأى حال من الأحوال عن رأى موحد للمجتمعين، اذ أن الاجماع عليها لم يتوفر بل أنها كانت مفاجأة للندوة عند تقديمها في المراحل الأخيرة من النقاش.

وعموما فان صورتها النهائية التى تضمنها الكتاب لم يتم التوصل اليها الا بعد أن انفضت الندوة[1]. ومثل هذه النقاط التى تؤكد مواضيع هى مكان جدل مثل تسليح القبائل، وتوجيه الحكومة السودانية بتنفيذ مقررات اعلان كوكادام وتحديد ضرورة ان يكون الدستور القادم دستورا علمانيا، كلها نقاط لم يتم الاجماع عليها، وطرحها بتلك الصورة التى جاءت بها تجعل المراقب يتشكك في أن هناك قصدا من ورائها.

لكن عموما تبع تلك الندوة جهد آخر تمثل في زيارة الجنرال ابوسانجو للسودان ولأديس أبابا والتقائه بكل الجهات المتصارعة ومحاولته الوصول إلى تقريب وجهات النظر. وهذه في حد ذاتها نتيجة طيبة لجهد تلك المجموعة من الصفوة اذ أنها فتحت ذهن الحاضرين ووجهت فكرهم الاتجاه الصحيح في معالجة الأزمة القائمة. كل الشواهد تشير إلى أنه ليس بالامكان الوصول إلى حل عسكرى لمشكلة جنوب السودان وهو أمر تعترف به الحكومة المركزية وتؤيدها فيه المجموعات المتحاربة. ولكن رغم هذا الالتقاء في التفكير لا نجد ترجمة عملية لما يتكرر من حديث حول الحل من خلال الحوار. لقد أصبحت فكرة المؤتمر الدستورى حلم يقظة تتوهمة القيادات ولا تبذل أى جهد لجعله حقيقة واقعة. لقد كان لنا رأى في أن واسطة من جهة خارجية افريقية أو غيرها ربما تكون أكثر جدوى، وفي تجربة اتفاقية أديس أبابا دروس لا يجب أن تتوه علينا ونحن نجتهد لايجاد حل يساعدنا في انقاذ الملايين من الأبرياء، خاصة ونحن نلاحظ أن الصفوة غير متنبهة إلى أن تقاعسها هو الذى ينشر الموت في ارياف السودان. وكان لأحد أصحاب الفضل في قيام الندوة علم بهذا الرأى الا أن السيناريو الذى طرحناه عند التفكير في هذا الموضوع كان يقترح للمهمة شخصية قيادية من شرق افريقيا حتى تكون أكثر تفهما للأوضاع السياسية ونهج التفكير لدى الصفوة التى تود أن توفق بينها. ولا نقصد بذلك التقليل من الوزن السياسي القيادى للجنرال ابوسانجو ولكن نود أن نؤكد أن نمط السلوك السياسي لقيادات غرب افريقيا يختلف إلى مدى كبير عن ذلك الذى نجده عند قيادات شرق افريقيا، ولذا كان بامكاننا أن نختصر الوقت لو تبعنا ذلك المقترح. ذلك لأننا بعد أن انتهت زيارة ابوسانجو لا نرى أنها قد حققت الكثير بل رأينا الصفوة الجنوبية في داخل القطر وخارجه تذهب إلى شرق افريقيا بحثا عن موجه ودليل.

---

(١) أنظر مساهمة مارتن ديلى في المرجع السابق، ص ١٨١.

يصلح حديثنا هذا عن الوساطة أن يكون مدخلا لبعض المؤشرات عن العوامل والعناصر الخارجية التى تمثل جزءا مهما من مشاكل السودان عموما ومشكلة الجنوب على وجه الخصوص. هناك مصالح لجهات كثيرة ترتبط ارتباطاً مباشرا بوضع السودان الاستراتيجى وقضاياه الملحة، ولذلك عندما نتحدث عن الأيدى الخفية التى تضغط على كل الجهات المشاركة في الأحداث لتوجه مسارها فنحن لا نتوهم الأشياء. هناك من يضغط على قرنق ويوجه مساره كما ظهر في معركة احتلال الكرمك (نوفمبر ١٩٨٧) عندما مهدت القوات الاثيوبية بمساعدة الكوبيين الطريق أمام مشاة حركة تحرير شعب السودان قبل دخولها للمدينة. كما أن هناك من يوجه فكر قرنق ليخدم أغراضا معينة في ظروف القرن الافريقى الحالية. من الواضح أن دعوى قرنق الاشتراكية ورفع شعارات الماركسية ما هى الا موقف استراتيجى يستغل لكسب موقع قدم في اثيوبيا. وتدرى اثيوبيا ذلك ولكنها لا ترفض المشاركة في اللعبة السياسية عندما تجد أن تحركات قوات قرنق تشكل عنصر ضغط بامكانها استغلاله لحل مشاكلها في شمال بلادها والذى تتهم حكومة ألسودان المركزية بمساعدة المتمردين الذين ينشطون فيه. وتضغط اثيوبيا على قرنق رغم قبولها لجهد الوساطة الذى تقوم به السلطة المصرية لرأب الصدع الذى أصاب العلاقات الاثيوبية السودانية. اثيوبيا تتعامل مع الواقع السياسي بطريقة عملية هادفة من وراء ذلك خدمة مصالحها القومية خاصة في وضعها السياسي الجديد. فالجمهورية الجديدة تسعى جاهدة لتأمين الساحة الداخلية ووضع حلول لمشاكلها القومية مستفيدة من تجربة السودان في ارساء قواعد الحكم لفترة على النهج الاقليمى رغم التباين العرقي والثقافي والاقتصادى للأقاليم، واثيوبيا التى أعلنت الحكم الاقليمى لا يفيدها على المدى البعيد أن تدخل في صراعات مع جيرانها ولذا طرحت مشاكلها مع الصومال للحوار وتسعى لتفعل نفس الشئ مع السودان ولكن حسب شروطها مستخدمة الدعم لقوات حركة تحرير شعب السودان كأداة ضغط.

وتضغط الجهات المهتمة بأمر التبشير المسيحى في افريقيا اذ أنها تجد في استمرار الحرب دعما اعلاميا لنشاطها، خاصة عندما تحاول أن تؤكد للمواطن الاوروبى العادى الذى يمدها بالمال، أن الحرب ليست الا دفاعاً يجتهد فيه المسيحيون ضد المد

الاسلامى. وتقف أيضا جهات أخرى ذات مصالح استراتيجية في المنطقة موقف المتردد بين دعم قوات الحكومة المركزية وقوات حركة تحرير شعب السودان. هذه الجهات لا تود أن تخسر علاقاتها الحسنة مع الحكومة المركزية، ولكنها في نفس الوقت ترى أن حركة تحرير شعب السودان سيكون لها دور كبير في مستقبل نظام الحكم. ولهذا السبب كان عليها أن تؤكد على وجود رجالها في كل من المعسكرين. أذكر عندما تقدمت بصفتى الشخصية بسيناريو الوساطة الذى أشرت اليه أعلاه لجهات كان لها دور تاريخى في حل مسألة الجنوب والوصول إلى وقف الحرب في الماضى ولها ثقلها وسط بعض فئات الصفوة الجنوبية وصفوة شرق افريقيا على وجه العموم، ترددت هذه الجهات بعد دراسة الموضوع، ثم قالت بالحرف الواحد "إن الأمر يعالجه من هم أكثر قربا منا للسودان".

رغم كل الذى أشرنا اليه من تعقيدات الا أنه لا خوف على مستقبل السودان فالتهام قوات خارجية لاجزاء منه أمر غير وارد، ليس لأن السودان قادر على حماية نفسه، ولكن لأن المهتمين استراتيجيا بالمنطقة لن يسمحوا بتدهور الأحداث أكثر من اللازم. من هنا يأتى التفسير المنطقى والفهم الواعى لما تقوم به مصر من وساطة، وكذلك فهم ما يحدث من تحركات وضغوط من جانب امريكا على كل الجهات المتنازعة. امريكا تخسر الكثير استراتيجيا اذا ما تركت جزءاً من السودان تلتهمه مجموعة ترفع شعارات الاشتراكية وتتحالف مع حلفاء السوفيت. ما يجب أن نضعه نصب أعيننا هو أن ما يدور في السودان لا يمكن فهمه بمعزل عن ما يدور في حرب الخليج. أن السودان يمثل مخزونا أساسيا للنفط، ولم تكن امريكا ممثلة في شركة شفرون على عجل من أمرها لفتحه. ولكن الآن ومع تعثر إنسياب البترول وارتفاع التكلفة للبدائل المقترحة لترحيله سيكون الأوان قد آن لاعادة النظر في موقف شفرون بايحاء من الادارة الامريكية. واذا لم تفهم القيادات السياسية من الصفوة الحاكمة هذا الأمر وتتجاوب معه فالايدى الخفية قادرة على ايجاد البديل الذى يناسب سياساتها.

وفي ضوء هذه التطورات ينبغى على الصفوة في السودان ان تحسم أمرها وتفكر في طرح البدائل لنظام الحكم الذى يمكن أن يساعد في حل مشاكل السودان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هذا العمل لا يحتاج إلى كثير مشقة، اذ أن

الاطار العام لنظام الحكم المستقبلى للسودان كان مطروحا منذ أيام الحكم الذاتى (١٩٥٤ - ١٩٥٥)، لقد ناقشت الصفوة منذ ذلك الوقت وحتى الآن بدائل مختلفة كان من بينها الحكم الفدرالى والحكم الاقليمى في مقابل الحكم المركزى. لقد وصل هذا النقاش إلى درجة عالية من الجدية عبرت عنها توصيات مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ ولكن للأسف لم تكن المتابعة لتلك التوصيات في نفس مستوى جدية النقاش، وكان مصير ذلك الجهد القبوع في بعض الاضابير إلى أن أتى حكم مايو لينفض عنها الغبار ويطبق صيغته من الحكم الاقليمى التى انبنت على الهيكل العام لنتائج ذلك المؤتمر.

يعود النقاش مرة أخرى الآن لنفس الموضوع ويطرح عددا من البدائل لا تختلف في جوهرها عن ما قدم من قبل. إن على الصفوة بمختلف اتجاهاتها أن تجلس في هذوء وبعد نظر ورحابة صدر حول مائدة المؤتمر الدستورى، الذى أصبح حلما أو سرابا كلما اقتربنا منه زاد بعدا، لتقييم تجربة الحكم الاقليمى وتقارنه بالحكم الفدرالى والمركزى مستقصية جوانب الايجابيات والسلبيات. وبناء على ما تتوصل اليه من نتائج يطرح بديلها المقترح لنوع من الاستفتاء حتى تؤمن على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. قد يقول قائل ان الاستفتاء سوف يعرض نوعا من البديل الذى قد يتمتع بالاغلبية الميكانيكية التى تنجم عن تعصب لا عن فهم. وهنا يطرح سؤال جديد نفسه بالحاح وهو: هل يتبع ذلك نظام الصوت الواحد للشخص الواحد ويتساوى الجميع أم أن يكون هناك تفضيل لقوة الصوت على أسس معينة كالتعليم مثلا؟ في تقديرى أن الاجابة على هذا السؤال ضرورة ملحة خاصة وان لدينا تجربة دوائر الخريجين التى يمكن ان نسترشد بها.

خلاصة القول أن المطلوب من الصفوة في السودان أن تتحلى بقدر وافر من الجدية في مجابهة مشاكل السودان، وعلى كل ان يساهم بقدر المستطاع في صرح افكار ونماذج يمكن الاسترشاد بها في الخروج من المأزق الذى نحن فيه، عليها أن تعمل لاحداث التغيير لا أن تجلس في انتظاره. ربما يكون مناسبا أن نعيد إلى اذهانها ما قاله جمال محمد أحمد في شأن مشكلة الجنوب عله يثير فيها الحماس وهى تناقش

هذه المشكلة والمشاكل الأخرى.

"كنا ندرك ونغض الطرف عن الذى يصيب الجنوب من اعاقة اقتصادية ... ظل الجنوب لا يكسب فلسا من سياحة تكاد تكون عصب الدخل القومى في شرق افريقيا ... كانت مسدودة السبل من قبل وخال لنا ان التغيير الذى وقع في إبريل سيعنى عودة الحياة المثمرة، فاذا العقم يمتد سنوات أخرى، ونخطئ في حق الجنوب وحق الشمال ان قعدنا نرقب يوم السلام" (١).

(١) جمال محمد أحمد: رسالة إلى قرنق، الصحافة.

الباب الثاني

٤/ الحوار الفكري في الوطن العربي

ومـوقف الهامشيين : غياب المثقف السوداني

٥/ أثر الموروث الشعبي في السلوك والانماط الفكرية

٦/ أثر البترول علي المجتمعات التقليدية

الحوار الفكري في الوطن العربي وموقف الهامشيين : غياب المثقف السوداني

يطرح المفكرون العرب منذ سنوات العديد من القضايا حول مسألة التواصل مع التراث وقضايا الأصالة والتجديد. وتتفاعل كثير من الاطروحات مع بعضها ، وتتولد عنها أطروحات جديدة بدأناها في النقاش الدائر عن العقل العربي ومقدرته على مواجهة المأزق الذى يعيشه الوطن العربي بكل أبعاده. كيف يمكن تحويل التنظير إلى عمل فعلى من خلال وضع استراتيجية عربية للعمل الثقافى اذا شئنا أن ننظر للمأزق من واقع الجهد الذى يمكن أن يساهم به المثقفون دفعا للهجمة المعادية للعرب وانتاجا للاصيل الذى يكون مساهمة في الفكر العالمي؟ العدد الذى عقد من ندوات خلال هذا العام فقط يقف مؤشرا على أن المؤسسات التى تمول هذا الجهد لا تبخل، وحصيلة ما خرج منها من أفكار بدأ يعيد العرب إلى خريطة الثقافة العالمية بعد أن عملت المنظمات الغربية، والصهيونية منها على وجه الخصوص، على دفعهم خارج حدودها و "ألقت بهم في البحر".

الا أننا ونحن نحمد توفر مثل هذا الجهد وتوافر المفكرين أو المثقفين عليه لابد لنا ان نشير إلى بعض نقاط الخلل فيه. فهو جهد لم يكن ثقل المساهمة فيه متوازنا قط، فقد كانت مراكزه في المشرق العربي على أيام بيروت ما قبل الحرب وقاهرة ما قبل السلام أو الاستسلام (على حسب موقف من يسميها)، أو قاهرة كامب ديفيد أن أردنا اسما أكثر حيادا من موقف الجبهتين. كان ولايزال يسند هذا الثقل الدعم المالي السخي من قبل دول المشرق العربي النفطية، الا أننا نلاحظ ميل كفة الميزان غربا نسبة لتصدع مراكزه في الشرق وانشغال بعض مفكرى المشرق العربي بالقضايا اليومية الملحة، ومنها – على سبيل المثال – البقاء أحياء واقتناء كسرة خبز رغم عويل المدافع في بيروت. وقد صادف هذا فترة تمكن فيها المغرب العربى من الانعتاق من السجن الثقافي الذى كان يحيط به، وكان مفتاح ذلك رد غربة اللغة العربية وعودة المفكرين الذين كانوا يثرون الفكر الغربي ويسيرون في ركابه وينظرون إلى ماضيهم من خلال منظاره. وعندما التفتوا إلى واقعهم كان عليهم تحديد أبعاد هويتهم التى كاد الاستعمار الثقافي أن يمسخها فعادوا إلى التراث في محاولة جادة لحل اشكالية تصوير الواقع وتأطيره والتنظير الذى يمكن الاسترشاد به في تحليل هذا

الواقع وطرح أطر جديدة تساعد على دفع التغيير فيه نحو الأفضل، ونرى هذا في أعمال الكثيرين بدءا من مالك بن نبي واستمرارا حتى العروى والجابرى وآخرين كثير. ولم تبخل مؤسسات الدولة في المشرق أو المغرب العربي بمواصلة الدعم. لكن يأتي الفشل من عدم التوازن في التخطيط لاشراك أكبر قدر من "المفكرين" أو "المثقفين" في المساهمة بحيث يستفيد كلا الجانبين من التجربة التاريخية التى مر بها تطور الفكر العربي في المنطقتين.

هذه واحدة من عدة مسائل تحتاج إلى توسع أكثر لسبر غورها ولكنها ليست الموضوع الذى نحن بصدده، موضوعنا يرتبط بمساهمات المناطق العربية الهامشية وموقفها من هذا النشاط، فأقطار مثل السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، التى يكاد الفرد وهو يلاحظ هذا النشاط أن يسقطها من خريطة الوطن العربى، تسجل غيابا تاما أو حتى إذا ساهمت فان صوتها يكاد يأتي همسا، وفى هذا خطورة على مستقبل تطور مفهوم الوطن العربي وحدوده السياسية اليوم، وعندما أقول إن مفكرى ومثقفي هذه الأقطار يشكلون غيابا أقصد بذلك المساهمة الفعلية، فهم ربما يشكلون حضورا جسديا وافرا، ولكن مساهمتهم تكاد تنعدم، ودليلى وأنا أخط هذه السطور ثلاث ندوات تحدثت عنها بعض الصحف العربية هذا الشهر وعقدت اثنتان منها في المغرب احداهما موضوعها " نحو استراتيجية عربية للعمل الثقافي" والثانية "حول الامام الغزالى لمناسبة مرور تسعة قرون على وفاته" أما الثالثة فقد دعت اليها صفحة الحوار القومي بصحيفة الاهرام القاهرية وكان موضوعها "دور العقل العربي في مواجهة المأزق" وبحثت فى قائمة المشاركين فى هذه الندوات عليّ أجد ما يشير إلى مساهمة أو حضور "الهامشيين" ولكن القوائم الثلاث لم تشتمل على أى فرد منهم. ودفعنى هذا الأمر إلى الرجوع إلى ما توفر من بعض الكتب الخاصة عندى والتى صدرت نتاجا لندوات عقدها "مركز دراسات الوحدة العربية" فكانت النتيجة لا تقل في دفعها للاحباط عن سابقتها. فحتى في الندوات التى كان يمكن أن يساهم فيها مثقفو هذه البلدان (اذا تجاوزنا وجود مفكرين) مثل تلك التى تناقش العمالة الأجنبية أو العلاقات العربية الافريقية فان المساهمة كانت لا تتساوى والدور الذى لعبته

وتلعبه هذه الأقطار في واقع هذه القضايا (١)

يصبح أمر ضعف هذه المساهمة في هذه الفترة التاريخية الهامة بالنسبة لمستقبل الأمة العربية موضع تساؤل من جهتين، جهة الحادبين على استقطاب بعض الجهد الذى يبذل في هذه الأقطار الهامشية رغم شحه وتأرجح مستواه والدفع به إلى معترك الحوار، وجهة المثقفين في هذه الأقطار والتى تجاهد، من خلال انتمائها الثقافي العربي وانتمائها الافريقى المتعدد الجوانب، لتمهد لحوار الثقافات في القارة الافريقية مع الثقافة العربية والاسلامية. ولكنها تظل دائما هامشية في أذهان من يجلسون للتخطيط لهذه الندوات. وهذه الهامشية وخصوصية الدور الذى يمكن أن يلعبه مثقفو هذه البلدان في التواصل بين الفكر العربي والفكر الافريقى وكذلك إشكالية الانتماء على الصعيد القومي تحتاج إلى وقت لتجاوزها وحسمها على الصعيد الفكرى والواقع المعاش. وحتى يتم ذلك هناك بعض الأشياء حول ضعف المساهمة الذى تراه اليوم وهو ممكن العلاج بجهد بسيط، ذلك لأن تجاهله سيجعل مستقبل التواصل الذى أشرنا اليه قاتما. من تلك الأشياء الاتهام "الصامت" بأن هناك توجها بعدم الاهتمام، من جانب القيمين على أمر الحوار العربي، بما يصدر من مثقفي هذه الأقطار الهامشية وتجاوزهم عند التخطيط للندوات التى تعقد، وفي حالة ورود بعض الاهتمام يلاحظ أنه ينصب على بعض الرموز التى قد تجاوزتها القضايا الفكرية المطروحة على صعيد أقطارها وعلى الصعيد العربي والافريقي. ويتم هذا التجاوز على حساب بعض الأصوات التى تتفاعل مع قضاياها الداخلية والقارية، وقد تعارض افكارها وبعض من توجهاتها بعض ما هو مطروح على الساحة العربية. والسؤال هو إذا ما رفضنا السماع لمثل هذه الأصوات والتعامل مع مثل هذه الأفكار فكيف يكون الحوار؟

إذا آمنا بموضوعية الهامشية كسبب للغياب وانخفاض الصوت كما أشرنا فهل بذل أى جهد للمساهمة من جانب المفكرين العرب غير الهامشيين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية العربية من أجل المساعدة في استعجال عملية التجاوز التى قلنا إنها تحتاج إلى وقت؟ واقع الأمر لا يقول بذلك بل بعكسه وهو العمل على تعميق أبعاد

(١) أنظر قوائم المشاركين والمساهمين بالدراسات في كل من كتاب "العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي" و"العرب وافريقيا" مركز دراسات الوحدة العربية عام ٨٣ و١٩٨٤ م على التوالى.

هذه الإشكالية بإضافة "القبلية الثقافية" لها من خلال بعض الجهات لابراز صوت من يسمعون ويطيعون ويجيدون التطبيل لمن يوصلهم إلى منابر الحوار، تساهم في خلق هذه العملية بعض عناصر المثقفين من بعض الأقطار الهامشية التى وجدت نفسها في مراكز حساسة في المؤسسات التى توجه هذه الحوار.

أعترف بدءا بأنني، مثل غيرى، قليل الالمام بالمشاكل التى اقعدت الهامشيين الذين أشرت اليهم عن المساهمة. ولكنني سأحاول هنا استعراض بعض أسباب الغياب كما أراها بالنسبة للسودان ثم اطرح بعض ما أراه من وسائل لازالتها حتى تتمكن طلائع مثقفيه من تقديم مساهمتها التى قد تساعد في اثراء الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية، كما تبرز مساهمة هذا الجزء من العالم العربي في ماضي وحاضر ومستقبل الصحوة الفكرية التى بدأت في الظهور. وسيتركز حديثنا على:

(أ) مسألة هامشية الوضع بالنسبة للسودان عامة ومن ثم دور مثقفيه خاصة في نظر رصفائهم العرب (ب) التبعية الثقافة وأثرها على دور المثقف السوداني (جـ)"الهجرة" وخاصة هجرة العقول وانشغال من تبقى بالعمل السياسي اليومي على حساب العمل الثقافي والفكرى المثابر، يضاف إلى ذلك دور القمع في محدودية المشاركة (د) الموقف الاقتصادى وأثره على امكانية المؤسسات القومية التى تعتبر قنوات لمثل هذا الاتصال، اضافة إلى الموقف الاخلاقي للمثقف الهامشي الذى يمنعه من محاولة بذل الجهد الشخصي لتوفير السند المادى للوصول لمنابر الحوار خوف أن يؤثر ذلك على مواقفه المبدئية (هـ) الأثر السلبي لبعض الرموز السودانية التى تحتكر تمثيل السودان على المستوى العربي.

أ / مسألة الهامشية :

عندما نتحدث عن هامشية السودان هنا فنحن نستخدم هذا المصطلح بتوافق مع التعريف الذى طرحه المفكر الافريقى (مازروعي) (١) في نقاشه لمكانة السودان في افريقيا. ويعني هذا أن نستخدم الهامشية هنا لوصف صفات معينة تضع السودان في

(١) أنظر مقال Ali Mazrui في كتاب Sudan in Africa تحرير وتقديم يوسف فضل حسن ، مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٦٨، لقد اثيرت بعض التحفظات على اطروحة الهامشية عندما قدمت بهذا الشكل في ذلك الحين ولكننا نعتقد أنها كانت ومازالت أقرب ما طرح لتصوير واقع السودان ولذا فنحن نتبني عناصرها الرئيسية.

مجموعة وسطية المكانة بين قطاعين في افريقيا هما افريقيا جنوب الصحراء وشمالها، وتمنح هذه الوسطية السودان في بعض الأحيان، ازدواجية في الانتماء حيث يصبح بصورة واضحة قطرا افريقيا من ناحية عرقية وعربياً بصورة مماثلة من ناحية ثقافية، والمقصود بالهامشية هنا أنه بوضعه هذا يصبح في واجهة الحدود بين عالمين افريقيين، واجهة غير محايدة تشترك ببعض خصائصها في كل من العالمين. ومن هذا المنطلق تجدر الاشارة إلى أنه يمكن النظر إلى العرب أنفسهم على أنهم هامشيون قياسا بانتمائهم إلى القارة الآسيوية والقارة الافريقية فلا هم بآسيويين بصورة قاطعة ولا بأفارقة بالقدر نفسه. ومن هنا يمكن النظر للأقطار العربية خارج افريقيا على أنها امتداد لافريقيا العربية ونعضد هذا القول، لمن لا يجده مستحبا، بأن ٦٠٪ من المجتمعات العربية و٧٢٪ من الأراضى العربية هى في افريقيا وليس عليه الا أن يرجع إلى خريطة حديثة للوطن العربي[(١)].

وقد قادت هذه الهامشية في الموقف العربي إلى تساؤل بعض القيادات الافريقية التى كانت تتفكر في أمر علاقاتها بالوطن العربي في عقد الستينات، سنوات استقلال معظم الأقطار الافريقية جنوب الصحراء، أين سيقف العرب إذا حدث صراع بين آسيا وافريقيا؟

يعبر عن هذا توم امبويا بقوله:

"من خبرتي في مؤتمرات الوحدة الافريقية ومن ملاحظتي لرغبتهم في الالمام بالشؤون الافريقية وصلت إلى قناعة أن معظم العرب في شمال افريقيا ينظرون إلى أنفسهم كأفارقة، ومن جانبنا أصبح هناك اعتراف وقبول متزايدان للعرب كأفارقة. ولكن إذا حدث أى صراع بين آسيا وافريقيا فلابد أن يكون لهذا الصراع انعكاس على علاقات العرب في الشمال والافارقة في الجنوب" [(٢)].

لقد كان مثل هذا الموقف الذى يشير اليه توما امبويا يمثل تفكير العديد من القيادات التى أثرت في مستقبل القارة، وقد بنت هذا الموقف أساسا على مارأت من

---

(١) أنظر: مثلا الخريطة التى أهدتها مجلة العربي لقرائها عدد يناير ١٩٨٥م، كما يمكن الرجوع إلى أرقام مشابهة في مقال مدثر عبد الرحيم "التعاون العربي أبعاده ومشكلاته" في كتاب "العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد" تحرير ايليا حريق، دار المشرق والمغرب، بيروت ١٩٨٣م.

(٢) من مقال علي مازروعي (مرجع سابق)، ص ٢٤٢

حماس المشاركة في النضال ضد العدو المشترك لافريقيا - الاستعمار - خاصة من جانب أقطار المغرب العربي، ولكن ألم يتبدل الأمر اليوم؟ ان اندفاع المغرب العربي المشروع نحو المشرق العربي جعله ينسى هذا الدور الهام الذى بدأ يلعبه في افريقيا قبل الاستقلال والذى كان يجب أن يتم تطويره في افريقيا ذات السيادة الوطنية. والشاهد على هذا أن الاعتراف والقبول اللذين كان يتحدث عنهما توما امبويا، واللذين رأيناهما متجسدين فيما بعد في "منظمة الوحدة الافريقية" التى تضم سكان افريقيا شمال الصحراء وجلهم عرب مع سكان افريقيا جنوب الصحراء في مؤسسة واحدة، بدأت أركانهما تتزعزع. لقد ظهرت الآن الدعوة إلى خلق كيان يعزل افريقيا جنوب الصحراء عن شمالها، خاصة وان العرب جلبوا صراعاتهم القومية إلى داخل المنظمة مما قاد إلى اضعافها، وما مشكلة البوليساريو والجمهورية الصحراوية الا أحد الأمثلة.

ولكن إذا واصلنا النظر إلى العرب على أنهم يشكلون رابطة بين آسيا وافريقيا فان السودانيين هم الرابطة بين افريقيا العربية وافريقيا الزنجية، ان الجزء من السودان الذى يشار اليه بالعرب هم حقيقة زنوج تعربوا خلال عمليات تمازج طويلة ومعقدة تمت عبر قرون طويلة وليس لهم النقاء السامي عرقيا بأى حال من الأحوال. ومن هنا تكون عروبتهم مكتسبا ثقافيا أكثر من كونها موروثا عرقيا. وتأسيسا على هذا فان السودانيين، دون أية مجموعة هامشية أخرى، منحوا العرب بعدهم الزنجي الذى يعيشونه اليوم.

وإذا تمعن القارئ فيما نعنى بهامشية السودان على مستوى عروبته فان هناك حقيقة يجب ألا تتوه علينا وهى أن السودان لم يستعرب كلية حتى يومنا هذا، ففيه من لم تمسهم آثار الثقافة العربية أو من منعت عن الوصول اليهم عن قصد وبتخطيط حسب ظروف تاريخية معينة. [1] واندفاع بعض المثقفين والقادة السياسيين في تعميم

(١) الحديث عن السياسة الاستعمارية وتخطيطها لعزل الجنوب من السودان عن شماله كتب فيها الكثير وتم توثيقها بشكل دقيق في العديد من الكتابات، ونشير هنا لبعض المراجع التى تطرقت لهذه المشكلة:

أ- مدثر عبد الرحيم "الامبريالية والقومية في السودان: دراسة في التطور الدستورى والسياسي ١٨٩٩ - ١٩٥٦م" دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧١م.

ب- جعفر محمد على بخيت "الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩"==

عروبة السودان، دون تمييز لتنوع الثقافات والمكانة التى تحتلها الثقافات الافريقية في بعض أنحاء السودان، ظل جزءا من الأسباب التى تقود إلى تفاقم بعض مشاكل السودان الحالية،يضاف إلى كل هذا عنصر آخر يغذى هذه الهامشية وهو البعد الديني في علاقة السودان بأفريقيا العربية وافريقيا الزنجية، فالسودان، مع بعض الأقطار الافريقية والأقطار العربية الهامشية الأخرى في افريقيا ، يمثل الحدود الشمالية لديار الاسلام في اتجاهه نحو وسط القارة بالاضافة إلى كونه كقطر له حدود سياسية معلومة يمثل وعاء يضم مسلمين ومسيحيين وأصحاب ديانات تقليدية، ونحن عندما نشير إلى أنه يمثل جزءا من حدود انتشار الاسلام نحو وسط القارة نود أن نؤكد أنه يصعب وضع خط فاصل لهذه الحدود إذ أنها غير ثابتة حتى هذه اللحظة وتتحرك كل يوم مداً وجزراً بناء على نشاط الجماعات الاسلامية والمسيحية وعلى رغبات المجموعات السكانية في اعتناق ما تراه من معتقدات. وحتى في حالة السودان نفسه فان الادعاء بأن هناك وحدة دينية شاملة في شماله لا يمكن أن يقبل دون تساؤل، اضافة إلى أن اسلام أهل السودان له طابع يتميز بشئ من التسامح لا يتوافر في بلدان اسلامية أخرى.

وفي منحى آخر من الهامشية هذه فان السودان اليوم يمثل الحد الفاصل بين افريقيا المتحدثة بالانجليزية وافريقيا المتحدثة بالعربية على مستوى الصفوة خصوصا، وهذا ما يجعله يختلف عن أقطار المغرب العربي في علاقتها مع افريقيا الناطقة بالفرنسية التى تشكل معها امتدادا لغويا واحدا. يضاف إلى هذا أن الحد الفاصل في لغة الصفوة بالنسبة للسودان يوجد في داخل القطر لا في حدوده مع أقطار أخرى. فالصفوة المثقفة في الجنوب، بالرغم من أنها تتخاطب بالعربية المهجنة مع عامة الناس إلا أنها في نشاطها المكتبي أو الثقافي والفكرى تستخدم اللغة الانجليزية مما جعل مساهمتها واردة في الحوار العربي والذى أداته اللغة العربية، بينما يرى المثقف في

==ترجمة هنرى رياض، بيروت ١٩٧٢.

جـ- محمد عمر بشير: The Southern Sudan: Back ground to Conflict, Khartoum' University Press,1966.

د- مدثر عبد الرحيم: Development of British Policy in The Southern Sudan, Khartoum University Press,1965.

الشمال أنه جزء من هذا الحوار أو يجب أن يكون.

هذه الهامشية اليوم تجعل المثقف السوداني من شمال القطر مشتت الفكر يودّ الانتماء لعروبته المكتسبة ولكنه يرى في الوقت نفسه أن يعترف له المثقفون العرب بدور خاص في توصيل الثقافة العربية مع ثقافات افريقيا وفي المقدرة على أجراء الحوار بين هذه الثقافات، وهو من هذا المنطلق يريد أن يؤكد أنه مزيج من العروبة والافريقية، وان المثقفين العرب ربما من خلال صحوتهم الجديدة يمكنهم أن يضيفوا بعدا آخر لمساهمتهم على المستوى العالمى لو ادركوا حقيقة الاستفادة من انتمائهم الافريقى دون الاخلال بوحدتهم العربية. ويأتي هذا عن طريق السماح لمن هم أعمق جذورا في الثقافة الافريقية بالوصول إلى منابر الحوار المتوفرة في الوطن العربي أملا في خلق التمازج الثقافي في اطار القارة والترابط مع الوطن العربي خارجها ، وأقرب المداخل لهذا الأمر افساح المجال بالقدر الكافى للمثقف من جنوب السودان ليسمع صوته للوطن العربي حتى ولو كانت البداية بعربية مهجنة. ألم تكن لغة المثقفين من أهل المغرب حتى الماضي القريب في نفس مستوى فصاحة العربي الذى يستخدمه المثقف من جنوب السودان في أجهزة الإعلام في قطره؟ بل وأكثر من هذا كيف يناقش المثقفون العرب قضايا مثل العرب وافريقيا ولا يشركون فيها المثقف الافريقى الذى هو بحكم وضعه السياسي عضو في جامعة الدول العربية؟ أو لم يكن من الممكن مثلا أن يساهم مفكرون من أمثال فرانسيس دينج وبونا ملوال في مثل هذا الحوار؟

من الواضح أن هناك هامشية تجعل للسودان وما يشابهه من الأقطار العربية وضعية خاصة، ولكن المؤسف حقا أن الذين يتصدون لادارة الحوار حول مستقبل الوطن العربي ينكفؤون على ذواتهم ويبعدون هذه المجموعات الهامشية. ذلك لأن وجودها يعقد بعض المواضيع التى يمكن أن تناقش في سلاسة، لو أنهم كانوا غائبين. ولذا فانه في حالة حضورهم يتم التأكد من أنه لن يثير أية تعقيدات مما يجعل مثل هذا الحضور في معظم الأحيان مسخا لا يمثل واقع المثقف في الأقطار الهامشية ولا أفكاره. فالمطلوب هنا هو الحضور الواعي الذى يطرح إشكاليات الانتماء عند الهامشيين من على منابر الحوار فربما ساهموا في توجيه مساره ليكون، بدلا من اجترار للماضي، محاولة لاستخدام فهم هذا الماضي في تفسير الواقع واستشراف المستقبل، وهى اطروحة وجدت طريقها إلى منابر الحوار منذ بضع سنوات ووجودها سوف يمدها ببعد

أكثر عمقا، وخلاصة الأمر هنا أن هذه الهامشية يمكن أن تحول إلى رصيد ايجابي في العلاقة مع الثقافات الافريقية إذا ما لعب أصحابها عن وعي وايمان دورا ايجابيا في خلق التواصل والترابط المرغوب في عالم اليوم.

ب / التبعية الثقافية :

نلاحظ أن الأقطار الهامشية وخاصة السودان يتفاعل فيها مؤثر آخر ذلك هو ماضي التبعية الثقافية التي تختلف شكلا ومضمونا عن نوعية التبعية التى تعرضت ومازالت تتعرض لها بلدان المغرب ومعظم بلدان المشرق العربي. وإذا واصلنا تركيزنا على مثال السودان الذى هو موضوع حديثنا سنلاحظ أن نوعية الثقافة التى سادت وسط مجتمع شمال القطر هى في غالبها الأعم ثقافة ذات جذور عربية إسلامية، دخلت السودان بصورة عامة في أعقاب الفتح العربي في القرن السابع وتوطنت بعد القرن الرابع عشر الميلادى، إلا أنها عند توطنها في السودان كانت روح الدفع التي تميزها وهى تتدفق على شمال افريقيا في القرن السابع والثامن الميلادى قد قلت. ذلك لأنها وقت توطينها في السودان كانت قد تعرضت لضغوط عديدة وبدأت في الاضمحلال ليس على مستوى الدول التى تحميها ولكن حتى على ما تحمل من أفكار. لذا فان ما وصل منها للسودان كان ضعيف المحتوى ولم يكن بمقدوره ان يفعل شيئا سوى التمازج الهادئ مع الثقافات التى سبقته في المنطقة ويدخل معها في علاقة أخذ وعطاء[1]. وحتى الصفوة التى وصلت إلى ممالك السودان الشرقي بعد فترة الفتوحات والاستقرار النسبي، لم تكن من قادة الفكر العربي، الشئ الذى نراه واضحا فيما خلفوا لنا من آثار لا ترقى إلى مستوى ما أتيح في زمانهم في المشرق العربي[2].

---

(١) لقد تحدثنا عن هذا الموضوع بتفصيل أكثر في مقال بعنوان: "السودان وديناميكية التنوع: محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي – افريقي" المستقبل العربي، يناير ١٩٨٦، العدد ٨٣.

(٢) نضرب مثلا لمساهمات الوافدين بكتاب محمد بن عمر التونسي: "تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان " القاهرة (١٩٦٥). ويمكن الاطلاع على بعض خصائص هذه الثقافة في كتاب عبد المجيد عابدين:"تاريخ الثقافة العربية في السودان" بيروت (١٩٦٧). أما بالنسبة للمساهمات التى قدمها المثقفون في تلك البدايات الأولى فلا نجد بين يدينا مثالا أكثر وضوحا من كتاب محمد النور بن ضيف الله: "كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء" تحقيق يوسف==

ولقد أشرنا إلى عدم تمكن هذه الثقافة من الامتداد جنوبا إلى أجزاء القطر مما جعل أثرها في تلك المناطق يتقلص إلى مجرد استخدام لالفاظ عربية مهجنة وبعض القيم والتقاليد المزوجة مع القيم والتقاليد الأصلية للجزء اليسير من السكان الذى اعتنق الاسلام. وإذا جاز لنا اختزال مراحل التمازج بين هذه الثقافات العربية الوافدة والثقافات التى كانت تحتل نفس الرقعة عند المجموعات المحلية فاننا نلاحظ أنها في النهاية خلقت مزيجا كان بلا شك لا يرقي إلى مستوى الثقافة العربية في المشرق العربي الذى يجب ألا ننسى أنه صاحب الأثر الأكبر عليها، إذ أن معظم دعاتها وقادتها وفدوا منه.

وعموما، رغم ماكان عليه حالها، فان هذه الثقافة حاولت جهدها أن ترفض أية هيمنة فكرية حاول الاستعمار البريطاني مع بداية القرن العشرين فرضها عليها. غير أنها لم تتمكن من أن تقوم بحماية الجزء الجنوبي من القطر من هذه السيطرة. ومن هنا جاء التطور الثنائي للسودان على مستوى المثقفين. ولابد من التأكيد على أننا حتى في شمال السودان نرى أن مجموعات الصفوة لم تسلم من الأثر الغربي، وقد دارت معارك بين الصفوة التى احتواها البريطانيون وقاموا بتثقيفها من خلال السلم التعليمي الذى سيطروا عليه والصفوة التى تمردت، بعد فترة، على هذا السلم واتجهت إلى مصر تنهل من مراكز الثقافة العربية القائمة هناك، وما دار من صراع فكرى في فترة ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وانعكست آثاره في مجلتي "حضارة السودان" و"الفجر" في الخرطوم وعبر عنه فكر القلة من المثقفين السودانيين الذين استغلوا منابر الصحف والمجلات المصرية، يوضح عمق هذا الشقاق.

نخلص من هذا إلى أن الثقافة الاستعمارية المهيمنة، وهى الثقافة الفرنسية في المغرب العربي ومصر وبعض بلدان المشرق العربي والثقافة البريطانية في السودان وبعض البلدان الهامشية الأخرى، خلفت آثارا عميقة في التفكير وأثرت على توجه المثقفين وقادت إلى اختلاف نوعية المساهمات الفكرية وسهولة تفاعلها. وقد نبع هذا

==فضل حسن مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٧٦. وفي فترة لاحقة هى فترة المهدية يمكن أن نورد كتاب اسماعيل الكردفاني "سعادة المستهدى بسيرة الامام المهدى" تحقيق محمد ابراهيم أبو سليم، بيروت، ١٩٧٢.

أساسا من المنهج الذى اتبعته هاتان الثقافتان في اتجاههما نحو الهيمنة على هذه المجتمعات، الشئ الذى خلق العديد من الحواجز الفكرية وعمق من الهامشية. لذا ونحن نأخذ هذا البعد في الاعتبار لا نستغرب أن نجد الدور الذى يمكن أن يقوم به المثقف السوداني، في الحوار الذى يدور اليوم منسيا رغم محاولة هذا المثقف الاجتهاد بشكل لافت لاثراء الحوار الثقافي والفكرى والمحاولة في اخراج هذا الحوار من الاطار الذى يسيطر عليه اليوم ليأخذ بعدا جديدا من خلال الاعتراف ببعض عناصره ومقوماته الافريقية.

جـ / آثار الهجرة وصعوبات الحياة اليومية عند المستقرين على مساهمة المثقف السوداني :

هزت الهجرة الخارجية بناء المجتمع السوداني في كل جوانبه خاصة الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أن لهذه الهجرة عائدها الاقتصادى الا أن الدلائل تشير إلى أن سلبياتها على مختلف المستويات، حتى الآن، أكثر من ايجابياتها. وقد تركز قدر كبير منها على قطاع العقول التى كان القطر ومازال يأمل منها الكثير في مستقبله التنموى. وفي اطار موضوع نقاشنا الحالى تشكل هذه المجموعة شريحة كبيرة من مثقفي السودان. وتعلم جيدا، من واقع حال المهاجرين لاقطار النفط العربية خاصة، أن أمثال هؤلاء المثقفين تحولوا إلى موظفين انشغلوا بقضايا العمل اليومي جهادا من أجل البقاء. ويضاف إلى هذا أن ظروفا موضوعية في بلدان المهجر، ومن واقع عقودات عملهم، حدت من مساهماتهم ان هى لم تقيدها.

أما من تبقي داخل القطر فقد انشغل بالعمل السياسي اليومي على حساب العمل الثقافي والفكرى، كان هذا معارضا أو مؤيدا لما يدور في السودان، هذا إضافة إلى واقع حياته اليومية ومعاناته في أن يحصل على كسرة خبز أو قطرة وقود لم تدع له مجالا ليفكر باتزان وعمق في معظم الأحيان. وتفاصيل المعاناة هناك كثيرة، ولعل من المفيد أن نذكر منها مثال الأستاذ الجامعى الذى يجلس لساعات تحت الشمس المحرقة في رتل السيارات أمام محطة المحروقات. وفي أثناء هذا يراجع بعض الأوراق لمحاضرات قد لا يصل اليها في الوقت المناسب أو لا يصلها قط. أو يقوم بالنظر في

أعمال طلابه في مثل هذا الوضع وربما يحاول أن يطلع على بعض الجديد من الأدبيات في مجال تخصصه، ولا يمكننا أن نلومه إن هو لم يوفق في التمعن فيما بين يديه.

يضاف إلى هذا أن مؤسسات القمع كانت تحرّم أن تصل إلى يديه الأدبيات التى تناقش القضايا العصرية التى تشكل المادة المطروحة على الساحة الفكرية في العالم أجمع والعالم الافريقى والعربي على وجه الخصوص. في ظل هذا الوضع أيضا صارت المشاركة في كل نشاط خارج الحدود لا تتم بصورة مشروعة الا إذا كان المثقف من الموالين للسلطة، مما جعل دائرة المشاركين تتقلص وأصبحت سمات توجهات المشاركين ذات قالب واحد، مما شوه صورة المثقفين السودانيين من خلال النشاطات التى ساهمت فيها هذه الفئة. لقد أعجزت ضروب القمع التى كان يمكن أن يتعرض لها أى صوت جاد يساهم خارج اطار ما أرتأت السلطة، الكثير من الأصوات التى كان يمكن أن تؤثر في مسار الحوار الفكرى الذى يدور اليوم.

د / الموقف الاقتصادى وعجز المؤسسات القومية عن تمويل المساهمين:

لقد أثر التدهور الاقتصادى العام في القطر على امكانية استمرار بعض المؤسسات القومية، مثل المجلس القومي للبحوث أو الجامعات، والتى كانت تمثل القنوات الرئيسية في تهيئة المناخ الملائم للمثقفين لكي يسهموا في المنتديات العالمية والاقليمية، وتمكين بعض الباحثين المنتمين لها من المساهمة في ما يدور من حوار أو حضور المناقشات. لقد شحت الموارد التى تخصصها الدولة لهذه المؤسسات مما أعجزها حتى عن القيام ببعض واجباتها اليومية ناهيك عن المشاركة في نشاط خارج الحدود. وأصبح مثل هذا النشاط ترفا في مثل الوضع الذى صار اليه حالها الذى هو من حال الاقتصاد القومي العام.

لقد كان من الممكن لبعض المثقفين في السودان والأقطار الهامشية الأخرى من خلال صلاتهم الشخصية ببعض المؤسسات الاقليمية والحكومية، من أن يتمكنوا من الحصول على الدعم الذى يوصلهم إلى منابر الحوار، ولكن معظم هؤلاء يخشى أن يشكل هذا الأمر نوعا من المؤثر المعنوى الذى قد يفرض عليهم قدرا من التنازل عن بعض المواقف المبدئية، بمعنى الا يتمكنوا من الجهر ببعض الآراء التى قد يرون أنها لا

تروق لمن يساهمون في دعم حضورهم، مثل هذه المواقف التى قد تقود لبعض الحرج شئ أحجم عنه قدر كبير من المثقفين السودانيين والهامشيين الآخرين فأصبح أحد المؤثرات الفعلية في غياب العديد من الأصوات الأصيلة، خلال العقد الذى مضى من الزمان.

هـ / الأثر السلبي لبعض الرموز السودانية :

لابد من التعرض بصراحة تامة للدور السلبي للرموز السودانية التى ظلت لوقت طويل تحتكر تمثيل السودان في المحافل الاقليمية والعالمية، تشير كل الدلائل إلى أن هذه الرموز، وفي حمي تكالبها على ارضاء السلطة التى كانت قائمة في السودان، حاولت كل جهدها أن تبتعد عن دعوة الأصوات الأصيلة إذ أن هذه الأصوات لا يرضي النظام القائم عنها ولا يريد لها أن تفصح عن رأيها الذى قد يهز دعائمه الواهية. وهكذا غاب السودان كليا أو جزئيا عن ساحة النقاش حول تطور الفكر العربي واتجاهاته المستقبلية. وفي بعض الأحيان كان هناك جنوح من هذه الرموز نحو تبني بعض الأصوات التى ترى أنها تميل إلى افكارها حتى ولو كان على حساب الموضوعية. والغريب في الأمر أنه لم يخطر ببال هذه الرموز أن بلدا هامشيا مثل السودان لابد أن يتمتع بتباين كبير فيما يحمل مثقفوه من فكر. ولكنها بدلا من أن تتجه إلى اتاحة المجال لمثل هذا التباين ليثرى الحوار جنحت لارضاء السلطة بالابتعاد عن كل ما يغضبها، ثم سعت إلى التبني الذى أشرنا اليها جاهدة لأن يرث مراكزها من هم طوع البنان أو ذوو القربى، وبذلك أدخلت نوعا جديدا من القبلية لمثل هذا المكان والأمثلة كثيرة يمكن للمراقب الملم بواقع العلاقات الاجتماعية في السودان أن يلاحظها.

خاتمة :

رغم هامشية السودان، ورغم ضيق الحال نقول إن أصالة الفكر فيه لم تمت. وفيه من الأصوات ما يمكن أن يثرى الحوار وربما ينقله إلى مستوى أكثر عمقا بادخال البعد القارى عليه، فنحن لسنا في القرن الخامس عشر حتى تناقش قضايا الفكر العربي بمعزل عن فكر وثقافات المجموعات الافريقية التى يمثل العرب جزءا كبيرا منها ويرتبطون بها تاريخا ومصيرا، ان الهامشيين والسودانيين منهم على وجه الخصوص لم

يحسم معظمهم قضية الهوية حتى هذه اللحظة، بل هم في هذه الفترة الحرجة من تاريخهم وتاريخ الأمة العربية والأمم الافريقية في أشد الحاجة إلى المساهمة في الحوار الفكرى الجاد الذى يساعدهم في تحديد موقف يوجّه مسيرتهم الفكرية والحياتيه. ويتيح لهم أيضا عرض بعض ما يدور في آذهانهم حول الانتماءات القومية وكيفية الاستفادة منها في تحديد معالم تطور القارة عامة.

والذين في مقدورهم أن يساهموا في مثل هذا الانشاط كثير نذكر منهم، لمن لا يعلم أو حجبت عنه الأسماء، أدباء ومفكرين وشعراء أمثال عبد الله علي ابراهيم ومحمد الملكي ابراهيم ومحمد عبد الحي وفرانسيس دينج وبونا ملوال، وهؤلاء جزء من قائمة يمكن أن تطول لها ما يمكن أن تقدم للحوار حول الفكر العربي وان تفتح آفاقا جديدة لمعرفة الذات وحوار الثقافة العربية مع الثقافات الأخرى، وهم بلاشك لهم "لسان سليط" لن يردد كلمات الشكر "لسعادة الاستاذ الدكتور مقدم البحث القيم" قبل أن يقتنع بقيمة البحث. وأصلح للمفكر العربي أن يستمع لمن يساهم معه بالحوار الصادق دون تطبيل وينتقد دون تردد أو حرج، وكما يقول المثل السوداني "اسمع كلام من يبكيك ولا تسمع كلام من يضحكك" وربما يكون هذا القول هو ما نحتاجه الآن.

إن الظروف في السودان الآن مواتية لاستقطاب بعض أو كل هذه الأصوات التى أشرنا اليها. وكل ما هو مطلوب أن نمد حبل الصبر خلال النقاش وتتسع الصدور لسماع ما قد لا يرضي إذاكان ما يقال منطقيا. كذلك يجب أن نأتي لمنابر الحوار بأذهان مفتوحة تأخذ وتعطي. وان نسمح للهامشيين في بداية الأمر بحق الاستماع أكثر من الحديث حتى يستوعبوا أبعاد ما يدور حولهم ويؤطروه في محيط الإشكاليات التى يمثل حلها همومهم الملحة.

ملحق:

كتب الدكتور هشام جعيط من علماء التاريخ الاجتماعي بتونس مقالا في الزاوية الاسبوعية التى تصدرها مجلة اليوم السابع بعنوان: "الأمة مشرقا ومغربا" وبما أن حديثه كان ذا صلة مباشرة بموضوع اهتمامى في المقال أعلاه فقد أرسلت هذه المداخلة للمجلة المذكورة وقد نشرت بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٧ م في باب مناقشات:-

الهامشيون والعمل الحضارى العربي :

مطالعة "آفاق" للدكتور هشام جعيط في العدد ١٣٥ من "اليوم السابع" الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ تجعل العديد من الأسئلة تلح على الذهن، منها هل في مقدور أهل الثقافة أن يقوموا بتحمل رسالة العروبة وتأكيد الذات عندما تعجز السياسة في الوطن العربي؟ هل في الامكان العمل في المجال الثقافي دون أخذ الاطار السياسي والاقتصادى في الاعتبار؟ هل يمكن المثقف تجاوز علاقات القوة في تركيبة المجتمع؟

بجعل عدم وجود مركز يذكر للوطن العربي، الدكتور جعيط يتفاءل ويرى أن الاسهام ممكن للجميع، والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هل باب العطاء فعلا مفتوح للكل بحكم انتفاء وجود المركز؟ أو ليس تسيس المساهمة واقعاً معاشاً في المجال الثقافي، خاصة إذا ما تأملنا معظم اللقاءات الفكرية في الآونة الأخيرة والتى يدعى اليها بجانب أهل الأصالة والقدرة الفكرية عدد وافر ممن لا تتوافر لديهم امكانيات العطاء؟ أليست سيطرة بعض ديناصورات الفكر، التى تقاوم قانون الطبيعة، على معظم المؤسسات العربية المؤثرة في مجال التفاعل الثقافي داخل العالم العربي وفي صلة هذا العالم مع بقية أنحاء المعمورة، تمثل حاجزا للمساهمة التى تأتي، ليس فقط من الهامشيين بل من كل المثقفين العرب في المشرق والمغرب وبقية الاتجاهات؟

نتفق جزئيا مع الدكتور جعيط في أن الأمة العربية صارت واقعا انثروبولوجيا ثقافيا إذا ما أعدنا تعريف مصطلح الانثروبولوجيا والثقافة ليكونا أكثر مرونة وشمولا يسمحان بقبول الخصوصيات، ونوافق تماما أن مثل هذه الواقع يفتقر إلى المقدرة في التعبير عن نفسه سياسيا ، ولا نستغرب لانبهار الدكتور جعيط بمقدرة المشرق العربي على التواصل عبر قناة اللغة الواحدة فهذه ربما المحمدة الوحيدة للوضع الثقافي والسياسي والاقتصادى إذا جاز لنا أن نميز بين هذه الأطر المجتمعية في المشرق العربي.

ولكن انبهار الدكتور جعيط يصبح مطالبا بالمراجعة عندما ينسحب على الحداثة في تعميم شمولي بحيث تصبح حداثة أهل المشرق أصلية في مقابل حداثة أهل المغرب الهجينة، حداثة تبرز ضمن ما تبرز "في الصحافة ودور النشر واجتماعات أهل الفكر

واحترام العلم والعلماء"، هنا نختلف مع الدكتور جعيط فنحن الذين كان من حظنا أن نعيش على هامش المشرق العربي نشك في قوة أساس هذه الأصالة التى يراها بصورة مطلقة، نعم هناك الكثير من المثقفين وأهل الفكر الذين يسيرون على الجمر، في زمان، ومكان ابتلاه الدهر بمصائب عظيمة، حتى يحفظوا للأمة العربية استمراريتها في العطاء ووصل ما ضيها بحاضرها، لكن أقوى من هؤلاء جميعا نظم تكمم أفواه الأدباء وتكسر أقلام المثقفين وتقيد اجتماع أهل الفكر واجماعهم بعد أن تزرع في أوساطهم الذين يصفقون بلا سبب أو هدف للزعيم الأوحد ويسبحون بحمد القائد الملهم ويتبعون دون تساؤل خط الحزب الواحد الأحد المعصوم من الخطأ.

أما احترام العلم والعلماء فحدث ولا حرج، مؤسسات نشر العلم وتوجيه البحث العلمي في معظم الأحيان تشكو لطوب الأرض من سيطرة العقلية البيروقراطية التى تحكم سلوك من تصدوا للقيادة في هذا المجال، لقد أصبح عدد وافر من علماء المشرق العربي يبيعون تجارة كاسدة لمشتر بخيل أو لطلاب قد ينقصهم الاعداد لاستيعابها.

نحن الأكثر هامشية، أو سمنا أصحاب الهامشية المركبة في مقابل هامشية أهل المغرب، والذين تتجاذبنا ثقافات أخرى دعمها الاستعمار إلى حين، وحاول أن يفرض إلى جانب ذلك ثقافته علينا، كنا أكثر انبهارا عندما صحونا على نداء رسالة العروبة، حاولنا جهدنا أن ندخل عليها بعدا انثروبولوجيا ثقافيا أكثر تعقيدا. وحاولنا أن نعيدها إلى جذورها الاسلامية مستدلين بالتراث أو الموروث داعين إلى أن باب الاجتهاد والمساهمة في العمل الحضارى مفتوح، مستشهدين ضمنا بالحديث الشريف "لافضل لعربي على أعجمى الا بالتقوى" ليس هذا فقط بل ما بالك إذا ما تخطى العجمي حاجز اللغة وأصبح يمثل طلائع الاسلام والعروبة ويحمى ثغور الأمة ضد الصليبيين الجدد، ومن خلال التجربة بذل الجهد في تأكيد ذاتيته الاسلامية العربية، كم كانت الصدمة شديدة وخابت الآمال عندما لاحظنا أن النشاط الفكرى في الوطن العربي، خاصة في المشرق العربي، حكر على فئات محدودة، والمطلوب منا إذا اردنا ارتياد مجال الفكر وموائد الحوار أن نسبح بحمد الداعين اليه دولا كانوا أو قيادات في منظمات أو أفراد مكنتهم قدرة الثراء على شراء أصوات بعض المثقفين. أصبحت مقدرة المثقف الهامشي على التطبيل هى تذكرة الوصول إلى لقاءات الفكر. أى فكر

هذا الذى يرفض أن يجلس إلى موائد الحوار أولئك الذين في مقدورهم تقديم الاسهام الجاد والنقد البناء وفتح كوة نور على الركن المظلم في الذهن العربي، وأكثر من هذا فتح الأذهان على حقيقة أن الثقافة العربية لا يمكن ان تكون اداة ذات أثر فعال في طرح رسالة العروبة وتأكيد الذات مالم تتمكن من خلق تفاعل ايجابي مع الثقافات المحلية والعالمية الأخرى.

من هذا المنطلق الأخير يأتي اختلافنا مع الدكتور جعيط في تقييمه لدور المغاربة، في تقديرى ان اقتراب المثقف المغربي من فرنسا كان "عامل تدهور في الجملة وأنه أمر سلبي" ، عندما كان هذا المثقف يؤمن بأن اتجاهات العالم الأربعة تم اختزالها في اتجاه واحد هو الشمال، ولكن منذ زمن ليس بالقصير أصبحنا نلاحظ أن هناك من قادوا حركة دعوية لزعزعة هذا الايمان وادركوا ضرورة وضع الاتجاه الشرقي على خارطة فكرهم، وهنا نلاحظ، نحن الأكثر هامشية أو أصحاب الهامشية المركبة، ان دور المثقف المغربي في دعم رسالة العروبة أصبح يحتل حيزا كبيرا ومركزا مرموقا تشهد عليه عملية الحضور المستمر والصوت المسموع في اللقاءات الفكرية المتاحة رغم ما يشوبها من نواقص، ولسنا في مجال استدلال، ولكن الشواهد كثيرة والمساهمة فعالة، والقرب من فرنسا ان لم يكن له اسهام ايجابي على الدوام فهو ليس بالسلبي دائما ، تكفيه اتاحة الفرصة لاضافة بعد أصيل للمنهج في النشاط الفكرى - وهذا هو "كعب أخيل" عند المثقف في المشرق العرب - إننا نراقب التفاعل بين المشرق والمغرب العربي، ونلاحظ امكانية انفتاح باب العطاء، ونحمد للمثقفين المغاربة هذا الاتجاه، الا أننا نود أن نشير إلى أن خارطة الفكر لدى المثقف في الوطن العربي يجب أن تكون قادرة على العمل في أكثر من اتجاهين!.

أثر الموروث الشعبي في السلوك
والأنماط الفكرية

تحمل الذاكرة الشعبية في طياتها كنوزا زاخرة من المادة التى تعتبر من الركائز الأساسية للثقافة في كل مجتمع، ولا يكون لدى المجتمع بدون ركيزة الثقافة ثالثة الركائز التى يقوم عليها البناء الاجتماعى. وتعتبر الثقافة متغيرا أو عاملا وسيطا يتداخل بين النظام العام والبنى الاجتماعية السائدة ونمط الانتاج وتوزيع العمل، وهى متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية وهو المتغير الناتج. وبمعنى آخر يمكن النظر اليها على أنها نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية السائدة، فتستخدم كأدوات تنظم العلاقة وتبرر الواقع أو تحرض على تغييره. ومن هنا يأتى اتصالها المباشر بالواقع وانبثاقها عنه [(١)].

الثقافة في مجملها أفكار وأفعال اضافة إلى ما ينتج الانسان من إدوات تقنية يستعين ببعضها على اعادة انتاج بعض حوائجه. وفي محاولتنا لتفهم الواقع بهدف استشراف المستقبل يتحتم علينا الغوص في أعماق الماضي للاستعانة والاسترشاد بأحداثه وتجاربه والمعرفة التراكمية الناجمة عن تلك الأحداث والتجارب، ومن هنا نجد أنفسنا في حاجة لوصل ثقافة الماضي بثقافة الحاضر بقصد الوصول إلى هذا الاستشراف المستقبلى. يهمنا مثل هذا الأمر ونحن نقوم بهذا الجهد في الوطن العربي "فالوظيفة التاريخية للثقافة العربية في هذا الاطار هى التوحيد المعنوى والروحى والعقلى". وظيفتها هى "الارتفاع بهذا الوطن من مجرد رقعة جعرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون الا به ولا يكون الا بها. وتصبح المسألة هنا ليست مسألة حاضر الثقافة العربية وحسب، بل أنها أيضا مسألة ماضيها ومسألة مستقبلها" [(٢)]. وعندما نفكر في المستقبل نجد أنفسنا مشدودين إلى الماضي. ويكون هذا الماضي على الدوام حاضرا كطرف منافس في كل قضايانا، والثقافية منها على وجه الخصوص. وليس في هذا مايشوب طرحنا للقضايا الأساسية ولا هو بمستغرب فنحن ورثة لحضارة انسانية

---

(١) أنظر الدكتور حليم بركات: "المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعى اجتماعى"، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٣.

(٢) الدكتور محمد عابد الجابرى: "التخطيط لثقافة الماضي"، مجلة "اليوم السابع"، العدد ١٤٥، ١٦ فبراير ١٩٨٧م، ص ٤٨ وأطروحات الدكتور الجابرى الكاملة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع اليها في كتابيه: نقد العقل العربي، وبنية العقل العربي.

أصيلة تصلح قاعدة لانطلاق حضارى جديد.

عند النظر للتاريخ الثقافي العربي السائد لا نملك إلا أن نتفق مع الرأى القائل بأنه في معظمه "مجرد اجترار وتكرار وإعادة انتاج، بشكل ردئ، لنفس التاريخ الثقافي الذى كتبه أجدادنا تحت ضغط صراعات العصور التى عاشوا فيها وفي حدود الامكانيات العلمية والمنهجية التى كانت متوافرة في تلك العصور" [1]. وهو بهذا الشكل يعجز عن المساعدة في توضيح صورة الواقع المعاش، إذ أنه لا يتسق معه. وعند هذا الوضع نجد أنفسنا أمام عدد من الأطروحات التى تحاول أن تفسر عدم الاتساق هذا. من هذه الأطروحات تلك التى تدعى وجود ثقافتين: ثقافة تراثية موصولة بالماضي وثقافة اغترابية مأخوذة من الغرب.

وتتصارع هاتان الثقافتان وكأن الخيار المطروح هو لمن الغلبة: للأصيل القديم أم للغريب الجديد؟ وأطروحة أخرى تقول بوجود ثقافتين: قومية فصحى، ومحلية عامة. وتطرح المسألة كما لو كانت مسألة يقصد منها الخيار الأيديولوجى كالادعاء مثلا بأن الثقافة العربية الفحصى تنفي الثقافة الشعبية. وهذا الطرح لا يخلو من عدم الجدية العلمية لأنه يهمل علاقة التوالد والتكامل بين هاتين الحالتين البارزتين داخل الثقافة العربية [2]. كما يلاحظ طرح الثنائيات عند التمعن في ثقافة الحاضر كالقول بثقافة للصفوة وثقافة للعامة تمثل كل واحدة منها ملامح الفئة التى تعبر عنها وتعكس مصالحها. أو القول بثقافة للحضر حديثة التكوين ملحقة بمكونات عديدة لثقافات وافدة تتفاعل داخل المدينة وتتسم بضعف في تجانس عناصرها، وثقافة ريفية تقليدية ضاربة في الماضي عراقة وأصولا متجانسة العناصر والأركان ثابتة. وهذه الثنائيات تعجز عن تفهم ديناميكية التغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسي في الوطن العربي.

ويظل الطرح للثقافة العربية على أساس أنها تراث موجود ما بين الخليج العربي والمحيط الأطلنطى وعلى امتداد حدود دولة الاسلام في أوج عظمتها هو الطرح الأكثر قبولا وسط الدارسين اليوم لماضي وحاضر الثقافة العربية والمشتغلين بالبحث عن نافذة

(١) د. محمد عابد الجابرى: المرجع السابق، ص ٤٨.
(٢) د. خليل أحمد خليل: "نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية" ، دار الحداثة، ١٩٧٩، ص ٦

على مستقبلها. وهنا تبرز أهمية بذل الجهد ليس في اجترار ما هو متوفر من تراث أشرنا إلى بعض نقائصه، ولكن في التوافر على النفاذ إلى ما هو مختزن في الذاكرة الشعبية كما قلنا في استهلالنا لهذا النقاش، ومن هنا تأتى أهمية الموروث الشعبي المتداول في الحياة اليومية، خاصة في ما يمكنه أن يقدم من دعم لفهمنا لخصوصية المكانة والدور داخل اطار الثقافة القومية العامة وبالتالى تفهم الاختلاف النسبي بين المجتمعات والأثر في السلوك والأنماط الفكرية عند أفراد المجتمع الواحد وبينهم وبين أفراد المجتمعات المشاركة في الثقافة العامة.

إن الموروث الذى تختزنه الذاكرة الشعبية هو عنصر التواصل الانساني بين الأفراد في ما بينهم وبين الجماعات ذات السمات والخصائص المشتركة. "وهذا التواصل يتم أساسا من خلال عمليه الابداع واعادة الابداع التى يقوم بها الانسان معبرا به عن المجموعة المتجانسة التى يرتبط بها، وعن سماتها الجمعية" (١) . وهذا الموروث هو الغائب الحاضر في نقاشنا حول الثقافة العربية، ماضياً وواقعاً معاشاً. هو المهمش دائما، على أحسن الفروض، رغم أنه حبل الوصل بين الثقافات الفرعية في الوطن العربي والتى تشعبت بها سبل الفرقة لأسباب يعجز المرء عن اختزالها في هذه العجالة. لكن على العموم فان الفضل في التواصل يعود إلى الأساس الذى تقوم عليه الوحدة النسبية للسلوك والأنماط الفكرية. ذلك الأساس هو التجربة التاريخية التى تشترك أقطار الوطن العربي في عمومياتها وهى انتشار الموجات البشرية العربية في كل الاتجاهات مع وبعد الفتوحات الاسلامية وقبلها (في بعض الحالات) بقليل. وتنعكس صورة ذلك حاضرا في الموروث الشعبي، اذا جاز لنا أن نركز الانتباه لموضوع نقاشنا وحده، ممثلا في الحكم والأمثال والقصص الشعبية ذلك على نطاق الفكر، كما نجده في الوان الموسيقي ابداعا وفي أنماط السلوك فخرا واعتزازا وكرما وتعاونا وتألقا، ومجمل القول أنه معنا في ذخيرة القيم التى تشكل فكرنا وسلوكنا في الحياة اليومية. ونقصد بالقيم هنا "المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، وتوجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم وتنظم

(١) د. أحمد على مرسي:"الأدب الشعبي والعدات والتقاليد الشعبية"، مجلة "المأثورات الشعبية"، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، العدد الثاني، السنة الأولى، أبريل ١٩٨٦، ص ٧٢.

علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين أنفسهم والمكان والزمان وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم" [1]. وبطريقة أكثر اختصارا تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته أو بمعنى آخر أنماط الفكر السائد. وفي جميع الحالات تشكل كل قيمة من قيم المجتمع عندنا مقياسا يوجه سلوكنا في ذلك المجتمع المعنى.

إذا كنا نفهم الموروث بهذا المعنى فنرى أنه يحق لنا القول بأنه الغائب الحاضر أو المهمش على الدوام. فالحديث عن الموروث يتحول دائما ليصبح حديثا عن التراث المكتوب الذى ورث عن الصفوة المثقفة والذى قد يتطابق مع ما كان عليه الحال أو قد لا يتطابق. ولكن الكنز المعرفي الشعبي الذى يشكل السلوك ويلونه ويوجه الفكر يوميا في مجتمعاتنا قليل الحظ من العناية. نعم نحن ورثة حضارة انسانية، أصيلة كما أشرنا سالفا، ولكن يجب أن نكون واقعيين في الاعتراف بأن جوانب من تلك الحضارة، خاصة تلك التى تشكل اطارنا العقلي تحتاج إلى ثورة تجلو عنها صدأ الزمن ورواسب الماضي وتقدح فيها شرارة الوعي. ولعل من أقيم أفضال حضارة العرب علينا تنبيهنا إلى النظر داخل أنفسنا بحثا عن مصدر الالهام في أعماقنا والاستعانة بمنهجيتها وأساليبها العلمية في صياغة حياتنا صياغة عصرية قائمة على تأكيد الذات [2]. غير أننا نجد، بحكم وجودنا في القرن العشرين أن هذه الأفضال ارتبطت وتداخلت مع جوانب فرضت علينا قيودا في السلوك والفكر وأصبح لا حيلة لنا في التيار الجارف الذى يتدفق علينا من العالم الخارجى والغربي منه على وجه الخصوص سواء أكان ذلك في شكل بضائع أو أفكار أو أنماط سلوك، فنحن مستهلكون لما يصنعه الآخرون ولا خيار لنا. وأصبحت حضارة الغرب تفرض نفسها علينا وتدعي أنها الأصلح ونحن الذين ورثنا حضارة وجهت مسار البشرية وخطت قواعد النهضة العلمية والفكرية وأطر السلوك الحميد الذى نفخر به اليوم، أصبحنا نعجز أن نواصل انتاج هذه الثقافة واكتفينا بدور المقلد.

يمكن القول، بناء على ما سبق، أن الموروث الشعبي في كل أقطار الوطن العربي لم ينل حظه من العناية، اذ أن فيه من المادة ما يمكن أن يعد من مصادر القوة للطفرة

(١) د. حليم بركات: المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(٢) د. عون الشريف قاسم: "في معركة التراث"، دار القلم بيروت. ١٩٨٠، ص ٢١٢ - ٢١٤.

المرجوة التى تحتاجها مجتمعاتنا لتتجاوز بعضاً من ركودها ومعظم أسباب تأزم واقعها. قليلة أقطار الوطن العربي التى أتاحت مجال البحث في هذا الميدان، ونحن هنا شهود على مثل هذا الانجاز الرائد الذى تصعب الاشارة إلى مثال سواه. والذى يؤكده هذا المثال، هو أن جهد إعادة الموروث الشعبي لمكانه الطبيعي في التاريخ الثقافي العربي جهد مشترك بين الدولة ومثقفيها وحملة تراثها أنفسهم، جهد مؤسسة وصفوة عامة. وإذا كنا في المثال الذى أمامنا نلمس قيام المؤسسة بدورها ونحمد لها العطاء والمبادرة، الا أننا نأمل في أن تحذو حذوها بقية الأقطار في الوطن العربي كل حسب مقدارتها. واذا كنا نرى الجهد الشعبي في الاصرار على تأصيل القيم والتمسك بها وتأطير سلوك الفرد والمجموعة في المجتمع في اطارها واستنباط الأفكار من خلال العودة إلى الموروث وطرحه على الحاضر، ورغم ما في معادلة الطرح من ضيم، حيث هيمنة الغريب الوافد الذى يصل عبر أجهزة الإعلام، فإننا نلحظ بعض التراخي من جانب المثقفين في أداء دورهم في هذا المجال. يحتاج كثير من مثقفينا إلى تسليط جهدهم الفكرى على قضايا المجتمع بغرض صياغة عناصر الخبرة في كيان مجتمعنا صياغة حديثة تتلاءم ومتطلبات العصر دون أن نمزق أثناء عملية الصياغة جوهر شخصيتنا الحضارية. هنا، للأسف، حدث نوع من الخلل فالمثقف الذى ينهل من التراث مثله مثل المثقف الذى نحى منحى اغترابياً وصل إلى نفس الموقف من الموروث الشعبي وعجز عن فهم حقيقة أثره على السلوك اليومى لدى الفرد العامي وعلى أنماط فكره. والواقع أن كثيرا من الأخطاء التى وقع فيها المثقفون في هذا المجال (وهنا أقصر حديثي على السودانيين منهم، إذ أنني أكثر قربا والتصاقا بأعمالهم) ناجمة عن تنكبهم فطرة الشعب السليمة وتخليهم عن قيم ومثل يعتبرها بسطاء الناس من مقومات شخصيتهم وتؤثر تأثيرا مباشرا في السلوك والفكر عندهم. المتتبع لاهتمام المثقفين ومدى ارتباطهم بقضايا المجتمع (وأخص هنا مرة أخرى المثقفين السودانيين) يلاحظ أن الأنانية الطاغية والرغبة الجامحة في الثراء بأى ثمن والتسلق والتملق وما إلى ذلك من أمراض المتعلمين، هى السبب في وقوعهم في الأخطاء التى أشرنا اليها، ويجدر التنويه هنا إلى أن الأمراض هذه هى أعراض لنوع التعليم النفعي الذى نتلقاه في مدارسنا ومعاهدنا والذى يفصلنا عن قيم مجتمعاتنا ولا يربي فينا

غير الأثرة وحب الذات والتشبث بكل غريب [1] ، إنه نوع من التعليم الذى لا يجد فيه الموروث مجالا ليطل على الواقع وحتى اذا وجد بعض المجال أصابه من التشويه ما افقده القدره على التعبير.

لا نود هنا الاسهاب في طرح التمييز بين ما هو معبر عن الجانب السلوكى في الموروث الشعبي والجانب الفكرى فيه،اذ أن أمر التمييز هذا منهجى بحت يمكن ان يكون أكثر رسوخا ووضوحا في ذهن الباحث ولكن في الواقع المعاش يرتبط الجانبان دون فصل. فالقيم والتقاليد والعادات دائما تعبر عن المجموعة المتجانسة وعن سماتها الجمعية. ويشكل هذا العنصر في الثقافة ضابطا لسلوك الفرد ويجد التعبير عن نفسه في الآداب والموسيقي وشتى الوان الفنون الشعبية وغيرها، والتى يمكن اعتبارها معبرا عن الجانب الفكرى. وتمثل هذه الموضوعات في مجموعها مادة الموروث الشعبي. والانسان العادى لا يضع خطا فاصلا بين بداية ما هو سلوكي وما هو فكرى فالوصل مستمر والتكامل والتفاعل صفة من صفات الحياة اليومية.

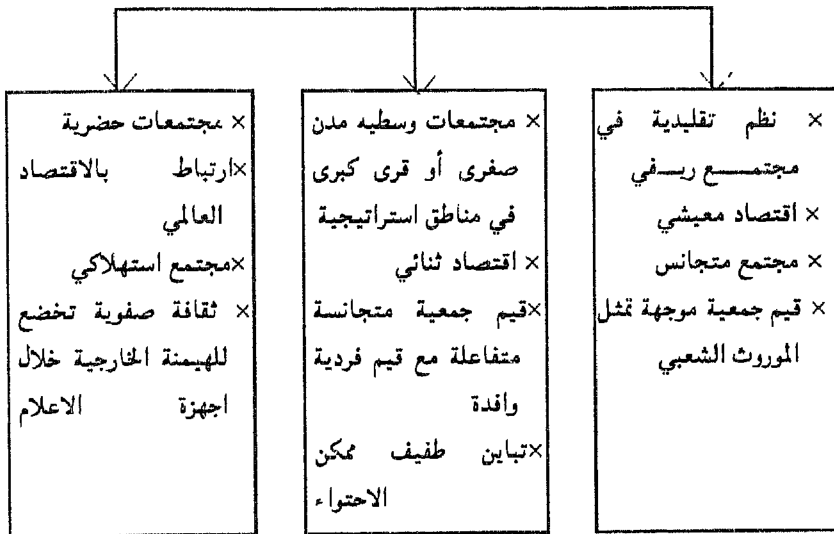
لا أحسبنا نختلف، رغم تمايز تخصصاتنا، في أن أهم مصدر للقيم وأول حامل للعادات والتقاليد والمعلم الأول لسلوك وأفكار الانسان العربي من خلال مجال التنشئة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية على وجه العموم هو الأسرة. والأسرة قبل كل شئ وحدة انتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين اعضائها. وتعتبر هذه الوحدة، انطلاقا مما تتطلبه من عضويتها، البداية الاساسية للجماعة أو الجماعات التى تشكل بنية المجتمعات العربية. من هذا يتضح أن الجماعة وليس الفرد هى التى تشكل النواة التى يقوم عليها المجتمع في أقطار الوطن العربي، ولذا فان القيم السائدة المؤثرة في الرصيد الوافر من العادات والتقاليد، والتى تتمتع بالاختلاف النسبي والخصوصية من مجتمع لمجتمع، هى قيم جماعية أكثر منها فردية. وهذا لا ينفي وجود قيم فردية مثل تلك التى تشدد على التحصيل والانجاز الفردى وعلى النفوذ والقوة والوجاهة، ولكن السائد هو قيم الانتماء للجماعة حتى أن الانسان يعامل كعضو في الجماعة أكثر منه فردا مستقلا. ويجب أن لا نرسب في الأذهان الانطباع بأنه لا يوجد تضارب بين هذين النوعين من

(١) د. عون الشريف قاسم:المرجع السابق، ص ٢١٢ - ٢١٤.

القيم في مجتمعاتنا اليوم، وانما نود أن نختزل النقاش دون اخلال بالمضمون لنؤكد أن التضارب والصراع بين النوعين انما هو صراع بين قيم جديدة ناتجة عن اطار جديد للتفاعل في المجتمع المتغير، وهى مازالت في طورها الجنيني، وقيم هى عصب الموروث تجاهد لتكون الموجه للسلوك والفكر في مجتمع تتنازعه رياح التغيير المضطربة في بعض أنحاء الوطن العربي الهادئة في بعضه الآخير، ولنا عودة لهذا الأمر لاحقا.

تواصل الثقافة العربية التى نتج عن التجربة التاريخية التى أشرنا اليها سابقا، وعن اندفاع الموجات البشرية التى طبعت أقطار الوطن العربي بطابعها الخاص وحفظت للثقافات الفرعية خصوصيتها في اطار الثقافة الأم. يجعلنا نلاحظ أن هناك قيما مشتركة أصبحت تشكل القاعدة الأساسية لأنماط السلوك والفكر في هذه الأقطار مع الاحتفاظ بملامح جانبية من الخصوصية والاختلاف النسبي. من هذه القيم، التى تشكل جزءا من الاطار العام، قيم العصبية والتماسك الداخلي للوحدات الاجتماعية. وهى قيم تؤكد على ضرورة النظرة للفرد كعضو في جماعة له مركز ودور، هو جزء من كل في بناء اجتماعي متماسك. تحتم هذه القيم نصرة الغريب ويجنح الفرد من خلال منظورها للتفاخر بالنسب واحترام الأهل والثأر والمحافظة على الشرف. وهى قيم تكاد تكون ذات سيادة تامة في كل أقطار الوطن العربي المتجانسة العضوية، خاصة في المناطق الريفية من تلك الأقطار والتى تحافظ على مقومات تجانس المجموعات السكانية، غير أن رياح التغيير تعصف بهذه القيم في اطار المجتمعات الحضرية، ان لم تكن حتى الآن قد تمكنت من اقتلاع جذورها، فالسلوك ونمط التفكير يظل في مضمونه، وعلى مختلف المستويات، جمعياً مستندا على هذه القيم. كذلك نجد قيم الضيافة التى تحض على الكرم والمروءة والنجدة وحماية المستجير، كما يتجه اليها الفرد الذى يبتغي تبوء مركز الوجاهة. كما نجد إلى جانبها قيم الفروسية التى تحث على الشجاعة والبأس والبسالة والاقدام والاعتزار بالنفس والرجولة والاباء والشهامة. وما هذه الا أمثلة حالها حال قيم العصبية تواجه واقعا جديدا نجم عن التغيير الذى يشهده الاطار المجتمعي العام مما يجعل هناك اختلافا نسبيا في قدر التمسك بها بين مجتمع عربي وآخر حسب سرعة التغيير واتجاهه في ذلك المجتمع.

وإذا ما أخذنا السودان مثلا في مجال التغيير هذا، فاننا نلاحظ أن القيم الجمعية والعادات والتقاليد التى توجه سلوك الفرد تتحرك في اطار عام تتضح فيه ديناميكية التفاعل داخل المجتمع السوداني وعلاقة هذا المجتمع بالعالم، وبمعني آخر فان الموروث الشعبي عامة في مثل هذه الظروف يجب النظر اليه على أنه في حركة دائمة يتفاعل مع النظم والمؤسسات ويعيد صياغة نفسه من حين لآخر لمواكبة سرعة التغيير واتجاهه. ومدى صموده أمام التغيير مكفول بتجاوبه مع تلبية احتياج الفرد والمجموعة للأسس التى توجه الفعل الاجتماعي.



(الاطار العام الذى ينظر إلى الموروث في ضوئه)

الفعل الاجتماعي في الريف السوداني مازال محكوما بالعقل الجمعي، وأنما السلوك والتفكير مازالت تحت نفوذ الجماعة سواء أكانت هذه الجماعة هى أسرة ممتدة أو عشيرة أو قبيلة وتؤكد كل صيغ التفاعل على أن هذا هو الباب الذى لا مفر للفرد منه والعمل من خلاله مع قدر من الحرية التى لا تخل باتساق الفعل الفردى مع الاطار العام. والفرد في معظم الأحوال، يشعر ان ما هو متاح من مجال للحركة يمثل كل ما يصبو اليه. القيم والعادات والتقاليد هنا تمثل مادة الموروث الشعبي، تحملها الأجيال

جيلا عن جيل، لها حملتها ولها من يحتكم اليهم عند التجاوز أو اختلال المعايير كما أن لها من أصبحوا من مصاف الصناع الذين يضيفون اليها أو يعيدون صياغتها عند الضرورة. والتأكيد هنا على أننا نتحدث عن وحدات ريفية متجانسة. الا أن الحال لم يعد كما كان في زمن كان هذا الريف فيه لا يتصل بالحضر الا لماما وفي حالة الضرورة القصوى، اذ أنه كان يعتمد على اقتصاده المعيشي وليس به حاجة إلى قوة خارجية للتحكم في نزاعات حياته اليومية وتضبطها، وله من النظم التقليدية ما يقوم بمثل هذا الدور عند الضرورة. في مجتمع اليوم لم تعد مثل هذه العزلة ممكنة ولم يعد الموروث الشعبي وحده الذى يشكل الحياة. لقد تداخلت النظم الفرعية مع نظام مهيمن عام هو نظام الدولة الحديثة وان كانت هيمنة النظام العام ليست بالحدة التى تنفي دور الموروث. لقد نما مجتمع وسطى يحمل شيئا من سمات المجتمع الريفي ولكن في الوقت نفسه يحمل قدرا مساويا أو أكثر قليلا من سمات المجتمع الحضرى الذى هو مصدر السلطة ومركز القوة المهيمن. وفي مثل هذا المجتمع يتم التفاعل الحي بين الموروث الشعبي وعناصر الثقافة الآخرى ذات الطابع الحضرى أو الاغترابي. واذا كان الموروث الشعبي في مثل هذا المجتمع يحمله ويمثله سلوك وفكر أهل الريف فان الثقافة الحضرية والاغترابية لها في موظفي الدولة والتجار عنصر فعال في تمثيله. والناتج من خلال التفاعل الذى يتم هو ثقافة فرعية تحاول أن تولف بين قيم أهل الريف والوافدين عليهم، ورغم ما قد يحدث من تباين في السلوك وأنماط التفكير الا أنه في معظم الأحوال لا يقود إلى صراع حاد. والقدر الذى يحدث من الصراع في هذه الحالة عادة ما يكون ممكن الاحتواء قليل الضرر بمصالح كل المشاركين في المجتمع الوسطي.

المجتمع الحضرى تحول طابعه إلى مجتمع تسود العلاقات الاقتصادية الحديثة كل مجالاته انتاجا وتوزيعا وتجارة متجهة إلى الخارج مرتبطة به. وهو في شكله الحالي يختلف عن مجتمع المدينة في السودان قبل أقل من قرن مضي، اذ أن ذلك المجتمع كان شبيها في سماته بالمجتمع الذى سميناه هنا بالمجتمع الوسطي [1]. أصبح المجتمع

(١) لتفاصيل أوفي حول هذا الموضوع. أنظر: عبد الغفار محمد أحمد: Urbanization and Exploitation: The role of small Urban Centres, DSRC, Khartoum,1979.

الحضرى الجديد في ارتباط مباشر بالعالم الخارجي اقتصاديا وثقافيا. وفرض العالم الخارجي هيمنته عليه في كل المجالات وخاصة المجال الثقافي. ويعود هذا الوضع لاجهزة الاعلام ولهيمنة الاعلام العالمي، الشئ الذى قاد لسيادة الثقافة الحضرية ذات الصبغة الاغترابية. الا أن الوضع في عمومه ليس بالبساطة التى يلخصها الرسم اعلاه فنحن نعلم أن العملية أكثر تعقيدا وتدخل فيها إشكاليات عديدة تواجه الثقافة الفرعية السائدة في المناطق الحضرية والتى تحاول أن تفرض نفسها بزعم أنها الشكل الأمثل للثقافة القومية. يضاف إلى هذا التعقيد ما تطرحه إشكاليات الصراع بين القومي والاغترابي، والحديث المعاصر والتقليدى. والذى يهمنا في الأمر هو أن الموروث الشعبي يفقد تدريجيا موطئ أقدامه في المجتمع الحضرى وتتكالب عليه عوامل التغيير فيتعرض للتشويه ومن ثم الاندثار.

وقبل أن نحاول الاجابة على التساؤل الذى يطرح نفسه في الحاح مستمر: ما العمل؟ دعونا نتطرق في ايجاز لقضية الخصوصية التى المحنا اليها كثيرا في سياق نقاشنا. تأتي هذه الخصوصية للثقافة القومية في كل مجتمع عربي لاختلاف أبعاد التجربة التاريخية وديناميكية التفاعل الذى تم بين الثقافة العربية الاسلامية حين وفدت ومدى قوة الدفع لديها ونوعية الدعاة الذين حملوها وقوة وأصالة الثقافة في المجتمع الذى تلقاها ومقدار قابليته على الأخذ وتوطين الوافد. وتكون النظرة التحليلية أكثر وضوحا في حالة الأقطار الهامشية في الوطن العربي اذ أن جزءا من عملية التفاعل هذه بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافات المحلية مازال قائما. والأمثلة على ذلك كثيرة نجدها فيما يدور في أقطار المغرب العربي والأقطار الافريقية الأخرى مثل الصومال والسودان.

وأذا وجهنا انتباهنا مرة أخرى لمثال السودان وتمعنا في بعض جوانب الموروث الشعبي الوفير الذى تم جمعه وتصنيفه وتحليله يسهل علينا أن نلاحظ عملية تواصل مستمرة في العادات والتقاليد عبر الأجيال طبعتها كل الثقافات التى مرت بالسودان بطابعها. فمن بين الموروث الشعبي الذى يفرض نفسه على الانسان الشعبي القاطن على ضفاف النيل ما ظهرت ملامحه في عهد الحضارة النوبية القديمة وانتقل عبر

الفترة المسيحية ثم وصل الينا اليوم عبر مروره بدويلات السودان الشرقي المسلمة متأقلما في كل الأحايين مع الجديد، معبرا عن فكر قديم هو من صميم وجدان الجماعات التى اعتمدت على النيل في حياتها [1]. ومن أمثلة الموروث السائد أيضا ما كان متأصلا في سلوك وفكر المجموعات في السودان ومثل في الوقت نفسه عنصرا مهما في ثقافه المجموعات العربية الوافدة وعند التمازج أصبح له قدر كبير من القبول والقوة في التأثير على سلوك المجموعات وفكرها لدرجة جعلته يشكل أهم مظاهر الحياة الاجتماعية لدى كل المجموعات رغم اختلاف درجة تعريبها وأسلمتها ويشكل واحدا من أهم عناصر الموروث الشعبي الذى ينتظم حياة المجتمعات المحلية. الاشارة هنا إلى قيم العصبية التى توفرت ومازالت لدى المجموعات الافريقية الأصول في السودان وهى قيم تحدثنا عنها في اطار طرحنا لمكونات الثقافة العربية في أقطار الوطن العربي. وقد كان للتمازج الذى تم دون افتعال أو قسر القدرة في توطيد نهج السلوك الداعى للتكافل في اطار الثقافات الافريقية والثقافة العربية الاسلامية، الأمر الذى نجم عنه قيام مؤسسات اجتماعية تقليدية تدعم الانتاج وتكفل وسائل العيش لأفراد المجموعة المعنية من خلال تعاون مسنود بقيم وعادات وتقاليد لا يستطيع الفرد في المجتمع تجاوزها دون التعرض للجزاء الذى تفرضه نظم الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي. ذلك النظام هو نظام العمل الجماعي الذى يعرف بالنفير للذين يتحدثون اللغة العربية وله عدة اسماء حسب اللهجات المحلية للمجموعات التى تنتهجه في تنظيم نشاطها الانتاجي [2] ونظام النفير في ايجاز هو الدعوة للعمل الجماعي لانجاز الاعمال التى تحتاج إلى عمالة مكثفة في وقت قصير. ويتم تنظيم العمل في المجتمع بحيث يكون الفعل الاجتماعي الناتج عن قيمة التماسك والتضامن الداخلي في حاصلة العملي موزع بتنظيم دقيق على احتياجات النشاط المطلوب من كل فرد أثناء عملية الانتاج. السلوك الجمعى هنا هو صاحب السطوة ولكل مجتمع أفراده المناط بهم أمر التنظيم. وهناك من الآداب والموسيقي الشعبية ما يدعم هذا العمل ويلطف المجال اثناء وقت العمل في فترة الاحتفال التى

(١) من العادات التى تصلح مثالا توضيحيا عادة حمل المولود الجديد برفقة أمه للاغتسال من مياه النيل في يومه السابع وهى عادة شاعت عبر كل الحقب التاريخية التى أشرنا اليها.
(٢) لوصف تفصيلي لنظام النفير أنظر: عبد الغفار محمد أحمد: الانثروبولوجيا الاقتصادية وقضايا التنمية في السودان، دار النشر بجامعة الخرطوم، ١٩٧٦م.

تتبع انجاز المهمة المطروحة، اذ أن انجاز العمل الفعلي لا يعنى انتهاء هذا النشاط لكن هناك ضرورة المشاركة فيما يتبعه من احتفال تأكيدا للتضامن.

صمد هذا النظام في اطار التحول الذى أشرنا اليه سابقا بل وقد فرض نفسه كبديل لكل النماذج التى تم طرحها في مجال التنمية الريفية [1]. وقد كانت تجربة تحديثه واستقطاب اسسه في اقامة نظام تنمية ريفية متكاملة باهرة إلى حد كبير، الا أنها لم تعجب الفئات الطفيلية في المجتمع التى تود أن تستنزف امكانيات الريف، ولم تعجب المؤسسات الحكومية والعالمية التى كانت تود أن تفرض نظاما تنمويا يقوم على دعائم ايديولوجية مستوردة. وكان مصير التنمية التى تجاهلت مثل هذا الموروث، الذى يشكل القاعدة التى ينبني عليها سلوك الفرد وفكره، هو الفشل. غير أن الاصرار على الفرض الفوقي للنماذج الدخيلة أضعف مفعول هذا التنظيم جزئيا في السنوات الأخيرة. ومع تضافر العوامل الطبيعية قل الانتاج وكانت الحصيلة في الريف السوداني هى ما شهدنا من مجاعة قبل عامين. والواضح أنه لن يكون هناك مخرج من المأزق الا بالعودة لتنشيط هذا الموروث الذى تبنته هذه المجموعات المحلية عبر الأجيال وقواه التمازج بين القيم الافريقية وتلك التى حملتها معها الثقافة العربية الاسلامية عند وصولها.

الاطار الذى يتحتم النظر إلى الموروث الشعبي من خلاله في مجتمعات الوطن العربي، رغم الاختلاف النسبي الناجم عن خصوصية الوضع الاجتماعي والاقتصادى، هو ذلك الاطار الدائم الحركة في داخله، المتفاعل مع العالم الخارجي على مختلف المجالات. وتجدر الاشارة هنا إلى ضرورة دعم عناصر التفاعل المحلية حتى يتم نوع من التكافؤ في هذا التفاعل خاصة في المجال الثقافي لما نواجهه من هجمة شرسة لثقافة تهيمن الآن عالميا، بل وتطرح نفسها كبديل لنا داخل مجتمعاتنا منحية كلاً من التراث والموروث الشعبي عن مكانتهما الطبيعية في توجيه السلوك وتأصيل الفكر. ويساعدها في هذا الوضع حقيقة عدم مسايرة بعض جوانب الموروث الشعبي نفسه لتطلعات الانسان العادى داخل هذه المجتمعات في تحقيق قدر من النمو

(١) أنظر عبد الغفار محمد أحمد: The Relevance of Indeginous Systen of Production to rural development, in El Hassan, A.M. (ed). Sudan Economy and Society, Khartoum,1979.

الحضارى الذى يشعره بأنه يسير في ركاب الأمم المتطلعة للتقدم خاصة ونحن الآن نطرق أبواب القرن الحادى والعشرين.

ومن هنا تأي ضرورة الاهتمام الآن بالموروث الشعبي طالما أن له آثارا ملموسة على السلوك وأنماط الفكر على المستوى الجمعي، ومن ثم على كل فرد في المجتمع. ويجب أن يكون هذا الاهتمام على مختلف المستويات، المؤسسي منها والشعبي على حد السواء. واذا كان هناك جهد يبذل على أحد هذه المستويات كما هو الحال الذى نحن فيه الآن، فلا يسعنا الا أن نشيد به وان نتمنى له أن يواصل ما بدأه من مشوار وان يساهم في تنشيط دور المستويات الأخرى من صفوة وعامة حتى تساهم في تحقيق النتائج المرجوة.

في الاطار الذى أشرنا اليه اعلاه يرتبط الموروث الشعبي في الأذهان بالمجتمع التقليدى الريفي ولذا يطرح التساؤل عن ما اذا كان كل المختزن في الذاكرة الشعبية من موروث قادرا على مواكبة متطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل. لقد حاولنا فيما طرحنا من أمثلة الاجابة ضمنا على هذا التساؤل. بل وأكدنا من خلال مثال السودان أن هناك جوانب من الموروث لها قدرة الصمود أمام رياح التغيير لأنها تتمتع بالقدرة على العطاء في ظل ما يستجد من ظروف وفي مقدورها أن تتأقلم وتؤثر على المجالين السلوكي والفكرى. ولكن هذا المثال الذى طرحناه في السودان هو واحد ضمن عدد بسيط مما اتيحت الفرصة لجمعه وتصنيفه وتحليله من عناصر الموروث الشعبي. وهذا الأمر يفتح الباب أمامنا لمحاولة المساهمة في الاجابة على التساؤل الذى كنا قد طرحناه: ما العمل.

نبدأ **أولا**، وقبل كل شئ، بالقول أن هناك ضرورة ملحة هى أولى واجبات كل مهتم، وعلى كل المستويات التى أوردناها، الا وهى حماية الموروث الشعبي من الهجمة العالمية التى يواجهها، اذ أصبحت موروثات شعوب أخرى تشاركنا قاعات جلوسنا طوال ساعات اليوم طاردة بامكانياتها موروثنا الشعبي فارضة علينا شخصياتها الشعبية مشكلة سلوك وأفكار النشء عندنا. يعجب المرء منا اذا حاول اليوم أن يعرف كم من ابنائنا سمع بكرم حاتم أو شجاعة عنترة أو بطولة صلاح الدين في مقابل حصيلته المعرفية من دعابات توم اند جرى وبنك بانثر وباباى ذا سيلر. ثم

أن جزءا من هذه الهجمة يسندها الدعم البشرى في شكل المجموعات الوافدة التى أصبح يوكل لها في بعض الأحيان أمر تربية النشئ في أخطر مراحل نموهم.

ثانيا، لا يمكن صد هذه الهجمة اذا لم نلم بابعاد ما ندافع عنه من موروث. لذا يصبح لزاما علينا بذل الجهد في تدوين هذا الموروث ليتيسر الحفاظ عليه حتى ولو على سبيل جعله من التاريخ الثقافي، فالملاحظ اليوم ان الغلبة للموروث الشفهي الذى يسهل اندثاره مع سرعة حركة التغيير الاجتماعي. ويستدعي هذا الأمر جهودا علمية ميدانية كبيرة لجمع ذلك الكم اللامتناهي من الموروث الشعبي في كل مجتمع من مجتمعاتنا العربية.

ثالثا، يجب أن نضع في الاعتبار ونحن نتصدى لهذه المهمة أننا لا نقف عند النصوص الموروثة الا بقدر ماهى مفاتيح لوقائع اجتماعية، أى بقدر ماهى صور رمزية لظواهر تستحق الدرس. وهذا الموقف يحدد نوعية ما نجمع ومقدار ما نجمع من موروث.

أثر البترول على المجتمعات التقليدية

مدخل :

ان المتتبع لما يحدث للمجتمع السوداني بمختلف قطاعاته وفي شتى مناحى الحياة فيه لابد أن يلاحظ التغيير المستمر في جوانبه. ففي مجال الاقتصاد وعلى الصعيد السياسي (وهما وجهان لعملة واحدة) وفي اطار العلاقات الاجتماعية واجه القطر مصاعب جمة ويأتى اكتشاف البترول في هذه الفترة بالذات والأمل معقود على أنه سيحل الأزمة لا ليساعد في تصعيدها، فهو بلاشك سيضيف بعدا جديدا من خلال توطيد الارتباط بالسوق العالمية عن طريق الشركات المنقبة عنه ومن خلال تمكين الانتاج السلعى وعلاقاته الرأسمالية من السيطرة، الشئ الذى قد يقود إلى تقليص النظم التقليدية للانتاج والتى يتسم جزء كبير منها بالتعاون والعدالة في توزيع الفائض.

والحال كذلك يصبح من الضرورى التطرق للتغيير الذى سيحدثه هذا الاكتشاف على المجموعات التى تستوطن مناطق التنقيب الحالية والمجتمعات التقليدية في كل أنحاء القطر على وجه العموم. وتجدر الاشارة والتأكيد هنا على أن التغيير الاجتماعي لا يعتمد على الخطط التقنية الصائبة المفصلة والمشاريع النابعة عنها بقدر اعتماده بصورة أساسية على امكانات المجموعات الاجتماعية المعنية في احداث مثل هذا التغيير. وبصيغة أخرى فاننا عندما نتطرق لهذا الموضوع نجد أننا نحاول الاجابة على عدة اسئلة. فبجانب الأسئلة التى تفرض نفسها عند الحديث عن التغيير الجذرى (Transformation) لمن؟ ولماذا؟ فاننا يجب أن نحاول ايجاد الاجابة للسؤال المطروح عن من يقوم بمثل هذا التغيير في المجتمع.

ان هناك عدة وجهات نظر حول هذا الموضوع فالتكنقراط مثلا يميلون في نظرتهم إلى أن القطاع الوحيد الذى لديه البدائل الممكنة للقيام بالتغيير المطلوب والمرتقب هو قطاع الخبراء، كان هؤلاء الخبراء من الجامعات أو من التكنوبيروقراط. والبعض الآخر يعتقد أن كل شئ في هذا المجال يعتمد على وجود القيادات السياسية التى يمكن أن تقود عملية التغيير من خلال ضمان الاجماع حول المشاريع التى تطرحها ومن خلال مقدرتها الشخصية في اتخاذ المثل الذى يحتذى ويحدث الأثر الايجابى والمطلوب عن التصدى للقيادة، وبدون انكار للحاجة الماسة للمقدرة والتقنية والتوجيه السياسي. الا

أنه لابد من التأكيد أن التغيير الاجتماعي يحدث أساسا من خلال المجموعات الاجتماعية القادرة على أخذ زمام المبادرة للاضطلاع بتجارب ناجحة في مجال التغيير. ولن يتأتى ذلك الا من خلال المشاركة الشعبية الفعالة الناتجة عن وجود مؤسسات تسمح للفرد والمجموعة بالتعبير الحر المباشر فيما يطرح من خطط للتنمية لها انعكاس واضح على الحياة اليومية لذلك الفرد وتلك المجموعة.

المجموعات القاطنة بجنوب كردفان وشمال بحر الغزال وأثر اكتشاف البترول عليها :-

من خلال المنظور اعلاه سنتطرق للمجموعات التى تقطن المناطق التى تم اكتشاف البترول فيها بصورة سريعة في محاولة لاختبار نقاط لم تتطرق اليها الأوراق الأخرى المقدمة في هذا الصدد بالتفصيل. وبين تلك المجموعات نلاحظ أن معظم سكان المنطقة في جنوب كردفان هم من البقارة، أما سكان المنطقة في شمال بحر الغزال فمعظمهم من مجموعة الدينكا. وعموم السكان يسود وسطهم نمط حياة تقليدية، كانوا رعاة أو صغار زراع. كما أن الانتاج في هذه المجالات يوجه أساسا لكفاية حاجة الأفراد في اطار الاقتصاد المعيشي. ولم تدخل المنطقة في اطار التبادل السلعى المنتظم الا في العقدين أو الثلاثة الأخيرة. فالزراع كانت حياتهم تعتمد عل زراعة المحاصيل الغذائية التى يعتمدون فيها على معيشتهم مثل الدخن والذرة وبعض الحبوب الزيتية ويباع الفائض عن حاجة الأسرة لتغطية الحاجة النقدية لدفع الضرائب وشراء بعض السلع الأخرى التى ترد عبر التجار لهذه المنطقة وتستغل في شؤون الحياة اليومية. الا أن العقد الأخير شهدا جهدا مكثفا من قبل مجموعات السكان هنا في اندفاعها إلى زراعة المحاصيل النقدية (الحبوب الزيتية) من فول وسمسم. ويتم هذا في معظم الأحيان على حساب الأرض والجهد والوقت الذى كان يوجه للمحاصيل التى تنتج للاكتفاء الذاتى. وقد شهدت هذه المناطق منذ عامين ولأول مرة منذ عهد بعيد ضائقة في المحاصيل الغذائية وارتفاع جنونى في أسعارها، وهذه مسألة لا يمكن النظر اليها بمعزل عما يحدث للاقتصاد السوداني ككل وتبعيته للاقتصاد الرأسمالى العالمى وتفضيله للانتاج من أجل تصدير المواد الخام الرخيصة للدول المستفيدة على أن ينتج من أجل تغطية الاحتياجات المحلية. وقد أدى هذا التطور بدوره إلى دخول الزراعة

الرأسمالية في المناطق المطرية إلى هذه المنطقة ووزعت الأرض للذين يمكنهم تقويم المشاريع التى تحتاج قدرا وافراً من رأس المال الشئ الذى لا يتوفر لسكان المنطقة الأصليين.

أما في القطاع الرعوى فان الحال على ما هو عليه مع ازدياد بسيط في عدد الأبقار التى تصل إلى الأسواق، فنظرة المواطن العادى في المنطقة مازالت تتعلق بالأبقار على أساس أنها عنصر الثراء المرئي والذى يمكن الانسان أن يفخر ويتباهى به. وان كل القيم والتقاليد تدعو إلى تمجيد ورفع مكانة الفرد الذى يمتلك قطيعا كبيرا. وتنعكس هذه النظرة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، اذ أن مثل هذا الشخص يجذب المحتاج إلى "فريقه" اعتمادا على ما يمكن أن يوفر له من مصدر للحياة عن طريق الهدية أو التسليف. وعلى مثل هذا الفرد أن يمنح تأييده الكامل ومساندته لمثل هذا الشخص الكريم. ينظر الرعاة عامة في هذه المنطقة لأبقارهم على أنها هى المال، وهى في ذلك أعظم فائدة من النقود لما تجلبه لصاحبها من حسن السيرة والاحترام وسط أهله. ولذا فهم في أحاديثهم لا يقولون الأبقار بل يشيرون اليها باسم "المال" ويقولون عنا إنها "الفضة أم صوف" (١)

واذا اتجهنا جنوبا في منطقة الدينكا نلاحظ أن الزراعة التى تتم في المنطقة بقصد انتاج بعض ما يحتاجه الفرد في حياته اليومية قليله جدا.وجل اعتماد السكان هنا ينصب في العناية بقطعان الماشية التى تمتلكها كل أسرة. كما نلاحظ هنا أيضا أن الاقتصاد السلعى لم يحرز تقدما يذكر في هذه الجبهة، وان ما يباع خلال العام من هذه الحيوانات ليس بالقدر الذى يذكر. ويأتى ذلك أساسا من أن الأبقار هنا تستخدم بديلا للنقد في معظم حالات التبادل، كان ذلك دفعا لضريبة أو تسديدا لحكم في أى نزاع يتم أو كان ذلك في مجال الزواج مثلا. بل أن أبناء المنطقة الذين يهاجرون للعمل في مناطق السودان الأخرى يحاولون عند عودتهم أن يحولوا كل مدخراتهم النقدية إلى أبقار عند عودتهم إلى المنطقة.

والصلة بين الفرد وأبقاره وسط الدينكا ليست صلة اقتصادية فقط. ان صلته هنا

---

(١) أنظر كتابات ايان كنسون حول البقارة خاصة كتابه
The Baggara Arabs,1966, Oxford, Clandeon Press.

أكثر ارتباطا من ذلك بكثير ولها مؤشرات عديدة تشير إلى أنها حميمه وهى عصب العلاقات الاجتماعية. والفرد تربطه بأبقاره صلة يومية مباشرة يسميها بالأسماء وهى تستجيب إلى ذلك، بل أن لكل صبى ثوره المفضل وسط القطيع يتسمى به ويغنى له ويصاحبه في الرقص صباحا ومساءً قبل أن تتحرك الأبقار من مربطها إلى المرعى أو بعد ما تعود. والأبقار هى كما هو الحال وسط البقارة في جنوب كردفان المظهر الأساسي للتمايز الاجتماعى والفخر [1].

والمؤمل هنا أن يكون للبترول أثر ايجابي في كسر الحاجز بين هذا الاقتصاد الذى تتحكم فيه التقاليد التى أشرنا اليها وتمنع دخول الثروة الحيوانية إلى اطار الاقتصاد السلعى. ومن الواضح أن هذا لن يتم الا برفع مستوى الحاجيات الضرورية (الاستهلاك) بين هذه المجموعات وقد يبدو هذا متناقضا مع الهدف الذى يدعو إلى توفير فائض اقتصادى للتنمية ولكن هذا التناقض مظهرى ومؤقت فكثير من هذه المجموعات تشبع حاجياتها الضرورية في مستوى أقل من الحد الأدنى، أى أقل من ٢٢٠٠ وحدة حرارية يوميا. كما أنها تعتمد في بعض الأحيان على منتجات طبيعية مثل السمك ومنتجات الغابات ولا تحتك بالسوق (السلعة - النقد) الا التماسا. ولهذا فان رفع مستوى وتوسيع دائرة عاداتها الجديدة من شأنها أن تقنع هذه المجموعات بترك العادات القديمة ودفع ثرواتها الحيوانية ومنتجاتها الزراعية إلى دائرة التعامل السلعى.

ولكن حتى يتم هذا بدون بروز التناقض الذى أشرنا اليه يجب أن يتم خلال بعث حركة واسعة من الوعى لانتظام هذه المجموعات في جمعيات تعاونية انتاجية تسويقية تلعب فيها الدولة دورا مشجعا ومرشدا وتساعدها عن طريق التسهيلات المصرفية المختلفة. وحتما سيؤدى مثل هذا التنظيم الذى لن يحتاج إلا إلى القليل من عائدات البترول إلى بعث النشاط والحياة في جوانب الاقتصاد المحلى وربما يؤدى إلى وقف نزيف الهجوم الذى كاد أن يذهب بالانتاج في هذه المنطقة.

واذا كان ما أشرنا اليه هو جانب سيكون ايجابيا الا أننا يجب أن نحذر من أن

---

(١) أنظر كتابات فرانسيس دينج وخاصة كتابه:
The Dinka and their songs, Oxford Clarendon Press,1973.

التغيير في مثل هذه المجالات لكن يكون كله ذا أثر ايجابي. فقد لمس النشاط الذى أحدثه خبر اكتشاف البترول على كل جوانب الحياة في المنطقة وهو بلاشك سوف يؤثر على سبل الانتاج من خلال تمهيده إلى نمو علاقات انتاجية رأسمالية تتحطم معها نظم الانتاج الجماعى كالنفير مثلا وتذوب في خضمها العلاقات التى تربط الأسرة الممتدة والمشاركة التى تتم بين أفرادها في مجال الانتاج والاستهلاك. بل وستدعم نمو العلاقات الرأسمالية هذه الشركات الخارجية التى تساهم في التنقيب وستقوم باستغلال البترول. وقد يصبح التحكم صعبا أن لم يكن مستحيلا في دور هذه الشركات ودور المجموعات التجارية والعمالية التى تفد إلى المنطقة. وستعمل هذه المجموعات كما أثبتت التجارب على اقصاء المجموعات المستقرة أصلا من معظم المشاريع الانتاجية ذات العائد المباشر، وقد يقود هذا إلى صدام بين الوافدين (التجار - العمال - الفنيين، أجانب أو سودانيين) ذوى التقاليد المختلفة وهذه المجموعات المستقرة. ولكن بالمثل وفي هذا المجال وبالتخطيط الدقيق يمكن أن تكون هذه المنطقة منطقة انصهار تقود إلى وحدة قومية أقوى وأمتن مما حققنا في مختلف مناطق القطر حتى الآن.

لقد لاحظنا أن دخول الزراعة الآلية في بعض مناطق جنوب كردفان كان له أثر سلبى على المجموعات المستقرة من صغار المزارعين وعلى الرعاة أيضا. ذلك أن الأرض التى أقيمت عليها هذه الزراعة كانت تستخدم من قبل هؤلاء المواطنين إما عن طريق الزراعة أو الرعى.

وذهابها في اتجاه المشاريع الآلية حد من حرية المزارع الذى كان يمكن أن يتحول إلى قطعة أرض جديدة كل خمس أو عشر سنوات كما أثر على المراحيل التى كان يتبعها الرحل في رحلتهم السنوية. ومن ناحية قانونية وانطلاقا من قانونية تسوية الأراضى وتسجيلها لعام ١٩٢٥ فان هذه الأراضى تعتبر أراضى حكومية غير خاضعة لأى حق ولذا لا يمكن لهذه المجموعات أن تدعى حيازتها. ولكن الواقع أن الحكومة اذ تمارس حيازة تلك الأراضى انما تفعل ذلك أمينة ووكيلة عن المواطنين، ذلك أن بعض الأفراد يمارسون عادة بعض الحقوق عليها من ناحية عرفية، بل ويصرون باستمرار على عدم تدخل الحكومة فيها سواء كانت هذه الحقوق حقوقا للفرد أو الجماعة.

وواقع الحال هذا طرح سؤالا حول حيازة الأراضى التى قد تستولى عليها الشركة كحماية لمناطق التنقيب وكيف يمكن أن تؤثر على زراعة السكان المستقرين وعلى مراحيل الرعاة؟ وكيف يمكن أن يحل أى نزاع يحدث في هذا المجال؟ هل ستقف الدولة عند نص القانون وتنفذه أم أنها ستتخذ الحل الذى يمكن أن يجعل التسوية الناتجة مقبولة لكّل الأطراف. إن مسألة الحيازة هذه مسألة ذات حساسية قصوى وقد لاحظنا أن دخول الدولة في هذا المجال وفي منطقة قريبة من الأراضى التى نشير اليها هنا قد قاد إلى تعقيدات كثيرة، والاشارة هنا إلى منطقة غزالة، جاوزت ورفض المواطنين لمد حدودها.

هذه في مجملها بعض المؤشرات العابرة لما يمكن أن يحدث من أثر للبترول على المجتمعات التقليدية للسكان الدين يقطنون مناطق التنقيب الحالية. واذا كان بعضها ايجابياً وبعضها سلبى فان الالمام بالوجهتين لما يمكن أن تكون عليه الحال ضرورة قصوى في مثل هذا المنعطف من تاريخ وسير التنمية الاقليمية في السودان.

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار :

يقودنا كل الذى طرحناه حتى الآن إلى نقطة نعتبر أنها ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجموعات التى تقطن المناطق التى تم اكتشاف البترول بها وكذلك بالنسبة للمجتمع السوداني ككل. تلك هى مسألة المشاركة الشعبية الفعلية في عملية التنمية. وكما أسلفنا بأن وجهة نظر التكنوقراط واضحة وهى تتجاهل النظرة الشعبية وتنحو منحى تركيز اتخاذ القرار في يد الخبراء والفنيين، كذلك هناك وجهة النظر التى تعتبر القيادة السياسية ذات الأثر الأهم.

وكما أسلفنا فاننا لا ننكر أهمية الاتجاهين ولا نعتقد أن أحدهما يمكن أن يغنى عن الآخر بل العكس هو الصحيح، فان التكامل والتداخل بينهما أصبح ضرورة في عالم اليوم. الا أن الأهم من ذلك مشاركة الفرد المعنى بهذه التنمية وايجاد القنوات الصحيحة التى تمكنه من المشاركة الفعالة في اتخاذ قرارات هى في أساسها توجه إلى مجرى حياته اليومية. لكن أثبتت التجربة خلال العقد الأخير أن القيادات المحلية (القبلية) لها أثر واضح في تكوين البنية الاجتماعية لمعظم سكان الريف السوداني وأنها رغم غيابها عن الساحة السياسية وساحة اتخاذ القرار نيابة عن المواطن العادى

لفترة طويلة قد عادت الآن من جديد لتفرض نفوذها. ورغم أنها تعكس وجهة نظر المواطنين بصورة أكثر صدقا من المنظمات المستحدثة مثل الاتحاد الاشتراكى، الا أنها من تاريخ ممارستها السابقة أكثر اندفاعا لخدمة مصالحها والدخول في تحالف مع العناصر الآخرى من تجار وخدمة مدنية لدفع عجلة التقدم في اتجاه قد يكون معاكسا لما هو في مصلحة المواطن العادى. وقد تدخل الآن في تحالف أخطر شأنا في مجال حيازة الأراض وتحويلها إلى سلعة من خلال احتكاكها بالشركات المحلية والاجنبية. وما بيع الأراضى في المناطق السكنية الواقعة داخل محيط اكتشافات البترول الا مؤشرا في هذا الاتجاه.

إن المشاركة الشعبية التى نشير اليها يجب أن تكون من الجذورعلى مستوى القرية أو الفريق ويجب أن تجد الآراء التى تطرح فيها الأذن الصاغية كما يجب على التكنوقراط والسياسى القومي أو المحلى بذل الجهد لتوصيل الفكرة بلغة تكون بقدر الامكان مشتركة بينه وبين المواطن العادى حتى تتم المشاركة عن وعى كامل. واذا تم هذا فاننا نكون قد بدأنا مع عصر البترول في السودان نهجا في التنمية نابعاً من القاعدة ومستندا على قاعدة جماهيرية عريضة تراقب مسار الانتاج وتحقق عدلا في التوزيع.

ويتطلب هذا التنفيذ تدخل الدولة لصالح الفرد وهى دعوة طالما سمعناها كشعار، وواقع الحال بعيد عنها والأمل في أن يكون البترول نعمة لا نقمة يعتمد على تحقيقها.

خاتمة :

هذه مؤشرات موجزة أردنا بها أن نضع رؤوس مواضيع للنقاش خاصة ونحن نعلم أن التغيير الشامل آتى لا محالة لمناطق اكتشاف البترول وإلى القطر عامة ويمكن أن يوجه هذا التغيير ويعضد جانبه الايجابي وتزاح عنه السلبيات بقدر الامكان على ضوء ما طرحنا هنا وما تطرح الأوراق الأخرى التى حاولنا تفادى تكرار ما أتت به.

الباب الثالث

٧/ مراجعة كتاب «ذكريات بابو نمر»

٨/ مراجعة كتاب «العنصر الانساني في التطور الافريقي»

ذكرسات بابو نمر :
فرانسيس دينق

اثيكابرس، لندن، عام ١٩٨٢م

منذ أكثر من عقد ونصف من الزمان وقعت يداى على مقال لايان كنسون عالم الاجتماع، الذى عاش فترة من الزمان عند أوائل الخمسينات وسط المسيرية الحمر، بعنوان: "العمدة". كان هدف الكتاب الذى ضمّ ذلك المقال هو اتاحة الفرصة لعدد من علماء الاجتماع ليعرفوا العالم بشخصيات عرفوها وتعاملوا معها أثناء فترة دارساتهم الحقلية. تحدث كنسون في صدق ودقة عن مكانة العمدة حرقاص مريده وسط الحمر عامة وأهله المزاغنة خاصة. وكلما عدت إلى المقال بعد قراءتى الأولى، وقد اطلعت عليه عدة مرات بعدها ،كنت أشعر أننى أتعرف على نمط فريد من القيادة في منطقة خصبة بعلاقاتها في هذا الموطن المترامى الأطراف. ولم تفارق صورة العمدة التى طبعها كنسون في مخيلتى مكانها وأنا أجوب وديان وسهول جنوب الفونج مع أهلى رفاعة الهوى، وكم من قيادتهم من ذكرنى بالعمدة حرقاص. وكم كان جميلا أن ألتقى باسم حرقاص مرة أخرى في نهاية هذا العام فتعود صورة ذلك القائد في عشية احتفال البلاد بعيد الاستقلال زاهية من خلال ذكريات قائد آخر من نفس القبيلة، ذلكم هو بابو نمر.

يفتح لنا فرانسيس مادينق دينق نافذة جديدة نطل من خلالها على تاريخنا غير المكتوب مع تركيز خاص على العلاقات بين المجموعات التى تمثل الحد الرفيع الفاصل بين ثقافتين في هذا القطر المترامى الأطراف الزاخر بالموروث الحضارى المتشعب. من خلال الحوار الهادى العميق الذى يديره فرانسيس مع الراحل بابو نمر أو عثمان نمر على الجله زعيم المسيرية، طيب الله ثراه، نعرف الكثير عن حياة قيادات البوادى بأهلها وجيرانها ، وبما أن للمسيرية وضعاً خاصاً في علاقتهم بالدينكا نقوك وكذلك الحال بالنسبة للدينكا فان حديث الزعيم بابو نمر عن علاقته بوالد المؤلف المرحوم دينق مجوك يضيف بعدا جديدا لمعرفتنا بخصوصية العلاقة بين المسيرية والدينكا نقوك وأثر هذه العلاقة في السياسة القومية كأنموذج يمكن أن يحتذى.

الكتاب في حد ذاته طفرة يجب الوقوف عندها من قبل المثقفين لا بالجيد الذى يحتويه من عرض وتحليل لموضوع شيق ومهم، ولكن قبل ذلك من أجل الشكل الذى عرض به مادته. لقد وقف عدد كبير من المثقفين السودانيين في كل الاقاليم في حيرة من أمرهم في اختيار لغة وقالب الكتابة. وغلبت اللغة الأجنبية على كتابة عدد كبير

منهم ولذا كان معظم ما يكتبون لا يجد طريقه للقارئ السوداني. وفرانسيس دينق كان من هؤلاء الذين أثروا المجتمع الثقافي عالميا لأنه كتب بالانجليزية ولكن عامة أبناء وطنه لم تتح لهم فرصة تتبع ما ينتج ولا معايشة أفكاره بصورة متكاملة. ولكن ايمانه برسالته كمواطن مثقف عاش في ثقافة تقع بين عالمين دفعه للاتجاه لاعداد الكتاب الذى نحن بصدده في هذا الشكل. فكتاب ذكريات بابو نمر يطل علينا باللغتين الانكليزية والعربية متيحا بذلك الفرصة لجمع كبير من القراء داخل وخارج القطر للاطلاع عليه. وهذه باختصار حسنة أنموذج يجب الاقتداء به.

نعود إلى الكتاب فنلاحظ، كما يقول المؤلف أنه يحتوى على النص العربي لثلاث مقابلات أجراها مع الناظر بابو نمر ناظر المسيرية السابق في جنوب كردفان وترجمة هذا النص للغة الانكليزية. ويقع النص في ٥٧ صفحة بينما تقع الترجمة في ٧٩ صفحة. احدى المقابلات الثلاث عن المرحوم الناظر بابو نفسه، والثانية عن والد المؤلف المرحوم الناظر دينق مجوك ناظر عموم الدينكا نقوك في جنوب كردفان، والمقابلة الأخيرة عن البريطانيين في السودان، وهي عبارة عن نظرة في جوانب العلاقات الشخصية المتداخلة في التجربة الاستعمارية.

وللكتاب قصة فقد جاء وفاءً لعهد قطعه المؤلف على نفسه بحياة الناظر بابو نمر على أن يكتب عنه بعد أن يكتب قصة حياة والده دينق مجوك. ولكن أهذا هو الهدف الأساسى للكتاب؟ يجيب على ذلك فرنسيس دينق فيقول: "ماهذا الكتاب الا محاولة لجهد شخص للاستماع إلى كباره بحثا عن المعرفة والتعلم من تجاربهم بأمل أن يدفع بالتلاحم والتفاعل بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا إلى الأمام".

وما أحوجنا للوقوف مع المؤلف عند هذه النقطة. إن تاريخ السودان الحديث صنعه رجال مازال بعضهم معنا والبعض ارتحل إلى جوار ربه. من هؤلاء وأولئك من أتيحت له الفرصة فكتب بعض مذكراته التى ستظل قسطا يضاف إلى تراثنا. لكن هناك من ساهم بقدر وفير ولكن ليس في مقدورهم الكتابة عنه اذ أنهم أميون أو انشغلوا بأمور أخرى. من هؤلاء الآن من هم طاعنون في السن وتفرض التقاليد أن نعتمد عليهم في المعرفة والحكمة. ولكن يبدو أن"الثورة التعليمية قد أفرزت جيلا لا يعترف بالمعرفة

المتجسدة في خبرة كبار القوم، والذى تشهد الثقافات جميعها، تقليدية كانت أم عصرية، دينية كانت أم علمانية، بأنه وجبت لهم التجلة والاحترام من أبنائهم". لذا كان يقول المؤلف أن غرض الكتاب ليس في تشريف بابو نمر فقط، "بل في طريق ما أعتقد أنه مازال مخزونا من ثروات الخبرة والمعرفة التى يمتلكها كبارنا التقليديون والذين بذلوا الكثير لنا ولبلادنا". ومن حق هؤلاء الكبار علينا أن نقوم بجمع هذا التراث ونهتدى به في مسيرة المستقبل. الحسنة الثانية التى تضاف لهذا الكتاب ولمؤلفه فرانسيس دينق أنه وضع اللبنة الأولى لما يمكن أن يكون صرحا شامخا ببعض الجهد والمثابرة والبحث الجاد.

ومما يستوجب الوقوف عند النص العربي لهذا الكتاب هو خصوصية لغة المسيرية. يتيح لنا حديث الناظر بابو نمر أن نعايش لهجة ثرة غنية يغلب عليها طابعها المحلي وتتشبع أمثلة الحديث فيها بواقع الحياة الرعوى والبيئة المحلية. وعلى سبيل المثال يقول الناظر بابو نمر عن حاله واختياره كناظر وهو صغير: "لكن أنا كنت ما معروف يعنى زى وليد النعام ... وليد النعام صغير ده ياربى ديك ولا دجاجة ما بينعرف". ويحادث الناظر أبو دكه ناظر حمر عن علاقة القبيلتين فيقول: "الناس يموتوا في شأن المال. ومالك أنت جمل، وأنا مالى بقر، البخليك تداوسنى عشان شلت البقرة تقتلوها بالعطش. البقر يموت عشان ما عندكم ليه ألمى، وكان شلت جمالك بوديهم هناك الضبان يقتلهم، أها بنموت عشان شنو! أنا بموت عشان شنو! أنا بموت عشان المال... والمال لا مالك بنفعنى ولا مالى بنفعك. ميتين فوق كم"؟ هذا قليل، ويزخر الحديث بأدب جم وجميل يتطلب فهمه والاستمتاع به قدرا من الصبر والمثابرة لمن ليسوا لهم الالمام بطابع لهجة تلك الديار.

أما المواضيع التى تطرق اليها الحوار فيمكن ايجازها في الآتى: العرف والعلاقات القبيلية وأسلوب علاجها عند بلوغها أقصى درجاتها من خلال القتل، الادارة الأهلية وأسلوب قيادتها وقبول العامة لها ونظرة لما حدث بعد حلها، العلاقة الخاصة مع الدينكا ونظرة لها من خلال علاقة زعامة المسيرية بزعامة النقوك، ثم أخيرا من هم الانجليز كعنصر بشري دون سطوة الحكم، محاولة لسبر غور علاقة لم يتطرق لها باحث

بهذه الحدة من قبل.

يبدأ الكتاب بأن يقدم لنا السيد بابو نمر نفسه فنعرف أنه ولد عام ١٩١٠ وان اسمه الحقيقى هو عثمان ولقب بالبابو (أى الصغير) للتمييز بينه وبين عمه الذي يحمل نفس الاسم ثم طغى اللقب على الاسم ليعرفه أهله ومواطنوه في عموم السودان بلقبه فقط. في عام ١٩٢٨ نصب ناظرا واستمر في هذا الموقع حتى حل الادارة الأهلية في تلك المنطقة. وقد أتاح له موقعه القيادى المساهمة في العديد من القضايا التى واجهت أهل تلك المناطق. ثم ساهم في الحركة الوطنية من خلال ارتباطه بالاستقلاليين ومثل كردفان في المجلس الاستشارى والجمعية التشريعية والبرلمانات المختلفة ثم مجلس الشعب.

وعندما نعود للمواضيع التى طرقها الحوار نجد أن هذه الخبرة الثرة تنعكس في كل اجابة أفاد بها الناظر بابو نمر على كل الاسئلة العميقة المرتبة التى وضعها المؤلف. وتصبح المطالعة للكتاب سهلة حيث يمتزج السؤال في الاجابة ليسيران معا دون أن يشعر القارئ بأن عقد التفكير وسلاسة المعنى قد أصابهما شئ من الاضطراب. وفاتحة المواضيع كان هو موضوع العرف وهو حجر الزاوية في العلاقة القبلية في تلك المنطقة. يقول الناظر أن "الأمن كله محفوظ بالعرف، والعرف سووه الناس براهم ويحترموه. ما مفروض عليهم". ويتحدث عن والديه" كأهم مثال في هذا المجال وكيف يتم الاتفاق عليها في مختلف القبائل ولفروع. أكثر من هذا فاننا نصل إلى حقيقة أن العرف مثله مثل كل مناحي الحياة يخضع للتغيير المستمر حتى يساير حركة التغيير فهو غير جامد أو متصلب. وفي حديث الناظر بابو نمر في هذا المجال مثال حى لدارس التغيير الاجتماعى ودرس لكل مهتم بالتنمية والتطور يجد صعوبة في التعامل مع العرف والموارثات الشعبية الأخرى.

ثم كان الحديث عن الادارة الأهلية. ورغم ما يؤخذ عليها من شوائب الا أنا لا نملك بعد تجربة عدد من السنين بعد حلها الا أن نتفق مع السيد الناظر في أن غيابها أحدث فراغا في بعض المناطق فشلت الأجهزة الجديدة أن تملأه. وهنا يقول الناظر بابو نمر: "ما بندافع عن نفسنا بندافع عن أن الجهاز ده لغاية دلوقت في حاجه ليه، أما في

المدن، يعنى أستنفد أغراضه. لكن في الريف بره، رحالة أو غير رحالة هو لم يزل ليه ضرورة. ومصيبة أنه جابوا ناس قالوا يدرسوا الادارة الاهلية مايعرفوا عنها حاجة ولا شافوها ولاشافوا أهلها". لقد أثر غياب الادارة الأهلية في تلك الأجزاء من القطر على الأمن الذي كان مستتبا وغاب مع ذلك التعامل بالعرف وتردت الأحوال إلى درجة تستوجب اعادة النظر في الأمر كله. ومن المجدى أن تراجع الدراسات السابقة وتعاد صياغة النظم المتبعة الآن بما يمكن من الاستفادة من الخبرة التاريخية للقيادات السابقة دون المساس بما حقق الفرد العادى من حرية.

وفي الحديث عن العلاقة بالدينكا نقوك نلمس الأثر الواضح لقيادة المسيرية في دعم قيادة النقوك والتعاون معها عبر السنين. ان وجود الدينكا نقوك والمسيرية في وحدة تابعة لابيى كان ومازال يتطلب قيادة واعية من الجانبين، لهما قدر كبير من الوعى السياسي الفطرى بأهمية ترابطهما وتعاونهما. وقد طرح الناظر بابو نمر علاقته الخاصة بالسيد دينق مجوك وكيف قامت معاهدة الأخوة التى كانت تربطهما وما تبع ذلك من جهد من جانب بابو نمر لينصب دينق مجوك ناظرا للدينكا نقوك رغم تعارض ذلك مع التقاليد. وحتى لا يكون التعارض تاما وشاذا يؤثر على العلاقة وسط عائلة الدينكا القائدة كان المدخل لتخطيه عن طريق استغلال التقاليد نفسها. يقول الناظر بابو نمر: "كان في الكجور بتاع الدينكا ان دينق أبوت هو صاحب الحق. حسب الكجور ... بعدين نقطة .. أبونا كوال وأبونا ماجاك بقولوا الرئاسة دى بتاعت دينق أبوت لأنه أمه هى المرأة الكبيرة، لكن نحن محبتنا لدينق مجوك، وعلمنا لصلاحيته، خلتنا نبحث عشان ما نخلى تكون في رئاسة بدون أساس. بحثنا حتى عرفنا ان المرأة أم دينق مجوك كانت أول واحدة خطبت لكوال، لكن في البداية رفضت الزواج من كوال. وبعد ما رفضت الزواج شالوا كل البقر رجعوهم ما عدا بقرة واحدة خلوها قاعدة عند أب المرأة". هذه البقرة جعلت الزواج قائم ووالدة دينق مجوك هى الأولى ولذا حقت له الزعامة.

أما عن العلاقة بالانكليز فالحوار هنا جزء من مشروع دراسة أخرى تهدف إلى تحقيق ما أسماه المؤلف "بالعنصر الانساني في الاستعمار البريطاني في السودان"،

وهو موضوع لم يطرق بدقة في كل الدارسات التى جرت. الخواطر التى يعرضها لنا الناظر بابو نمر تنم عن احترامه الفائق للبريطانيين ونظرته لهم كمستعمرين قيدوا الحياة السودانية ولكن بقيد من حرير. ويأتى هذا الحديث عبرة فترة طويلة من التجربة مع شتى أنواع المفتشين وبعد زيارة لانجلترا لحضور تتويج الملكة. لكن كل هذا لم يمنع الناظر بابو نمر من أن يقف مع الحركة الاستقلالية مؤمنا بقيادتها وتوجيهها، مساهما في تحقيق استقلال السودان.

بعد هذا العرض أعود وأقول ان هذا الكتاب اتاح للناظر بابو نمر فرصة ليسجل لنا ذكريات قائد قبلى مرموق وقد جاءت فرصة جمع مادته في الوقت المناسب، وليت العاملين في الحقل البحثى يقومون بجمع المزيد من مثل هذه المادة لتكون ركيزة للبحث والتحليل في هذه الحقب من تاريخنا. غير أنى آخذ على المؤلف عدم التوسع قليلا في المقدمة بالتحقيق والتحليل لما دار بينه وبين الناظر بابو نمر من حوار وهو أقدر الناس على القيام بذلك. وفى الختام أقول إن هذا الكتاب متعة للقارئ عامة وللدارس في شؤون السياسة المحلية خاصة وهو سفر لابد أن يحلى مجموعة كل مهتم بالدارسات السوادنية ..

العنصر الانساني في التطور الافريقي

تأليف: ملفل هيرسوكوفتش

تعريب: جمال محمد أحمد

في حديثنا عن استراتيجيات الاتصال والتفاعل بين العنصرين العربي والافريقى في المحيط الدولي، وعلى نطاق الدول التى شاء حظها أن تتمتع بالانتماء لافريقيا جغرافية وثقافة وإلى العالم العربي عقيدة وثقافة ولمزيج من كليهما عنصرا، نلاحظ اهتزازاً في التفهم للادوار مما أخل ويخل بالتفاعل الذى يعود بالفائدة للانسان العربي والافريقي على وجه العموم، والانسان العربي - الافريقي على وجه الخصوص، وانسان العالم الثالث ككل. يتأتى هذا من الحواجز التى خلقها المستعمر الذى أراد أن يخلو له المجال ليدعم موقفه الاستغلالى فخلق ما استطاع من جسور ودعمها، ورسب الكثير من سوء الفهم والاحقاد في معظم الأحيان بين سكان مستعمراته، ومن بينهم العربي والافريقى - والعربي الافريقى. ولكن لمصلحة القارة الافريقية والعالم العربي والعالم الثالث عامة يجب أن يتم ابعاد العوامل التى تشوه صورة التفاعل العربي مع افريقيا. ولن يتم هذا الا اذا بذل العنصر الانساني في العالم العربي والقارة الافريقية جهدا في التعرف ببعضه البعض والالمام باسهامات كل منهما للمعرفة البشرية واحترام كل منهما لجهد الآخر عبر الحقب التاريخية والاستفادة من التجارب الزاخرة لكل في تخطيط مستقبل للعالم الثالث يسوده التعاون. ومن هنا تأتى أهمية كتاب (العنصر الانسافي في التطور الافريقي) كبداية لترسيخ مثل هذا التفهم والالمام، ويصبح هذا الكتاب ضرورة للقارئ العربي في هذه المرحلة من تطور العلاقات بين القارة الافريقية والعالم العربي.

النمو والتطور :

يتناول الكتاب مسألة النمو والتطور الذى حدث في القارة الافريقية قبل فجر الاستقلال وفي السنوات الاولي بعده. يركز نقاشه حول تأرجح المجتمعات الافريقية بين الاستمرار والتغيير في حركتها الدائبة والعناصر التى تتحكم في ذلك، ويبذل جهدا خارقا ليوضح أن ما يدور من حركة في القبول حينا والرفض أحيانا لما هو جديد. ومواءمة ذلك مع ما هو موروث تأتي أساساً نتاجا لما قام ويقوم به الانسان الافريقى في مؤسساته التقليدية التى استمرت رغم اكتساح ثقافات وقيم جديدة للقارة وفي اطار مؤسساته الحديثة التى جاءت نتاجا لتلاقح الثقافات الوافدة مع الثقافات المتأصلة.

يعتبر الكتاب بحق، كما أشار أحد طلاب هيروسوكوفتش للمعرب، موسوعة صغيرة عن افريقيا، أحسن ما كتب المؤلف الذى كتب كثيرا عن القارة الشابة .. صدر الكتاب أصلا في لغته الانجليزية عام ١٩٦١ وصدرت منه طبعة ثانية في نهاية السبعينات ... ورغم مرور هذه السنوات ظل الكتاب قبلة للمهتمين بأمر القارة والمتتبعين لعملية التغيير الاجتماعى والثقافي والاقتصادى والسياسي فيها، فقد لمس كل هذه الجوانب بتمهل وعمق ووضع مؤشرات للتطور هى أحسن دليل للعاملين في حقل الدراسات الافريقية اليوم. والكتاب يصنف كأحد مواد علم وصف الانسان (الانثروبولوجى)، الا أن فائدته تعم من هم في تخصصات أخرى ذات صلة، فوق كونه أكمل مقدمة لحديث العهد بمساهمات العنصر البشرى بوجه عام. ويحاول توضيح ما أقعد هذا العنصر عن أن يكون رائدا رغم البدايات الطيبة في فجر الحضارة.

والكتاب بشكله المعرب الحالى فوق ما ذكرنا عنه أثر أدبى وعلمى يجب النظر فيه بتمعن فالنهج الذى اتبعه الاستاذ جمال محمد أحمد في التعريب نهج يجب الوقوف عنده طويلا ليس ذلك لان الكتاب جاء سلسا عذب اللغة سهل التسلسل مرتب الأفكار لا تشعر فيه بخلل في انسياب الأفكار وتطويع المقولات، الأمر الذى يكاد يجعلك تهجر الاطلاع على معظم ما نجده معربا في زماننا هذا ولكن لأن الاستاذ جمال كما يحدثنا في مقدمته، يعلم ان عبقرية اللغة التى يترجم عنها تختلف عن العربية. ولذ فلو انه التزم بالحرف لنفر الناس عما اقدم عليه كما نفعل في معظم الاحيان ونحن نتصفح ما تخرج علينا به العديد من دور النشر العربية. لقد قاده هذا ليقلب بعض العبارات رأسا على عقب وكذلك بعض الفقرات في الأصل. وهذا نهج أخذ به علماء سبقوه. ثم زاد على ذلك بأن تحاشى أن يضع هوامش لتعريبه لا لأنه يتفق مع كل ما ورد بل لأن الفرق بين صدور الكتاب الاصل واكتمال التعريب فترة طويلة بكل المقاييس، خاصة اذا أخذنا في الأعتبار سرعة حركة التغيير في افريقيا خلال هذين العقدين مع الزمان.. واشار إلى أن هناك آراء اختلف مع المؤلف حول بعض ما وصل اليه إلا أن هذا لا ينقص من قدر الكتاب اذ أنه من قلائل ما كتب عن افريقيا في ذلك الزمن وبقى نافعا حتى الآن.

فوق هذا فان مقدمة الاستاذ جمال محمد أحمد لهذا الكتاب في حد ذاتها تعتبر

مساهمة أدبية وعلمية ممتازة شأنها شأن ما كتب جمال من قبل في العديد من المجالات.. تطرقت المقدمة لأعمال هيرسوكوفتش في اطار تطوير العلم الذى انتمى اكاديميا اليه، علم الانسان وقارنه بليفى ستراوس وأرجع اختلاف العالمين في النهج إلى منبتهما الثقافى، ثم تطرق إلى علم وصف الانسان نفسه ومدارسه والجدل الذى يثور بين أهله عن وسائله وغاياته. ثم طرح قضية حاجة القارئ العربي لكتاب موسوعى مثل الكتاب الذى بين يدينا عن افريقيا. احتد احتداد له ما يبرره عند اشارته لما يكتب وما يقال عن افريقيا والعرب عن (التعاون العربي الافريقى) والاخاء والوحدة. اشار إلى المعارف المخلوطة والآراء التى لا تميز بين الواقع الآن والمرجو في المستقبل .. عدم الالمام عمدا وجهلا بالقوى التى تحرك الافريقى الآن فيما يحدث من عدم ترابط وتآخى .. لذا كان دافع هذه الترجمة أمل الاسهام في إزالة الحواجز بين قوى بشرية يمكن أن تؤثر على مستقبل افريقيا والعالم.

بعد المقدمة:

جاء الكتاب، بعد مقدمة المعرب، ومقدمة المؤلف بأربعة عشر فصلا ثم رصد للمصادر كانت في مجملها ٤٨٩ مصدرا هى خلاصة ما كتب وقتها عن افريقيا في معظم اللغات الاوربية الحية وفي اللغة العربية إلا أن ما أخذ من مصادر عربية كان أساسا مترجما إلى اللغات سالفة الذكر.

تطرق الفصل الأول من الكتاب للاطار العالمى الذى ينظر من خلاله لتطور القارة ومشاركتها في خلق حضارة الانسان. يرى أنها أعطت العالم شيئا من ثقافتها وأخذت عنه. لم تكن جديدة على التاريخ بل كانت على الدوام عنصرا فاعلا فيه .. وجاء الفصل الثانى يتحدث عن تاريخ افريقيا ويشير إلى ما طرح من نظريات عنها كمهد للانسان وممراً للمهاجرين صوب أوربا في قديم الزمان. ثم كان الحديث عن الاجناس التى سكنتها وما بينهما من فروق لغوية وبدنية. يخلص من كل ما طرح من آراء حول هذه الفروق، والبدنية منها بالذات، إلى أن افريقيا المعاصرة (تقف صفا واحدا مع مجموعة الشعوب الأخرى في سلم التقدم الانسانى المعروف بالهوموسابينز (ص ٥٦) ... والفصل الثالث تحدث عن قاعدة التغيير وركز على تقسيم وسائل

العيش في القارة تقسيما علميا ليرى من خلالها المشابهة والفرق بين الثقافات الافريقية على نطاق قارى، ذلك لأن مفهوم المناطق الثقافية يأخذ بعين الاعتبار، فيما يأخذ، العوامل التنظيمية بين سكان الاقليم والعوامل المتصلة بحيوات الأفراد في استجاباتهم للظروف الطبيعية التى يعيشون فيها (ص ٧٤) .. يخلص بعد ذلك إلى تقسيم افريقيا إلى ست مناطق ثقافية تشمل اقتصادا يقوم بادئ الامر على الرعى وجمع الطعام، ثم مناطق أخرى يقوم اقتصادها أساسا على الزراعة. والفصل الرابع يواصل الحديث عن قاعدة التغيير ويركز على الشعوب الزراعية، يتحدث عن استعمالها الرموز للقيمة الاقتصادية للسلع ويوضح العلاقات التى تربط بين أفرادها ببعض في نسق اجتماعي يمهد للانتاج والتبادل والخدمات وتداول الفائض .. يتحدث عن المفهوم الاقتصادى للثروة والمضمون الاجتماعي لها.

الفصل الخامس يبدأ الحديث عن الصلة بالعالم الخارجى فيتحدث عن (الأجانب) في القارة. يوضح أن افريقيا في مطلع القرن الخامس عشر هدفا من أهداف التوسع الأوربى ولكن شارك أوربا في ذلك المتعربون في شمال القارة وكذلك الاسيويون .. ثم كانت تجارة الرقيق ظاهرة مميزة للتوسع الأوربى والعربي في افريقيا .. تجارة جعلت اتصال الانسان الافريقى بغيره في أوربا وآسيا اتصالا يختلف عن الاتصالات الأخرى بين البشر لقد تركت اثارا بعيدة في نفس الافريقى، صاغت احساسه نحو غيره من البشر. واحساس الجماعات المختلفة في القارة نفسها تجاه بعضها البعض .. لا نقول جديدا إن قلنا إن هذا الاحساس مازال معنا يؤثر تأثيرا عميقا على الانسان الافريقى المعاصر (ص ١٢٥). دخلت القارة أجناس كثيرة، وقصة هؤلاء معقدة، استغل بعضهم جهل الافريقى حينا وحاجته حينا آخر وأثرى البعض من هؤلاء وجاع الأفريقى صاحب الأرض .. وظهرت الفروق من خلال عملية التغيير والاحتكاك في اطار النظم الاستعمارية التى جلبها الاجنبى واحتدت الفروقات بين الافارقة أنفسهم.

بين الإنسان والأرض :

ويتحدث الفصل السادس عن الأرض ويوضح أن (بين الإنسان والأرض في افريقيا السوداء علائق معقدة، فهى التى تغذيه وتنميه، ولهذه العلائق المتداخلة، بعض النماذج الثقافية القديمة التى تتحكم في الافريقى المعاصر كما تحكمت في اسلافه

(ص ١٥٢)، التغيير الذى حدث جاء عندما تدخلت أوربا في الحياة المعيشية لأفريقيا. استلمت سلطة توزيع الأرض وأقامت المشاريع ومنحت الامتيازات وأخرجت الأفارقة من بعض المناطق ومنحتها للأوربى فعادت عليه ثمارها، كان ذلك على ظاهرها أو في باطنها.

ويتحدث الفصل السابع عن الدين مفصلا أثر الاسلام والمسيحية على حياة الافريقى وكان الحديث عن طبيعة الجهد التبشيرى في افريقيا وكيف كانت الاستجابة. ثم تطرق إلى عنصر اللون وما كان له من أثر (ذلك لأن النصرانية حملها قوم من البيض والاسلام حمله قوم من السمر، ما كانوا خضرا كالافريقيين لكنهم على أية حال أقرب) (ص ١٨٩). (كان أيسر على الفاتح العربى أن يفرض نفسه على الوضع الاجتماعى في القارة وان يصير شطرا منه لا يتجزأ .. وترك الاسلام الرجل الافريقى سيد نفسه وداره ولم يسلبه حرية ولا اختطف داره، وماكانت المسيحية كذلك الا في ليبريا، ملكت المسيحية الناس والأرض حيث حلت. حال دون الأوربى لونه الأبيض. ما استطاع أن يقترب من الروح الافريقية ويمتزج بها، يستحوذ عليها كما فعل العربى المسلم) (ص ١٩٠) .. ثم يتحدث الفصل عن العوامل التى أعانت أو أعاقت الاسلام والمسيحية في انتشارهما جنوب الصحراء، وكان الحديث عن ارتباط الدين بالسياسة عندما كان المدخل لذلك ما اتيح من فرص للتعليم وجاء بعد ذلك الحديث عن علاقة الدين بالفن وصلة ذلك بالعادات القديمة والاديان الموروثة.

ويتحدث الفصل الثامن عن التعليم ويركز على الفروق في الاتجاه بين الدول المستعمرة في ادارة مستعمراتها في المرحلة الأولى من اللقاء الثقافي بين أوربا وافريقيا، أهداف التعليم ومراميه وبعده عن الافريقى هى مادة هذا الفصل الذى يتتبع في تسلسل كيف تم التطور في هذا المجال مدعما بالارقام متطرقا إلى دور البعثات التبشيرية ثم المدارس الحكومية.

ويتطرق الفصل التاسع للمدن ونموها مشيرا إلى أن المدن عرفت في افريقيا قبل عهد الفتح الأوربى وكانت هى مراكز للقوى وقاعدة للسلطة. ثم جاءت المدن الحديثة وليدة الظروف الادارية والاقتصادية الجديدة. وكانت للهجرة من الريف إلى هذه المدن عوامل عدة وان ساد وسطها العامل الاقتصادى، الا أن هذه الهجرة كانت لها قيود

وضوابط سنها المستعمر، ونجد بعضها مازال قائماً حتى الآن في جنوب افريقيا، مذكرا بما كان عليه الحال في مناطق افريقية أخرى. كسرت هذه الهجرات عرى القبلية وأدت إلى بعض التمازج بين المجموعات والافراد.

الفصل العاشر تحدث عن ظهور القومية الافريقية وركز على ما حدث من تطور سياسى في الفترة بين ١٩٥٥ و١٩٦٠ اذ أن هذه هى السنوات التى بدأ فيها انحسار النفوذ الاستعمارى. نشطت الجماعات الوطنية ووعت مع الوقت المذاهب السياسية والمطامع الاجتماعية والاقتصادية التى وفدت اليها من اوربا أو تعرفت عليها جماعات الشباب في مدارس ومعاهد العواصم الحاكمة. من مظاهر هذه المرحلة أن حملة الفكرة القومية كانوا كثيرين. ولكن الأول كانوا من غير أهل القارة. زنوج امريكيون أو من جزر الهند الغربية. تولوا عقد المؤتمرات التى قادت في نهاية الأمر إلى ظهور القيادة الافريقية الاصلية التى تولت قيادة الجماهير إلى تحقيق ذاتها ونيل استقلالها.

الفصل الحادى عشر أفرد للمذاهب السياسية وتحدث عن المصاعب التى صاحبت الاستقلال ورد هذه المصاعب إلى أمرين وثيقة الصلة بينهما، أحدهما التغيير الذى طرأ على تركيب السلطة وما نتج عن هذا من الصلات الاجتماعية والاقتصادية بين الناس، والثانى هو اثر التقليد القديم على الوضع الجديد. توجيه الاقتصاد الجديد كان أول متاعب الاستقلال وهو أمر لم يكن للقيادة الجديدة دراية به اذ أن العمل الاقتصادى على عهد الاستعمار كان حكرا للأجنبى. رموز مطامح الافريقى ذلك الحين كانت (الزنجية) و (الشخصية الافريقية). بدأت ملامحها قبل الاستقلال وأصبحت شاغلا أساسيا بعده. وتبع ذلك حوار عن الديمقراطية التى تتفق والمجتمع الافريقى، الذى الف السلطة الجماعية قبل الاستعمار وأدار الحوار حول صلة النظم الجديدة التى يمكن الاتفاق عليها بالنمط الاشتراكى. وظل العامل البشرى في كل هذه التطورات هو المفتاح الأول لتفهم التغيرات التى طرأت على سلوك الانسان ونموذج المنشآت التى ابتدع لنفسه. وتجاوبت في هذا المجال افريقيا مع الحوادث التى وقعت في داخلها وخارجها. نبع بعضها عن التراث وكان الآخر من مظاهر اللقاء الاوربى والصدام القومى، تمخض الأمر في نهايته عن ثلاثة مسائل كانت هى محور النشاط في المجال

السياسي تلك هي: العمل على احلال الولاء الوطني مكان الولاء المحلي أو إشاعة الروح القومية مكان الروح القبلية. ثم البحث عن وسائل تلائم بين المنشآت التقليدية والانظمة المستحدثه للحكم والادارة، أي التوفيق بين مطامح الزعماء القدامى وأدوات الادارة الجديدة، وأخيرا البحث عن نموذج الحكم الذى يحقق غايات الأمم الجديدة في التقدم الاجتماعى والاقتصادى، تبع هذا التوجس من مكر أوربا والخوف من سيطرة الاستعمار.

التغيير الاقتصادى:

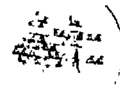
الفصل الثانى عشر تحدث عن التغيير الاقتصادى الجديد وأوضح كيف أضيف إلى المعاجم تعبير (البلدان المتخلفة) وقد سبقه من قبل تعبير (الاستعمار الحديث)، تحدث الفصل عن تخطيط النمو ومشاكل الادخار ومصادر رأس المال وظهور طبقة وسطى. وتبعها قيام نقابات مزجت بين الرؤية الاوربية وموروث العشيرة في القيادة، مزيج قاد في نهاية الأمر إلى فرق شاسع بين نقابة أوربا ونقابة افريقيا .. يلاحظ في خطط النمو ارتباطها عمدا باقتصاد اوربا مما جعلها تابعة مكبلة قامت لتخدم تلك الدول التى تسلطت عليها لقرون عديدة. طرحت في آخر الأمر وبعد الاستقلال مباشرة فكرة الاعتماد على النفوس وصحب الحذر كل العالمين بها.

الفصل الثالث عشر تحدث عن الدين والفنون وركز على مرونة الاسلام وتحدى الافريقى للكنيسة واحتجاجه عليها وقيامه بتكوين كنيسة تخصه وحده (انفصالية)، جاء العون من الموروث الدينى فكان المزج المبدع في هذا المجال. تحرر الفن أيضا من قبضة الاستعمار الذى وصفه في البدء بأنه صبيانى ومتوحش وبربرى ومضحك. استعاد ذاتيته وأعاد اكتشاف نفسه وحقق بذلك انجازا ثقافيا كان له الأثر حتى خارج القارة نفسها. ولا ينكر رغم هذا بطء تطور الأدب الافريقى شعره ونثره، الا أن مرد ذلك للغة فقد كان ومازال في معظم الاحيان مطلوب من الافريقى التعبير بلسان غير لسانه لأسباب هى مادة الفصول السابقة.

والفصل الرابع عشر كان في البحث عن القيم .. كان مشكلة الافريقى مع التراث والحضارة الافريقيين نتاج لتعليمه .. لقد تعلم في مدارس الاوربيين حضارة اوربا وظلت مناهجه الدراسية أوربية وضاعت عنه الثقافات الافريقية .. لذا كان التفاته

بعد الاستقلال للموروث الشعبى في شكله المنقول شفاهة لاعادة صورة القيم وبنائها من جديد. اثبت ذلك خطأ القول بأن تاريخ افريقيا هو فصل في التاريخ الاوربى. وضح أن لها جذوراً وعندها الكثير .. الدراسات الافريقية أخذت بهذا النهج وحققت ازدهارا عظيما في كشف العلائق بين الشعوب الافريقية. وضح انه من الصعب تبخيس الافريقى أشياءه، وكان خير مصدر للقيم الافريقية الاصيلة السلوك الافريقى والمنشآت الاجتماعية والعقائد الموروثة خلالها ترى هذه القيم واضحة لا تحوجك استنتاجات، تحملها الامثال والحكايات.

هذه الفصول كما اسلفنا ربط بينها العنصر البشرى فقد كان هو العنصر الأساسى في التغيير والاستمرار، ذلك المزيج الذى كانت تتأرجح بينه مادة الكتاب، القارئ العربي بلا شك هو أحوج ما يكون لفهم ما يدور في خلد الافريقى الآن، والصورة التى يطرحها الكتاب رغم بعد عهدها لا تختلف كثيرا عن حقيقة الوضع في الوقت الراهن ولذا كان هذا الكتاب في صورته المعربة مساهمة محمودة للمكتبة العربية. ومن ناحية منهجية في التعريب نحسن صنعا اذا وقفنا عنده قليلا نأخذ عبرة نصلح بها حالنا خاصة ونحن نتصفح ما بين يدينا من ترجمات يصعب وصفها.



السودان بين العروبة والأفريقية

الأستاذ الدكتور عبد الغفار محمد أحمد أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم والأمين العام لمنظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوبى افريقيا (أوسريا)؛ يقدم هنا موضوعاً حيوياً جديراً بأن يكون موضع اهتمام متزايد من قبل المثقف العربى والأفريقى. خاصة وأنه يطرحه بصراحة لا تنقصه كباحث معروف اشتغل بقضايا التنوع والوحدة فى السودان وخريطة السودان الاجتماعية فى العديد من المؤلفات والبحوث. وهو يطوف بنا بين شمال السودان وجنوبه ثم يتعمق فى الرؤية العربية والأفريقية ملتفتا إلى افتقار المثقف العربى لهذه المعرفة المعمقة من جهة، وإلى ضعف مشاركة المثقف السودانى فى المحافل العربية الثقافية من جهة أخرى؛ بما تعتبر مساهمته نفسها هنا إحدى ثمار هذا الشعور.